

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٤

الثلاثاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تيجاني محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

الرئيس لورينسو (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أود أن أحيي جميع الحاضرين من هذا المنبر. أمل أن تمثل هذه الدورة خطوة حاسمة أخرى في البحث عن السلام والأمن الدولي ومن أجل إقامة علاقة أكثر عدلا وتوازنا بين جميع الدول.

إن النزاعات السياسية والعسكرية الجارية، بما في ذلك التفاوتات الاقتصادية الواسعة الانتشار، تشكل تهديدا دائما للبشرية جمعاء - وهو ما يجبرنا على توحيد موقفنا في إطار جهد مشترك لحل المشاكل الحقيقية التي تشكل أولوياتنا، مثل حماية البيئة والقضاء نهائيا على الجوع والفقر والأمراض الوبائية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات، والهجرة غير المشروعة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات التي يتعرض لها السلام، من أجل تهيئة بيئة مواتية للتقدم الاجتماعي والتنمية. ولتحقيق هذه الأهداف النبيلة، لا بد أن نركز جميع جهودنا على التسوية

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أمدي (إثيوبيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥.

خطاب السيد جواو مانويل غونسالفيش لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد جواو مانويل غونسالفيش لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيش لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ويعصف الإرهاب بقارتنا، أفريقيا، ولا سيما ذو الطابع الديني الأصولي الذي تتضرر منه بلدان مثل مالي والنيجر ونيجيريا والكاميرون وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، وهذا على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي للمجتمع الدولي - والاتحاد الأفريقي بوجه خاص - أن يولي اهتماما كبيرا بالحاجة إلى تطبيع الحالة السياسية في ليبيا، لأنه تسيطر على أراضيها ميليشيات مختلفة تشكل العصب اللوجستي لأسلحة وذخائر الجماعات الأصولية التي تنشط في أفريقيا.

وقدمت أنغولا مساهمة متواضعة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها بقدر ما بوسعها، لا سيما في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى ومناطق وسط أفريقيا، وأحدث حالة هي مذكرة التفاهم الموقعة رواندا - أوغندا في لواندا، التي يبدو أنها تمثل خطوة هامة نحو منع نزاعات محتدمة كانت على وشك أن تنشب.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لكي أدعو من على هذا المنبر إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا لعقود، ولا سيما بالنظر إلى الفرصة التي أتاحت مؤخرا للتقارب وتطبيع العلاقات. وسمحوا لي أيضا أن أدعو إلى إنهاء الحرب التجارية الحالية بين القوتين الاقتصاديتين، وهما الولايات المتحدة والصين، بالنظر إلى الآثار السلبية التي يشعر بها الاقتصاد العالمي فعلا.

إن العالم يشهد بلا حول ولا قوة آثار تغير المناخ والاحترار العالمي، التي ما فتئت تزداد سوءا على النحو الذي أكدته أحدث الدراسات العلمية، فضلا عن التزايد السريع للأخطار الطبيعية وآثارها المدمرة، مثل الأعاصير والأعاصير المدارية وأمواج تسونامي والفيضانات، بل وحالات الجفاف الشديد التي تنتشر في جميع أنحاء العالم.

وتتضاعف الأمثلة الصارخة على هذه الأخطار في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يجعلنا نؤيد الذين يحملون المسؤولية لمن يصرون على تجاهل تلك الدلائل ويشعرون أن من حقهم

السلمية للنزاعات التي أوجدت أجواء دائمة تتسم بالتوتر والحرب الوشيكة في بعض البلدان.

إننا نؤيد تعددية الأطراف في العلاقات الدولية، لأن ما من نهج سواها يسهم بشكل فعال في السلام والأمن في العالم. ولهذا السبب، فإنه ليس من باب المغالاة أبدا الإصرار على ضرورة إجراء إصلاح عميق للأمم المتحدة حتى تتمكن المنظمة من الوفاء بشكل أفضل بمسؤوليتها الكبيرة عن إدارة النزاعات وحلها ومنع اندلاع الحروب. ونكرر التأكيد على ضرورة زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولا سيما بإضافة أعضاء من أفريقيا وأمريكا الجنوبية لأن التكوين الحالي، الذي كان إبان تشكيل المجلس يتألف من أساسا من الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، لم يعد يجسد الحاجة إلى توازن استراتيجي عالمي أكثر عدلا.

والتوتر السائد في شبه الجزيرة الكورية، الذي يشكل خطرا على السلام العالمي، ينبغي أن يظل أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. ولذلك، فإننا نشجع ونثني على الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الدول الرئيسية في العالم - الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين - لجعل هذا الجزء من كوكبنا منطقة للسلام والأمن.

يساورنا القلق أيضا إزاء استمرار النزاع في الشرق الأوسط. ومن الأهمية بمكان احترام قرارات مجلس الأمن العديدة وذات الصلة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام مع دولة إسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية وعلاقات حسن جوار عادية بين هذين البلدين.

وفيما يتعلق بالتوتر المتزايد في الخليج الفارسي، حيث تتعرض احتياطيات كبيرة من النفط الخام للتهديد من النزاعات الكامنة مما يندرج بأن أمن الطاقة العالمي على وشك أن يتعرض للخطر، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس. وأفضل الحلول هي تلك التي يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات.

الوطيد في التزام الشباب، ومؤمننا بأنه يمكننا أن نلّف عالما أفضل لذريتنا.

وإذ أتكلم عن أنغولا على وجه الخصوص، أود أن أسلط الضوء على الإصلاحات الرئيسية الجارية التي تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية حقا تحترم سيادة القانون وتكافح الفساد والإفلات من العقاب، وتشجع ثقافة المساءلة في صفوف موظفي الخدمة المدنية. وستهيئ هذه الإصلاحات بيئة تجارية أكثر جذبا للاستثمار المحلي والأجنبي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، والحد من استيراد البضائع الأجنبية وزيادة نطاق تصدير السلع المحلية وحجمه فضلا عن توفير فرص العمل.

وتعمل الحكومة على التصدي لجميع هذه التحديات بصورة شفافة جدا وجدية للغاية. ومن بين التدابير الأخرى، يجري خصخصة حوالي ١٥٠ من الشركات والأصول المملوكة للدولة في مختلف قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك قطاع النفط والغاز. كما أطلقنا خطة طموحة للمياه لبناء وإعادة تأهيل البنى التحتية لإنتاج الطاقة وتوزيعها، فضلا عن تشييد المستشفيات وبناء المؤسسات التعليمية الثانوية والعليا ومدّ الطرق والإصلاحات الأخرى في جميع أنحاء الـ ١٦٤ بلدية في البلد، وقد تم تأمين ميزانية لهذه الخطة.

وأخيرا، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أعلن أن أنغولا اليوم منفتحة على العالم والاستثمار الأجنبي في جميع مجالات الاقتصاد.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جواو مانويل غونزالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الاستمرار في دعم الصناعات الملوثة. ونرحب بالمبادرة التي أطلقتها الاحتجاجات التي جرت مؤخرا في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، والتي أصبحت رمزا حقيقيا في مجال الدعوة إلى الحفاظ على البيئة وحماية كوكبنا - بيتنا المشترك.

فلنعمل معا من أجل الحفاظ على الغابات المطيرة المتبقية في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، مثل غابات حوضي نهرى الأمازون والكونغو، التي لم يقضي عليها البشر بعد بصورة كاملة. ويمثل هذان الحوضان آخر احتياطات الكوكب لتجديد الأكسجين وكذلك امتصاص ثاني أكسيد الكربون وغيره من الملوثات المستنفدة لطبقة الأوزون.

وعلى الرغم من نبل وإنصاف أهداف التنمية المستدامة، التي ترمي إلى استمرارية الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها ليست ضمانا بتحقيق نتائج أفضل في المستقبل. ولكي يتسنى لنا تحقيق المستويات المنشودة من التنمية المستدامة، من المهم جعل النتائج المتوقعة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ موضوعا لتبادل أفكار إيجابي بشأن المشاريع البديلة الملائمة للأوضاع السياسية والحقائق الملموسة في أكثر البلدان تضررا.

ولا يمكن القضاء على النزاع والجوع والبؤس والمرض بالحلول السياسية والبيروقراطية فحسب، بل أيضا - والأكثر أهمية - بالحكم الرشيد، ومكافحة الفساد وغيره من الشرور الاجتماعية، وحماية البيئة وتعزيز القيم من قبيل كرامة الإنسان والمواطنة المسؤولة والشاملة للجميع والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

ومن المهم في هذا السياق تسليط الضوء على دور الشباب وهم القوة الوحيدة القادرة على التغلب على تلك التحديات. ولا بد من تحسين نوعية تعليمهم، من الناحيتين التقنية والثقافية، بحيث يراعي تدريبهم مساهمة مختلف الثقافات والحضارات التي ساعدتنا، لقرون، على التوصل إلى تفهم أفضل ومحبة أكبر للعالم: إخواننا في البشرية. ولا أزال متفائلا ومفعما بالأمل

كما نؤيد ما يقوم به من إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات؛ التعاون الإنمائي؛ حفظ السلام؛ حقوق الإنسان، ولا سيما الأطفال والشباب والنساء؛ الهجرة واللاجئين؛ وكما هو الحال دائما، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على جميع المستويات. ومؤتمر قمة العمل المناخي الناجح أمس مثال على هذا العمل، فضلا عن مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر المعني بالمحيطات ومبادرة التعاون الرقمي وخطة العمل لحماية المواقع الدينية.

ونذكر بإنشاء عصبة الأمم - قبل ١٠٠ عام - بمبادرة من رئيس الولايات المتحدة وودرو ويلسون، الذي وقع المعاهدة التي أنشأتها ولكنه شهد الكونغرس الانعزالي يرفض التصديق عليها لدى عودته إلى بلده. ونأت الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت نقطة انطلاق لما كان يمكن أن يصبح نظاما دوليا جديدا، بنفسها عن المنظمة الجديدة ولم تصبح أبدا عضوا دائما في هيئتها التداولية. ولأسباب إيديولوجية، لم يرغب أيضا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الانضمام إلى مؤسسي عصبة الأمم ثم سعى إلى الانضمام بعد فوات الأوان.

وبدون الولايات المتحدة، ولفترة طويلة، بدون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، لم تتعاف عصبة الأمم - التي كانت ذاتها تعبيراً عن عالم إمبريالي واستعماري ينحسر - أبدا من عدم التزام إحدى القوى العالمية تجاهها والانضمام المتأخر لأخرى، الذي تزامن مع تنامي المزيد من القيادات القومية والانعزالية والانفرادية. كانت محاولة فاشلة لاعتناق تعددية الأطراف.

بدأت الحرب العالمية الثانية قبل ٨٠ عاما بالتحديد. وما بدا في عام ١٩١٩ أنه وعد، رغم أنه كان محفوفاً بالمخاطر، بات مذبحة بحلول عام ١٩٣٩. وعلى الرغم من الاختلافات في الإطار الزمني والأسلوب، فإن الأمر يستحق التوقف والتأمل للحظات والتفكير في الدروس المستفادة من ذلك الماضي الذي

خطاب فخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الجمهورية البرتغالية.

اصطحب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ريبيلو دي سوسا (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): يالها من مصادفة سعيدة أن أتكلم، من على هذه المنصة، بعد الرئيس جواو لورينسو، رئيس البلد الشقيق أنغولا، بعد ٢٠ عاما من الاستفتاء الذي فتح الطريق أمام استقلال تيمور - ليشتي. أكد ذلك قوة جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية التي تتخذ خطوات صوب المزيد من التنقل الداخلي.

أود أن أطلب منكم، سيدي، أن تنقلوا تهاني لرئيس الجمعية العامة تيجاني محمد بندي على انتخابه، الذي يرمز إلى وجود القارة الأفريقية التي تربطنا بها أواصر المودة والصداقة المتينة والاحترام. وأود أيضا أن أشكر سلفه، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، على أدائها الدؤوب بكل إخلاص لمهامها.

ترحب البرتغال وتؤكد من جديد دعمها لجميع الأولويات التي حددها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لولايته التي تتسم بالاتساق والدينامية والحزم، بما في ذلك عن طريق الدفاع عن تعددية الأطراف الفعالة، استنادا إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وامتدادهما القانوني بما يغطي الحقائق العالمية الجديدة، مثل المحيطات ومكافحة الإرهاب والذكاء الاصطناعي.

بمكان تغيير تكوين مجلس الأمن ليشمل عضوية بلد أو اثنين من أفريقيا والبرازيل والهند على أقل تقدير.

وندعو أيضاً إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام؛ واعتماد قرار بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام؛ والمشاركة في الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر أن يعقد في شيلي؛ وإبرام معاهدة بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية؛ وتنفيذ اتفاق باريس.

وفي الوقت نفسه، تفخر البرتغال بمشاركتها في ثنائي عمليات لحفظ السلام، ستة منها في أفريقيا. كما أننا نشرك في بعثات التدريب وبناء القدرات التابعة للاتحاد الأوروبي في أفريقيا، ولا سيما في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تشارك البرتغال بقوة للرد السريع ضرورية حقا لحماية المدنيين.

ونحن فخورون أيضاً بأننا ننظم، جنباً إلى جنب مع كينيا، مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات الذي سيعقد في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ بالتآزر مع عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. ونفتخر بإطلاق خريطة الطريق الوطنية لتحديد أثر انبعاثات الكربون لعام ٢٠٥٠، وهي صك يشجع التنافسية الاقتصادية والعمالة والثروة والعدالة الاجتماعية.

ونشير إلى نجاح المؤتمر العالمي للوزراء المسؤولين عن الشباب ومندى الشباب لشبونة+٢١، وقدمنا في هذا الصدد مشروع القرار التقليدي بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب (E/CN.5/2019/L.3). ونوجه الانتباه أيضاً إلى التدابير التي اعتمدها من أجل تعزيز حقوق المرأة في فترة ٤٠ عاماً منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخلال فترة الـ ٢٥ عاماً التي انقضت على اعتماد منهاج عمل بيجين.

ما زال قريبا الآن بينما نستهل السنة الخامسة والسبعين من عمر الأمم المتحدة.

نحن نعتقد أن الأمر يستحق الكفاح من أجل قوانين دولية أقوى للمساعدة في توجيه العلاقات فيما بين الدول والشعوب، ومن أجل منظمات دولية للمساعدة في حل المشاكل التي تؤثر على الجميع، وليس قلة فحسب؛ ومن أجل دور سياسي وليس مجرد دور في تلك المنظمات؛ ومن أجل رؤية متعددة الأطراف يتقاسمها الجميع، بما في ذلك أولئك الذين يعتبرون الأقوى، لأنه ليس هناك من هو جزيرة منعزلة وليس هناك أحد بمفرده أو مع قلة من الحلفاء يمكنه معالجة المشاكل المتزايدة التعقيد التي تؤثر علينا جميعاً.

ومن الأهمية بمكان أن نأخذ في الاعتبار الدروس المستخلصة من التاريخ وألا نعتبر السلطة أو القيادة الانتقالية سلطة أو قيادة أبدية. لقد شهدنا خلال السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية العديد من التغييرات. اعتاد العالم على وجود قوتين عظميين والآن هناك قوة واحدة - قوة عظمى مطلقة، مما يعني أن تعددية الأطراف باتت الآن أكثر أهمية. لقد تغير العالم بالفعل كثيراً.

من الضروري أن نستخدم الحوار لمنع نشوب النزاعات وأن نتفق على مبادرات في المجالات ذات الاهتمام المشترك. يجب أن نقاوم إغراء التركيز على قوتنا الذاتية وانتخاباتنا المقبلة والاحتياجات العاجلة في الأوقات الصعبة أو للتغير السريع، وهو ما قد يقودنا إلى تجاهل الآخرين وعدم قبولهم ورفضهم والتظاهر بأن بقية العالم ليس له وجود ولا يمكن أن يوجد إلا إذا كان يشبهنا.

وتمشيا مع توجيهات الأمين العام أنطونيو غوتيريش، تدعو البرتغال إلى تعددية الأطراف والاستثمار في المنظمات الدولية والمواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠ وسداد الاشتراكات المقررة في موعدها وبالكامل وإصلاح الأمم المتحدة لإدارتها ومنظومتها الإنمائية وهيكلها للسلام والأمن. وما زلنا نرى أن من الأهمية

عملية انتقالية مستقرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتطورات الأخرى الواعدة في شرق أفريقيا.

ولا يقل عن ذلك أهمية الرؤية المتمثلة في توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. إن البرتغال، التي شاركت بشكل مباشر في أول قمة أوروبية - أفريقية مستعدة لتنظيم الاجتماع المقبل لقادة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي خلال رئاستها المقبلة لمجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢١.

وباختصار، لدينا آمال إيجابية للمستقبل. ويجب أن نواصل السير على هذا الطريق، الأمر الذي لن يمكننا فحسب من تسخير تعددية الأطراف، بل أيضاً من ممارسة الوطنية في بلداننا. إن الوطنية هي أن يفخر المرء بالماضي ويجذوره وتاريخه، مع فهم العالم أيضاً كما هو وأن للآخرين أيضاً الحق في أن يفخروا ببلدانهم. وإذا توقفنا عن التصرف بانعزالية، يمكن عندئذ للحوار والروح الوطنية المشتركة أن يسودا في العالم.

(تكلم بالإنكليزية)

ما زلنا نؤمن بالأمم المتحدة بعد ٧٥ عاماً. ولا يقلل من دور الأمم المتحدة إلا أولئك الذين يتجاهلون التاريخ وبالتالي لا يباليون بتكرار أخطاء الماضي. ومن حسن الحظ أننا جميعاً في هذه القاعة وطنيون، لأننا نحب أوطاننا الأم وجذورنا وتاريخنا ولا نريد إلا الأفضل لحاضرنا ومستقبلنا. والأفضل لا يعني تجاهل العالم الذي نعيش فيه؛ فنحن جميعاً نعتمد على كثير من الآخرين. ونحن، بوصفنا وطنيين، نعلم أننا حاجتنا إلى الأمم المتحدة لم تقل، بل زادت. وبعد مرور مائة سنة على إنشاء عصبة الأمم، دعونا لا نكرر نفس أخطائها.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية البرتغالية على البيان الذي أدلى به للتو.

إننا لا نكتفي بتأييد الاتفاق العالمي من أجل المهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بل اعتمدنا أيضاً خطة تنفيذية وطنية بشأن هذه المسألة. ومنذ أنشئت دولتنا قبل تسعة قرون خلت، كنا بلداً من المهاجرين وهناك الملايين من المواطنين البرتغاليين المنتشرين في جميع أنحاء العالم. ونحارب كراهية الأجانب والتعصب ونرى في التعليم أولوية، كما يتضح من برنامج الدعم العالمي للطلاب السوريين، وهي مبادرة للرئيس جورج سامبايو. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى التنمية المستدامة والشاملة للجميع في البلدان الأصلية للمهاجرين واللاجئين من أجل منع واستئصال الإرهاب والتطرف والاتجار بالبشر، مع الحفاظ أيضاً على السلام وحقوق الشعوب والمجتمعات المحلية.

وقد شهدنا في هذا الخريف مؤشرات عالمية وإقليمية تشير إلى اتجاهات متعاكسة، بعضها مثير للقلق وأخرى - وهي للأسف أقل عدداً - مواتية بل واعدة. فعلى الصعيد الدولي، نشهد بداية حرب تجارية واقتصادية ومالية ونقدية وسباق تسلح مفتوحا ووجوداً في الفضاء الإلكتروني يُستخدم بصورة أساسية كوسيلة شائعة إلى حد ما للتدخل الخارجي، كما نشهد تراجعاً عن الاستثمار في القانون الدولي والمنظمات الدولية. وتشمل الأمثلة على الحالات الأخطر في العالم اليمن وليبيا، وأيضاً سورية على الرغم من الخطوات المتخذة لتسوية الحالة، فضلاً عن منطقة الساحل الأفريقي حيث تتصف الحالة بأنها حرجة بشكل متزايد.

وندعو إلى إحراز تقدم في مجال صحة الأم والطفل وناصر الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والسوق الجنوبية المشتركة، الذي نأمل أن يسير جنباً إلى جنب مع إيلاء الاعتبار بصورة مشتركة للتحديات البيئية. كما أن لدينا آملاً جديداً فيما يتعلق بجمهورية مقدونيا الشمالية ونأمل أن تبقى الفرصة سانحة لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد

الإيدز والسل والملاريا والتحالف العالمي للقاحات والتحصين. وهذه ليست أمور ينبغي أو يمكن القيام بها نيابة عن أفريقيا.

إن أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أيضا أهداف أفريقيا. ولدى أفريقيا الوسائل لتحقيقها وتحمل مسؤولية الوفاء بها، ولهذا السبب يواصل الاتحاد الأفريقي تعزيز قدراته وفعاليته. ففي تموز/يوليه المقبل، على سبيل المثال، ستبدأ التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وهي المنطقة الأكبر من نوعها في العالم.

ومع ذلك لا تزال هناك فجوة كبيرة تفصل أفريقيا عن المناطق الأخرى بشأن أهداف التنمية المستدامة على الرغم من أن قارتنا تضم العديد من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. ويجب أن يكون النمو شاملاً للجميع تماماً حتى يستمر تقلص أوجه عدم المساواة داخل البلدان. والمبادئ الأساسية اللازمة لتحقيق هذا التحول قائمة بالفعل. ومن خلال بذل جهود متضافرة مع شركائنا، بما في ذلك في القطاع الخاص، من الممكن بالفعل تعويض الوقت الضائع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوجود تعاون أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يعمل على تبسيط عملية التنفيذ والقياس وستزداد هذه الشراكة الجيدة قوة. إننا نشهد حولنا الحاجة الملحة إلى الوفاء بالتزاماتنا بإبطاء وتيرة الاحترار العالمي وتكييف هياكلنا الأساسية مع تغير المناخ. ومن الدروس الرئيسية المستفادة من مؤتمر قمة العمل المناخي بالأمس أن أوجه التكنولوجيا والنهج المبتكرة تتيح لنا العمل دون إبطاء النمو الاقتصادي. ولعل أكثر الإجراءات الفعالة التي يمكن أن تتخذها البلدان هي المصادقة على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتنفيذه بشكل كامل. إن توافر الأمن والاستدامة شرطان مسبقان لإحراز تقدم سريع صوب إيجاد عالم أكثر إنصافاً وازدهاراً.

ومن الضروري أن تعمل أفريقيا وبقية المجتمع الدولي معا بشكل وثيق في جهود حفظ السلام وبناء السلام مع الاحترام

اصطُحِب السيد مارسيلو ريبيلو دي سوسا، رئيس الجمهورية البرتغالية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن

إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحِب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية):** إن المجتمع الدولي

يقف أمام مفترق طرق. فالعقد الذي يبدأ بعام ٢٠٢٠ إما سيُذكر في التاريخ على أنه نقطة تحول أو على أنه اللحظة التي ضلت فيها تعددية الأطراف الطريق. ولحسن الحظ، فإن الطريق إلى الأمام واضح. ولم يحدث قط من قبل أن كان لدينا خرائط طريق واضحة المعالم كهذه للعمل المشترك بشأن التنمية وتغير المناخ والصحة العالمية. ولذلك، فإنني أهنئ الأمين العام وفريقه، فضلاً عن رئيس الجمعية العامة، على أهمية المناسبات الرفيعة المستوى في هذا الأسبوع.

إن الإمكانيات التحويلية للتغطية الصحية الشاملة للجميع

تحتل الآن صدارة خطة الصحة العالمية، بفضل القيادة الرائعة لمنظمة الصحة العالمية والعديد من الجهات المعنية الأخرى.

وفي رواندا، يتمتع أكثر من ٩٠ في المائة من السكان

بالتغطية التأمينية، الأمر الذي أدى إلى تحسن كبير في النتائج الصحية، مما يدل على أن البلدان عند جميع مستويات الدخل يمكنها أن تقدم رعاية صحية ميسورة التكلفة ومتاحة للجميع.

كما يجب علينا الالتزام بتجديد موارد الصندوق العالمي لمكافحة

**الرئيس نينستو** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ السيد تيجاني محمد بندي على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. ويمكنه أن يعول على دعم فنلندا القوي لعمله في قيادة هذا الجهاز الهام. كما أود أن أشكر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على جهوده الدؤوبة في قيادة الأمم المتحدة.

لقد سرتني ملاحظة الكيفية التي أكد بها الرئيس الجديد للجمعية العامة على عدم توافر الثقة باعتباره أحد الشواغل الرئيسية للعالم اليوم. وأنا أتفق معه تماماً. فأنا أعتقد أن توافر الثقة شرط أساسي محوري لأي مجتمع عامل بصورة سليمة، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي. فبدون الثقة لا يمكن حتى لأفضل المؤسسات أن تعمل بصورة سليمة. وبدون الثقة في المؤسسات، سنكون أقل قدرة على العمل معاً من أجل التصدي لتحديات المستقبل؛ وبدون الثقة في وجود مستقبل مستدام، لن يثق بعضنا في بعض. ولا بد من كسر تلك الحلقة المفرغة.

وأود أن أبدأ، أولاً، بالثقة في وجود مستقبل مستدام. فثمة مسائل بالغة الأهمية متعلقة بتلك الثقة تقع في صميم اثنين من مؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة هنا في نيويورك هذا الأسبوع، أحدهما بشأن التنمية المستدامة بصفة عامة والآخر بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ بصفة خاصة. وتحت كلا العنوانين، لدينا بالفعل إطار التحول الذي نحتاج إليه. بيد أنه على الرغم من التزامنا المشترك بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفق باريس، فإن النتائج هزيلة للغاية.

وتبيّن التقارير الأخيرة أننا لا نزال بعيدين كل البعد عن تحقيق الأهداف التي حددناها معاً. وسيؤدي عدم قدرتنا على الوفاء بالوعود التي قطعناها بشأن مسائل بهذه الأهمية، لا محالة، إلى زعزعة الثقة - ثقة المواطنين في قادتهم بالتأكيد، ولكن أيضاً الثقة فيما بين الأجيال، وفي المقام الأول، ثقتنا الجماعية

المتبادل. وفي الأسابيع المقبلة، تستعد رواندا لاستقبال عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء من معسكرات الاحتجاز في ليبيا وتوفير الحماية لهم. ونقدر أيما تقدير الدعم الذي تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأفريقي. وندعو جميع أعضاء الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزامهم القانونية بروح من التضامن.

إن هذه الشراكات إشارة واضحة على قدرتنا على التعاون من أجل التصدي للمشاكل المعقدة. وتشكل أفريقيا نفسها مصدراً للحلول. وما من شك في أن التحدي المتمثل في أوجه عدم المساواة على الصعيد العالمي لا يمكن معالجته إلا بالعمل معاً. ورواندا مستعدة للقيام بدورها، بما في ذلك من خلال كفالة حقوق النساء والفتيات والفرص المتاحة لهن. ولذلك فإنني أغتنم هذه الفرصة كي أدعو الأعضاء للحضور إلى كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر للحضور مؤتمر القمة العالمي المعني بالقضايا الجنسانية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول كاغامبي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

وفيما يخص فنلندا، فقد قمنا مؤخراً بتحديد أهداف جديدة تتعلق بالمناخ. إذ تلتزم الحكومة الفنلندية بتحديد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٣٥ وبعدم إطلاق أي انبعاثات كربونية في الجو بعد ذلك بوقت قصير. وقد سبق وقررنا حظر استخدام الفحم لإنتاج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٩ وستتوقف عن استخدام الوقود الأحفوري لأغراض التدفئة بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن نفتخر بحق بتلك الأهداف، ولكنها البداية فحسب. فوحدها النتائج التي يمكن التحقق منها تم، ووحدها الأفعال الملموسة تعتبر مثالا ذا مصداقية للآخرين.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مثال واحد. إذ تشارك فنلندا وشيلي في رئاسة ائتلاف وزراء المالية من أجل العمل المناخي، فيما تدفع مبادئ هلسنكي التي يستند إليها الائتلاف التغيير المنهجي الذي نحتاج إليه بفضل الإجراءات الملموسة التي يتخذها وزراء المالية والأدوات المالية المتاحة لهم - كالضرائب، والميزنة والاستثمارات العامة والمشتريات. وعندما توظف تلك الصكوك في سبيل العمل المناخي، تكون آفاق التوصل إلى عالم محايد من حيث الكربون أفضل بكثير. وثمة الآن ٤٠ عضواً ملتزماً في الائتلاف، ونعرب عن ترحيبنا بالأعضاء الجدد ترحيباً حاراً.

ثانياً، أريد أن أثير مسألة الثقة في المؤسسات. فقد شهدنا جميعاً كيف اضمحلت تلك الثقة بسرعة في السنوات الأخيرة. ويات مفهوم تعددية الأطراف ككل عرضة للتهديد على نحو متزايد - بسبب تنافس الدول الكبرى وعدم احترام الاتفاقات القائمة. بل النظام القائم على القواعد برمته معرض للخطر. ولن يجدي نفعاً أن نشككي تأزماً حال تعددية الأطراف دون أن نحرك ساكناً؛ بل علينا، بدلا من ذلك، أن نتحلى بمزيد من النشاط والعزم في الدفاع عنها.

إذ تقع على عاتقنا إعادة بناء الثقة في المؤسسات وصياغة النظام الدولي. فنحن، معاً، نشكل الأمم المتحدة. وتتحمل

في مستقبلنا المشترك. وما من شيء أقل من مصير كوكبنا على المحك.

وقد طلب منا الأمين العام أن نأتي قمة العمل المناخي يوم أمس بخطة، لا بخطاب. وفي الواقع، يكون تقديم خطة جيدة بالفعل ملموساً أكثر من الإدلاء بخطاب، غير أنها البداية فحسب. وما نحتاج إليه لبناء الثقة في مستقبلنا المشترك هو تحقيق النتائج - أي القيام بأفعال، لا مجرد وعود؛ واتخاذ إجراءات، لا تحديد الأهداف فقط. وتنطبق الحاجة الماسة لاتخاذ الإجراءات على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ومع ذلك، يبرز الهدف ١٣، وهو "اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره"، باعتباره الأكثر إلحاحاً. كما أن التزايد السريع لأثر تغير المناخ يزيد من صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ولطالما كانت الأدلة العلمية المتعلقة بتغير المناخ واضحة، ولكن الأمر لم يعد مجرد مسألة تخص المستقبل. بل إن تغير المناخ هنا قائم بالفعل، يتجلى في ذوبان الكتل الجليدية، وحرائق الغابات الواسعة النطاق والظواهر الجوية القسوى في جميع أنحاء العالم، من منطقة القطب الشمالي إلى الأمازون. وحتى إن تمكنا غداً من وضع حد لجميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي نطلقها في الجو، سيتعين علينا أن نعيش على مدى عقود مقبلة في ظل تغير المناخ الذي تسببنا فيه بالفعل. إذ لم يعد بوسعنا أن نتفادى كلياً أزمة المناخ.

كما يتعين علينا أن نحقق نتائج ملموسة في مجال التكيف مع واقع لا مفر منه، رغم أن ذلك ينبغي ألا يصرفنا عما بوسعنا الاضطلاع به لمنع حدوث مزيد من الضرر. ويتعين علينا جميعاً أن نسرع وتيرة جهودنا وأن نحد من انبعاثات الكربون التي نطلقها ونعمل على زيادة بالوعات الكربون. ولا يسعنا انتظار أن يضطلع الآخرون بالخطوة الأولى. فأزمة المناخ تستدعي قادة لا مجرد تابعين.

كما ترتبط ثقة بعضنا في بعض ارتباطا وثيقا بالمساواة بين الجنسين وفيما بين الأجيال. وتقع مسؤولية بناء مستقبل كوكبنا على عاتق شباب وشبان اليوم. إذ ثبت أن إشراك النساء والشباب في عمليات السلام ومنع نشوب النزاعات والوساطة له أهمية حاسمة. وها نحن ندنو من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وهي أكثر الوثائق السياسات تقدما على الإطلاق من أجل النهوض بحقوق المرأة. وللأسف، ليس هناك ما يدعو للاحتفال.

بل يساورنا بالغ القلق لأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باتت اليوم موضع شك. ولا تزال فنلندا ملتزمة التزاما قويا بالنهوض بحقوق المرأة. ويعدّ احترام حقوق الإنسان العالمية السبيل إلى إيجاد عالم يسوده السلام والعدل. وتؤمن فنلندا إيمانا قويا بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان، وأن يكون مجلس حقوق الإنسان حجر الزاوية لهذا التعاون. وعليه، أعلنّا عن ترشيح فنلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤.

وإذ تقترب الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فإنها ستكون أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتقتضي المشاكل العالمية المشتركة التي نواجهها إيجاد حلول عالمية مشتركة. وأصبحنا اليوم معا أكثر قدرة على اغتنام الفرص العالمية. وليست هناك منظمة أقدر على قيادة هذا العمل من الأمم المتحدة. ولكي يتسنى للمنظمة تسخير إمكاناتها الكاملة، فإن من مسؤوليتنا الحد من انعدام الثقة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سولي نينيسستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الأمم المتحدة بوصفها منظمة أيضا مسؤولة في هذا الصدد. فعليها أن تبين أنها أهل لثقة الدول الأعضاء فيها. وقد أعربت فنلندا بثبات عن تأييدها لخطة الإصلاح التي وضعها الأمين العام. ومرة أخرى، فإن النتائج هي ما يهم.

ويعد غياب الثقة في المؤسسات والنظم خطير بوجه خاص في مجال تحديد الأسلحة. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، فإن ما تبقى لنا من سيطرة على زمام الأمور بصدد الإفلات تماما من بين أيدينا. فبعد انهيار معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والغموض الذي يشوب مستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، يكتسي الآن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة المزمع عقده العام المقبل أهمية بالغة.

كما ينبغي أن يكون بوسعنا التصدي لأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية وتكنولوجيات الأسلحة الجديدة تماما. ولا يمكننا مواجهة تلك التحديات إلا إذا وحدنا صفوفنا. ولذلك، تؤيد فنلندا تأييدا تاما جهود الأمين العام الرامية إلى إعادة جدول أعمال نزع السلاح إلى صميم أعمال الأمم المتحدة.

ثالثا، وختاما، أود أن أنتقل إلى ثقة بعضنا في بعض. فالثقة فيما بين الدول وفيما بين الأفراد هي القاعدة الأساسية للسلام والأمن. وفي غياب الثقة، يزيد احتمال نشوب النزاعات وحالما تنشب، يتطلب حلها دائما إعادة بناء الثقة. ومن واجبنا الجماعي التماس الحلول للعديد من الحروب والنزاعات القائمة في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأوكرانيا وفي أماكن أخرى. ويكتسي منع نشوب نزاعات جديدة نفس القدر من الأهمية على الأقل. ولطالما شددت فنلندا على قيمة الحوار في العلاقات الدبلوماسية الخاصة بها. ويسعدنا أيضا أن نبذل مساعيها الحميدة لمساعدة الآخرين.

في عام ٢٠١٦ مضاعفة جهودها الرامية إلى تسريع انتقال مختلف أصحاب المصلحة إلى استخدام الطاقة المنخفضة للكربون. وسيتمكن ميثاق الانتقال في مجال الطاقة الوطني الجميع - الأفراد والشركات العامة والخاصة والاتحادات - من الالتزام بأن تكون جهات فاعلة وشريكة في إجراء التغييرات في أنماط الحياة التي لا بد من تحقيقها.

وسوف تمكّننا السياسات الاستباقية وحدها من تحمل الضغوط على بلدنا الذي يستضيف أكثر من ضعف سكانه الدائمين على أساس يومي. وفي ذلك الصدد، نولي اهتماما خاصا لمواءمة السياسات المعنية بمكافحة تغير المناخ والحفاظ على نوعية الهواء بهدف الحفاظ على الصحة، تمشيا مع الالتزامات المتضمنة في إطار حملة BreatheLife التي نسقتها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والتحالف المعني بالمناخ والهواء النقي. وانضمت موناكو أيضا إلى وزراء مالية بلدان تحالف العمل المناخي لإحراز تقدم في تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية التي تدعم الانتقال العالمي إلى اقتصاد خفيض الكربون. وإلى جانب التدابير المتخذة على الصعيد الوطني، ستتولى موناكو مسؤوليتها الكاملة إزاء الهدف الجماعي الرامي إلى جمع ١٠٠ بليون دولار سنويا خلال الفترة من الآن وحتى عام ٢٠٢٥ لتمويل الإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان النامية. وفي ذلك الصدد، ستشارك الإمارة في أول تحديد لموارد الصندوق الأخضر للمناخ.

وموناكو ملتزمة بإنشاء تحالف يسعى إلى الحلول القائمة على الطبيعة بهدف زيادة الإسهام الرئيسي لرأس المال الطبيعي في العمل المناخي. وليس تغير المناخ وأهتبار التنوع البيولوجي مجرد أزميتين معزولتين، بل هما أعراض مثيرة للقلق لعصر الأنتروبوسين ويجب أن نتصدى لها معا. واستنادا إلى ذلك الاعتقاد، تلتزم حكومة موناكو بإيلاء القدر نفسه من الأهمية لحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ. واعتبارا من عام ٢٠٢٠ على

**خطاب صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني أمير موناكو. اصطحب الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسمو الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الأمير ألبيير الثاني (تكلم بالفرنسية):** إما أن نكون غير واقعيين أو غير مبالين تماما إذا لم نقيم أثر النداءات المحددة من شباب العالم بشأن حالة الطوارئ المناخية وإذا عجزنا عن الاستجابة لها بطريقة طموحة وفعالة وعلى وجه الاستعجال. ويدرك السيد تيجاني محمد بندي جيدا أهمية الشباب في ذلك. فالقارة الأفريقية التي يشرفها بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يستمر فيها نمو سكانها دون سن الـ ٢٤ عاما. وهؤلاء الشباب الذين يقفون خلف الحركات الداعمة لكوكبنا محقون تماما في شعورهم بالقلق حيال المستقبل بشكل غير مسبوق. ولكنهم متفائلون جدا وهو ما يجب أن يدفعنا إلى التغيير الحقيقي. ويجب أن نأخذ بتلك الرسائل في سياساتنا إذا أردنا التصدي للمشكلة بشجاعة وعزم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بالي (الكونغو).

وقد مكنتنا قمة العمل المناخي التي أحسن تنظيمها هذا العام الأمين العام بدعم من المبعوث الخاص لويس ألفونسو دي ألبا من إبراز قدرة جميع الجهات الفاعلة على التعبئة والإبداع في مجتمعاتنا. وإمارة موناكو ملتزمة التزاما راسخا بتحديد أثر الكربون بحلول عام ٢٠٥٠ وتخطط لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك الطموح. وتواصل بعثة تحويل الطاقة التي أنشئت

”عقد عمل“ اليوم عشرة مجالات ذات أولوية ينبغي أن نركز جهودنا عليها. وفي التقرير العالمي للتنمية المستدامة يتحدث العلماء عن نقطة حرجة أو نقطة حاسمة لنظم إيكولوجية محددة، ما يعني أننا بصدد الوصول إلى مستوى من التدهور لن يمكننا من العودة إلى وضع طبيعي وفعال. ويبين تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ وكذلك تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/2019/68) عن المرحلة الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتكليف من الدول الأعضاء إحرار تقدم في بعض المجالات الرئيسية، فضلا عن حدوث تطورات واعدة، ولا سيما في الحد من الفقر المدقع وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

وبالرغم من تلك الإنجازات، يحثنا التقريران على التعجيل بمضاعفة جهودنا.

إن البيئة الطبيعية آخذة في التدهور بمعدل ينذر بالخطر. إذ ترتفع مستويات سطح البحر، وتتسارع وتيرة تحمُّض المحيطات، ولم يسبق أن سُجِّلت سنوات أحرّ من الأربع الماضية وثمة مليون نوع من النباتات والحيوانات مهدد بالانقراض. وفي الوقت نفسه، لا ينفك عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع يتزايد، ولا يزال أكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية ولا يزال عدد كبير جدا من الأطفال يفتقرون إلى المهارات الكافية في مجال القراءة والرياضيات. ولهذا فإن الاتجاه الذي حدّدته الحكومة بلدي منذ عام ٢٠٠٥ يجمع بين رؤية مفادها إيجاد عالم يعطي الأولوية للتقدم والرفاه، وتنفيذ أنشطة ترمي إلى حماية البيئة، والكفاح من أجل السلام، واحترام العدالة والتنمية المستدامة، والدفاع عن المحرومين والعمل من أجل كوكب أكثر عدلا وانسجاماً. وبذلك، يجب أن يتقيد كل إجراء من إجراءات حكومة الإمارة بمتطلبات التنمية المستدامة.

سبيل المثال، ستواصل موناكو زيادة تمويلها الدولي الرامي إلى حفظ التنوع البيولوجي، فضلا عن التخفيف من أثر تغير المناخ وزيادة تعزيز قدرة الفئات السكانية الضعيفة على التكيف.

وبطبيعة الحال فإن حماية الغابات والخدمات الأساسية التي توفرها للمجتمعات البشرية، وخاصة بوصفها بالوعة للكربون، أمر أساسي. ولذلك السبب فإن الحرائق المدمرة التي وقعت مؤخرا في مختلف أنحاء العالم تعتبر كارثة بيئية حقيقية. ومن الأهمية بمكان أيضا حفظ البحار والمحيطات التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق التوازن بين المناخ والتعرض الشديد لأثر الاحتراز العالمي الذي علمنا به بفضل التقدم في مجال العلوم. وفي ذلك الصدد، فإن التقرير الخاص عن المحيطات والغلاف الجليدي في ظروف مناخ متغير الذي أعده الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وكان موضوعا لاجتماع عقد بالأمس في موناكو، دليلا دامغا على ذلك. وبالتالي، فإن علينا أن نأخذ تماما باستنتاجاته وتوصيات الكثير من العلماء كي نتمكن من ترجمة تلك النتائج إلى قرارات سياسية في العام القادم في مجالات تغير المناخ والحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات والتنوع البيولوجي. وما برحت موناكو تدعم العلم تاريخيا. ومن الضروري أن تستند السياسات التي ننفذها على أحدث المعارف العلمية الموثوقة الممكنة.

والتزام الكثيرين منا بدعم الأمين العام شاهد على دعمنا لقيادته وإشادتنا بالتزامه الثابت بتعددية الأطراف التي تجسدها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فلا يمكن إلقاء اللوم على تقاعسنا عن العمل أو فشلنا غير المسؤول فيه على المؤسسات الدولية والموظفين المدنيين المكرسين لخدمة ذلك الغرض.

ونحن ندرك التحديات الكثيرة التي نواجهها، ونعلم تماما أنه لا خيار أمامنا سوى التصدي لها أو الاستسلام لها كل واحد على حدة. ويعتمد مستقبلنا المشترك على قدرتنا على تكييف توجيهاتنا باستمرار، وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أطلق مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد، وكذلك جعل موناكو نموذجاً للمدن الذكية.

وفي عالم مترابط، ينبغي أن تكتسي روح حسن الحوار المذكورة في ميثاق الأمم المتحدة والتي يجب على "الأمم كبيرها وصغيرها" التقيد بها، معنىً خاصاً. هو ذا المسار الواجب اتباعه في عالم أصبحنا في ظله جميعاً جيران بعضنا البعض وبات فيه مفهوم الزمان والمكان أكثر نسبية. وندين بقدرتنا على تجاوز الشدائد ووضع معايير لإدارة روابطنا المشتركة إلى المؤسسات المتعددة الأطراف التي أنشأناها، وسيزيد ذلك سيادة جميع دولنا قوةً.

وبينما نتوالى على هذا المنبر، نبدأ العدّ التنازلي لإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٠. وقد شهدت هذه القاعة الكثير من المناقشات، والمواجهات، والوعود والإنجازات، ولكنها شهدت أيضاً العديد من الآمال المبددة. ولكننا لا نزال هنا، لأننا عندما اعتمدنا الميثاق، قررنا أن نضافر جهودنا لتحقيق هذه الأهداف - أي إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعلان إيماننا بكرامة الإنسان وقيمه، والعمل على تحسين مستويات المعيشة في ظل قدر أكبر من الحرية.

وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية في قاعة الجمعية العامة هذه، قمنا معا برحلة على طول درب مخوف بلا شك بالمخاطر، ولكننا قطعنا مع ذلك أشواطاً هامة. فقد اعتمدنا العديد من النصوص وقمنا بتعديلها وتنقيحها، وأنشأنا الآليات والعمليات والأطر اللازمة للتصدي للتحديات الجديدة. ومن نزع السلاح إلى حقوق الإنسان، ومن المحافظة على البيئة إلى الأوبئة الرئيسية، ومن مكافحة الإرهاب إلى التنمية الاجتماعية، لطالما كانت قوتنا تكمن في وحدتنا وقدرتنا على إيجاد الحلول التوفيقية عندما نتعامل مع المصالح العليا للشعوب التي أنشئت منظمنا لأجلها. إن تحول النماذج الفكرية والتمويل الذي

وينبغي أن يعزز التقدم الاقتصادي التقدم الاجتماعي في ظل احترام البيئة.

ولا يمكن أن يتحقق الانتقال إلى أسلوب حياة أكثر استدامة من دون تهيئة مجتمع أكثر شمولاً ويزدهر في كنفه الأفراد. ولذلك، لا يمكن إقصاء النساء والفتيات من تلك الجهود في وقت نستعد فيه لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت حكومة بلدي، من أجل التأكيد مجدداً على التزامها بالدفاع عن مصالح المرأة، بإنشاء لجنة معنية بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. ومن المؤسف أنه في عالم اليوم، تُعدّ نساؤنا وأمهاتنا وبناتنا من بين أول ضحايا الحروب والنزاعات التي لا تزال محتدمة وهنّ معرضات أيضاً للخطر بوجه خاص عندما يُشردّ السكان قسراً.

إن الثورة الصناعية الرابعة جارية. فالذكاء الاصطناعي يحمل الأمل، ولكنه يشكل أيضاً مخاطر يجب معالجتها بشكل شامل. وتقودنا الثورة الرقمية صوب حركة من التدمير الخلاق، لا هي خطية ولا محددة سلفاً. ومفتاح الولوج إليها بيدنا ومسئولية شقّ الطريق قدما تقع على عاتقنا. ويجب أن نغتنم الفرص التي تتاح لنا، ولكن علينا أيضاً أن نحترس من التهديدات الناجمة عن تطور مجتمعاتنا على نحو عشوائي، ولا سيما فيما يخص الأمن وتفاقم أوجه عدم المساواة. وينبغي أن تشجعنا سرعة التغييرات التي بدأت بالفعل، وحجمها ونطاقها على إرساء أسس الحوار.

وفي وجه تلك التحديات، بلغت موناكو نقطة تحول تكنولوجي واستهلت تحولاً رقمياً يمثل ضرورةً اقتصادية وطريقةً للوفاء بالتزاماتنا في مجال التنمية المستدامة، على حد سواء. وقد جعلنا الشروع في برنامج موناكو الموسع في شهر نيسان/أبريل ننتهج درب التحول الرقمي على نطاق غير مسبوق، مع التركيز بوجه خاص على مفهومي المسؤولية والاستدامة. وبذلك، تعتمد الحكومة، في إطار استراتيجية الانتقال الرقمي التي وضعتها، استخدام الأصول التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية

وأود أن أعرب للأمين العام أنطونيو غوتيريش عن تقديرنا للعمل الدؤوب الذي يقوم به لتعزيز فعالية عمل المنظمة، ليس من خلال تنفيذ بعض الإصلاحات فحسب، بل أيضا بفضل التزامه الشخصي بقضايا معينة مثل المناخ والأمن في منطقة الساحل والهجرة والمسائل الإنسانية، من بين أمور أخرى. ولذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني له وعن تمنياتي له بدوام النجاح.

في ٧ حزيران/يونيه، هنا في هذه القاعة، أيدت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ترشيح النيجر، الذي قدمته أفريقيا، للحصول على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن (انظر A/73/PV.89) وأعتقد أنه من المناسب هنا أن أعرب عن خالص شكري على هذا الأمر الذي ينم عن الثقة في بلدي وتقديره. ومن جانبي، فأنا أعني تماما مسؤوليتنا وبمكاني أن أؤكد للجمعية أن النيجر ستضطلع بهذا العبء بالتزام وإيمان بغية المساعدة على إيجاد حلول لمختلف التحديات التي تواجه المجتمع الدولي. إن موضوع دورة هذا العام، "تعبئة الجهود المتعددة الأطراف من أجل القضاء على الفقر، وتوفير التعليم الجيد، ومكافحة تغير المناخ، وضمان الشمول"، مهم لعدة أسباب. أولا، إنه يمثل، عن حق، متابعة لموضوع الدورة السابقة المتعلق بمسؤولياتنا المشتركة عن بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومستدامة. كما أنه يتيح لنا فرصة للإشارة إلى أنه حتى الآن، لم تحرز تعددية الأطراف تقدما إلا في أعقاب نزاعات دموية، كما كان الحال بالنسبة لمعاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨ ومعاهدة فيينا التي أسست النظم الأوروبية المتعاقبة بعد حرب الثلاثين عاما وحرب الثمانين عاما وحروب نابليون. وينطبق الشيء نفسه على محاولة إنشاء عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وإنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففي كل مرة، كان الهدف هو إرساء قواعد ومؤسسات قادرة على إنشاء نظام يؤدي إلى إقامة علاقات دولية سلمية وتحكمه سيادة القانون

تحتاجه ليست في تناول فرادى الدول الأعضاء، ولكنها ليست مستحيلة إذا ما سعينا جاهدين إلى تحقيقها في تضامن لخدمة البشرية.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب صاحب السمو الأمير ألبيير الثاني، أمير موناكو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد محمدمو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية النيجر.

اصطُحِب السيد محمدمو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمدمو إيسوفو، رئيس جمهورية النيجر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس إيسوفو (تكلم بالفرنسية):** أود بدايةً، أن أتقدم بالتهاني الحارة إلى الرئيس على انتخابه المتميز لتولي رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. إنها لشهادة بليغة على التقدير العالي الذي يكنه المجتمع الدولي لهذا البلد العظيم، جمهورية نيجيريا الاتحادية، وهو بلد صديق وشقيق لبلدي. كما أراه تنويجا يستحقه بجدارة لمسيرته الأكاديمية والدبلوماسية الممتازة، التي تؤكد إيماني بأنه سيضطلع بمهمته الصعبة بنجاح. وأود أن أؤكد له أن وفد النيجر مستعد لتقديم كل دعم ممكن له ولأعضاء المكتب الآخرين للوفاء بولايتيه.

كما أود أن أشيد إشادةً مستحقةً بالسيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسييس، الرئيسة المنتهية ولايتها، على الطريقة المثالية التي قادت بها أعمال الدورة الثالثة والسبعين.

لهذه التحديات، لا بد من إصلاح النظام المتعدد الأطراف الحالي. ولحشد الجهود على الصعيد المتعدد الأطراف، يجب أن نولي اهتماما خاصا لتدابير الإصلاح الجارية منذ عدة سنوات وما زلنا نكافح من أجل نجاحها.

وبرامج الإصلاح لن تكتمل من دون إحراز تقدم ملموس في إصلاح مجلس الأمن سواء من حيث التمثيل المنصف فيه أو أساليب عمله وأدائه. وفي هذا الصدد، فإن بلدي ما زال ملتزما بالموقف الأفريقي الموحد، على النحو المعرب عنه في توافق آراء إيزولويني.

وإلى جانب إصلاح مجلس الأمن، يجب أيضا أن نقوم بتنشيط أعمال الجمعية العامة، هيئتنا التمثيلية بلا منازع، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الضامن لإنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد.

وينبغي ألا يقتصر الإصلاح على الحوكمة السياسية العالمية، وإنما ينبغي أن يشمل أيضا الحوكمة الاقتصادية ومؤسساتها، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن دون هذه الإصلاحات، سيكون من الصعب تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر. ومن دون هذه الإصلاحات، سيكون من الصعب أيضا تلبية تطلعات الشعوب الأفريقية الواردة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

ويتيح موضوع دورتنا بالطبع الفرصة لتقييم ما أحرزناه من تقدم في القضاء على الفقر من خلال تنفيذ تلك البرامج. وقد مرت أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الطموحة. والاستنتاج المنبثق عن أحدث دورة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المعقودة في تموز/يوليه، مفاده أنه على الرغم من التقدم المحرز، فإننا لسنا على المسار المؤدي لتحقيق أهداف وغايات الخطة في غضون الإطار الزمني المنشود. ولهذا السبب، يجب أن نرفع مستوى

والذي قد يمكننا من الخروج من حالة الطبيعة التي تكفل لكل دولة مطلق الحرية في اللجوء إلى القوة.

تنص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، في جملة أمور، على أن الهدف هو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. ولذلك، يجب أن لا ننسى الدروس المستفادة من التاريخ. ويعني تزايد تعقيد العلاقات الدولية أن تعددية الأطراف بات ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى في عالم متزايد العولمة، حيث يتزايد باطراد الترابط بين الدول والأمم. ويجب على العالم الانخراط في تعاون مفيد لجميع الأطراف وليس في علاقات المحصلة الصفرية، كما تبينها نظرية "معضلة السجين". إن العالم بحاجة إلى مؤسسات تنظيمية. ولئن كان صحيحا أن المصالح الوطنية تنظم السياسات الخارجية للدول، فإنه يمكن الدفاع عن المصالح الوطنية بصورة أفضل من خلال التعاون وليس المواجهة.

إن موضوع هذه الدورة مهم أيضا بالنظر إلى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. فعلى الصعيد الدولي، نرى عودة البلدان إلى سباق التسلح ونشوب توترات تجارية وتصاعد الشعبوية وكره الأجانب وتزايد أوجه التفاوت وزيادات هائلة في تدفقات المهاجرين وانتشار المنظمات الإرهابية والإجرامية وآثار تغير المناخ. ونحن نعيش في عالم يموت فيه البعض من السمنة وغيرهم من الجوع. ونعيش في عالم قُدر فيه عدد اللاجئين والنازحين بفعل المشاكل المتصلة بالفقر والمناخ وانعدام الأمن في عام ٢٠١٨ بأكثر من ٧٠ مليون شخص، نستضيف ٣٠٠ ٠٠٠ منهم في النيجر. ونعيش في عالم يُقدر عدد الفقراء فيه بـ ٨٠٠ مليون شخص، في حين استفاد أغنى العالم ونسبتهم واحد في المائة من سكانه من النمو في الدخل بمعدل يعادل ضعف استفادة أشد الناس فقرا ونسبتهم ٥٠ في المائة من هذا النمو.

وخلال فترة الأربعين عاما الماضية، زادت أوجه انعدام المساواة في جميع البلدان تقريبا. وإذا كنا نريد التصدي بفعالية

من خلال تحويل مواردها الهائلة إلى مواد خام، وبناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، والطاقة، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، وتنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز التعليم والصحة من أجل تحويل إمكاناتنا الديموغرافية إلى أرباح اقتصادية، وتطوير الزراعة لإطعام سكاننا، وخلق فرص عمل لشبابنا ووضع حد لمأساة الهجرة غير الشرعية. لا يمكننا تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال إصلاح الإدارة الاقتصادية والمالية العالمية بجرأة. من دواعي سروري أنه بوسعي إبلاغ الجمعية بأننا بدأنا المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في نيامي في ٧ تموز/يوليه. إن هذه المبادرة، التي أشرف بقيادتها منذ عام ٢٠١٧ نيابة عن نظرائي الأفارقة، ستمكن أفريقيا من تعزيز التكامل وتمهيد الطريق للتحويل في القارة من خلال تهيئة الظروف لتحقيق الرخاء عن طريق تنفيذ اتفاقنا وخطة عام ٢٠٦٣، بما في ذلك من خلال توفير فرص عمل للشباب.

لقد أصبح من الواضح الآن أن بلدان الساحل وحوض بحيرة تشاد أصبحت مسرح عمليات للمنظمات الإرهابية والإجرامية. هذا التهديد هو إحدى القضايا التي تتطلب بشكل خاص اتخاذ إجراءات متعددة الأطراف. الحقيقة هي أن الأمن منفعة عامة عالمية، وقد أظهر المجتمع الدولي استيعابه التام لذلك من خلال تشكيل تحالفات قوية لمحاربة الإرهاب في أفغانستان والعراق وسورية. من المؤسف أن هذا لم يحدث في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، حيث تضاعف خطر المنظمات الإرهابية والإجرامية بسبب الأزمة الليبية التي يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية حقيقية نحوها. وكما أكدت في مناسبات عديدة، يجب ألا يدير المجتمع الدولي ظهره لتلك المناطق، والتي عانى سكانها، ولا سيما النساء والأطفال، من معاناة لا توصف. لقد أصبح الناس فيها لاجئين أو تم تشريدتهم وإغلاق مدارسهم، مما أوقع أجيال من الشباب الذين لم تعد لديهم فرصة للتعليم ضحايا لذلك.

طموحنا وأن نحدد التزامنا باتخاذ إجراءات ملموسة يمكن أن يكون لها أثر على العديد من أهداف التنمية المستدامة، مما يعطينا الأمل في إمكانية كسب المعركة ضد الفقر وكفالة النمو الاقتصادي الشامل للجميع والذي يراعي تطلعات شعوبنا نحو نوعية حياة أفضل.

وسيتيح لنا مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يُعقد على هامش هذه الدورة، الفرصة لتجديد التزامنا وإعطاء زخم جديد لإنجاز الأعمال المتأخرة وتحقيق أهدافنا بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال التنمية.

هذه القفزة للأمام لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال التعبئة الحقيقية للموارد المالية، بما في ذلك تعبئتها في القطاع الخاص. يجب أن أشير إلى أن أفريقيا تحتاج إلى ٦٠٠ بليون دولار سنوياً إذا أُريد لها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد أرحب بمبادرة الأمين العام الناجحة في عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. أنا شخصياً أعتقد أنها ستمكّننا من تحديد طرق جديدة لسد فجوة التمويل الحالية وتوجيه الموارد إلى القطاعات الإنتاجية والمشروعات الهيكلية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وأود في هذا الصدد التشديد على التثقيف الصحي، خاصة للفتيات الصغيرات، بما في ذلك الصحة الإنجابية والحد من وفيات الأمهات والرضع. وأوجه نداءً من أجل التطعيم على وجه الخصوص، ليس فيما يتعلق باستعادة التمويل للتحالف العالمي للقاحات والتحصين للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ فحسب بل وأيضاً لتطوير لقاحات للأمراض مثل الملاريا والسرطان والسكري وفيروس إيبولا.

وبنفس هذه الروح، يمكن للتكامل الإقليمي أن يكون حافزاً من خلال إيجاد الأسواق وتسهيل التجارة. إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، يتعين على قارتنا تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣، وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتشجيع التصنيع

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالمبادرة المشتركة للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بشأن تنفيذ شراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. أأمل أن تمكن هذه المبادرة شعوبنا من رؤية اهتمام المجتمع الدولي بنا. وأود أن أتوجه بخالص الشكر إلى جميع الشركاء الذين ظلوا يدعموننا، بما في ذلك من خلال التحالف من أجل الساحل، بهدف دعم دولنا في جهودها الإنمائية ومن ثم الإسهام في استقرار منطقتنا. نعتقد أنه ينبغي تنسيق إجراءات مختلف هؤلاء الشركاء إذا أردنا تحقيق نتائج أفضل. وتجدر الإشارة دائماً إلى أن دحر الإرهاب يعتمد في نهاية المطاف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن قضية آثار تغير المناخ تتجاوز الحدود وهي جزء من اختصاص المجتمع الدولي. وكما يوضح الوضع في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، يرتبط الفقر والإرهاب وتغير المناخ ارتباطاً وثيقاً. لهذا السبب أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى ضمان تنفيذ استنتاجات مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي عُقد أمس في ٢٣ أيلول/سبتمبر. الحقيقة هي أننا جميعاً هنا اليوم ندرك الحاجة الماسة إلى مضافة مواطن قوتنا ومواردنا من أجل إيجاد حلول مقبولة ومستدامة لحماية كوكبنا وتمكين الأجيال القادمة من وراثته عالم يستحق العيش فيه. ليس لدينا كوكب آخر. والتزاماتنا الفورية ستؤثر على بقاء البشرية.

إننا في النيجر ندرك ذلك. ولهذا السبب أكدنا على الصمود في مواجهة آثار تغير المناخ في سياساتنا واستراتيجياتنا القطاعية للصحة والنقل والإنتاج الزراعي والرعي وتخطيط الأراضي وتنميتها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد اتخذنا أيضاً خطوات لدمج تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في برنامجنا الوطني للوصول إلى خدمات الطاقة ولتعزيز قدرة قطاعي الزراعة والمياه لدينا على الصمود والتكيف. أخيراً قررت النيجر تنفيذ

من أجل معالجة هذا الوضع، يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل عاجل لإيجاد حل للأزمة الليبية، بما في ذلك عن طريق تعيين مبعوث خاص مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والمساعدة في تعزيز القدرات التشغيلية والاستخباراتية لقوات الدفاع والأمن في الدول الأعضاء وقوة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات التي تقاوم بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، والتي نود أن نراها تعمل بموجب الفصل السابع من ميثاقنا. إن الإستراتيجية الجديدة للجماعات الإرهابية الهادفة إلى خلق نزاعات بين الطوائف وانتشار انعدام الأمن إلى البلدان التي تجنبت حتى الآن هما أيضاً من الأسباب التي تتطلب منا العمل بشكل منسق ضد هذه الجماعات.

لهذا السبب عقدنا في واغادوغو في ١٤ أيلول/سبتمبر مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تم تكريسه تحديداً للأمن الإقليمي وبحث السبل والوسائل لمعالجته بشكل جماعي. لقد جسد المؤتمر الالتزام القوي لزعماء منطقتنا بمعالجة هذه المشكلة وعزز أيضاً فكرة تجميع مواردنا في مواجهة عدو مشترك ومنظم بشكل متزايد ولديه قدرة عسكرية مثبتة. يسرني أن الجماعة الاقتصادية اتخذت قرارات حازمة بشأن هذا الأمر في المؤتمر. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك تدابير أخرى حاسمة بنفس القدر، مثل طلب تغيير ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتوسيع نطاقها إلى خارج أراضي مالي، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٨٠ (٢٠١٩)، واعتماد خطة عمل للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، بتمويل أولي من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بقيمة بليون دولار. وبصفتي رئيس الجماعة الاقتصادية أحث المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، على مراعاة استنتاجات مؤتمر القمة، بالنظر إلى أهميتها.

لقد مر العالم بتغيرات سريعة وعميقة خلال السنوات الأخيرة. وإذا أردنا أن نستجيب للتطلعات المشروعة لشعوب العالم فيجب علينا تكييف استراتيجياتنا مع هذا السياق الجديد. ويحتاج المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية إذا أردنا أن نحقق الأهداف الطموحة لميثاقها. لذلك يجب علينا أن نمنح الأمين العام دعمنا الثابت في جهوده الرامية لإصلاح المنظمة وتعزيز دورها وتزويدها بالوسائل اللازمة للوفاء بمهامها على النحو المناسب.

في الختام أود أن أكرر دعوتي إلى حوكمة سياسية واقتصادية عالمية جديدة. والأدوات التي تم وضعها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تعد كافية في صورتها الحالية. وهذا شرط لا غنى عنه لمواجهة التحديات التي ذكرتها والتي تتجلى في الفقر وتغير المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية)** بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية النيجر على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد محمدو يسوفو رئيس جمهورية النيجر إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب صاحب الجلالة الملك فيليم ألكسندر، ملك مملكة هولندا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليقيه ملك مملكة هولندا.

اصطحب صاحب الجلالة الملك فيليم ألكسندر، ملك مملكة هولندا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك فيليم ألكسندر، ملك مملكة هولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

خطة وطنية طويلة الأجل للتكيف من خلال تحديد إسهامها المحدد على المستوى الوطني من بين أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز أهمية خطة منطقة الساحل للاستثمار في مجال المناخ خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٣٠ وبرنامجها ذي الأولوية، والأدوات الاستراتيجية الهامة التي وضعت بقيادة النيجر بصفتها رئيسة لجنة منطقة الساحل المعنية بالمناخ. وبالنيابة عن الأعضاء الآخرين في اللجنة، أود أن أكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي لإعطاء استنتاجات المائدة المستديرة بشأن تمويل الخطة وبرنامج منطقة الساحل المتعلق بالمناخ، الاهتمام الذي يستحقونه، لأنه لاستمرار الفقر وتغير المناخ والإرهاب والجريمة المنظمة عواقب سلبية مباشرة على جهود دولنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشكل الزيادة الكبيرة في تدفقات الهجرة مسألة أخرى من سمات عصرنا. ولا يمكن لدولة واحدة معالجتها لوحدها. إنها مسؤولية المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد رحبت باعتماد "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية" في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ويشكل هذا الالتزام الأول من جانب منظمنا بشأن هذا الموضوع خطوة أولى على طريق معالجة هذه المسألة برمتها من خلال الـ ٢٣ هدفا المحددة. وكما تدرك الجمعية بالفعل، فأنا ملتزم شخصيا بذلك الكفاح ويعزى ذلك جزئيا إلى المشاكل الأمنية التي تسببها الهجرة غير القانونية لنا، ولكن أيضا لأننا نشعر بالهلع جراء مشاهد المآسي التي لا تطاق التي يعيشها المهاجرون عبر الصحارى والمحيطات.

وبالتالي فإنه لدى النيجر دوافع حقيقية للمشاركة في منتدى ٢٠٢٢ لدراسة تنفيذ الاتفاق العالمي بهدف تبادل تجاربنا الخاصة وإثراء أنفسنا بالتجارب الإيجابية للبلدان الأخرى. وآمل أن يتم من الآن وحتى ذلك الحين اتخاذ قرارات جريئة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة بما في ذلك الفقر وتغير المناخ وانعدام الأمن.

له هذا التعاون. ينبغي لنا أن نعتز بالنظام المتعدد الأطراف واتفاقاته وقواعده الدولية باعتباره إنجازاً ثميناً. دعونا نقدر قيمة ما تم بناؤه بعناية على مدى سنوات عديدة.

ولنقر بأننا بحاجة بعضنا إلى بعض، تماماً كما كنا قبل ٧٥ عاماً مضت. فنحن بالفعل يحتاج بعضنا إلى بعض أكثر من أي وقت مضى. إن "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها" شعار دورة العام القادم - شعار يدعو إلى الكثير من التأمل. ما نوع المستقبل الذي نريده؟ أي شخص يطرح على أبنائه ذلك السؤال يحصل على إجابة واضحة. فالشباب يريدون عالماً نزيهاً ونظيفاً ومستداماً يتيح لهم الحرية ليتطوروا كأفراد ويكتشفوا هوياتهم، عالم لا يتخلف فيه عن الركب أحد أو يخشى العنف أو العوز أو القمع. وإذا استمعنا إلى أصوات الشباب، سيتضح لنا جلياً الوجهة التي علينا أن نتوجه إليها بحثاً عن حلول. وستزيد أهداف التنمية المستدامة من تقريب العالم الذي يتصوره هؤلاء الشباب. ولذلك فمن الضروري أن نبذل كل طاقاتنا في سبيل تحقيقها.

ويساورنا القلق إزاء كون الشباب يتعرضون لخطر فقدان الأمل في مستقبل أفضل في عدد من البلدان والمناطق. ومن بين الأمثلة على ذلك فنزويلا، وهي جارة للجزء الكاريبي من مملكتنا. ويحدونا أمل كبير في إمكانية التوصل إلى طريقة للخروج من المأزق الحالي من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. إن الشعوب في العديد من الأماكن حول العالم ليست حرة في أن تعبر عن نفسها. وفي العديد من الأماكن، لا مجال للتنوع ولا احترام لحقوق الأقليات وفرصها ولا مساواة بين الرجل والمرأة. ونتيجة لذلك، تسود تربة خصبة لعدم الاستقرار. وفي نهاية المطاف، كل إنسان يسعى إلى أن يُعترف به. وإذا لم يتم هذا الاعتراف فلا فكاك من التوترات والنزاعات. إذا يجب علينا أن نتمسك بقوة بمبدأ حرية الدين أو المعتقد، بما في ذلك للأقليات في الأماكن التي تعتنق فيها الغالبية العظمى ديانة

الملك فيليم ألكسندر (تكلم بالإنكليزية): خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، تُسمع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أصواتها، وأنا فخور بأن أف في هذه القاعة ممثلاً لمملكة هولندا التي تتكون من أربعة بلدان تتمتع بالاستقلال الذاتي في أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي وهي: هولندا وأوروبا وكوراساو وسنت مارتين. وقد أُلغى الریح التجارية للمناطق المدارية والعواصف الباردة لبحر الشمال. ويمكن لأي شخص يرغب في فهم شخصيتنا أن يبدأ بمفهوم قريب من قلب كل فرد في مملكتنا ألا وهو الحرية.

سنحتفل خلال العام المقبل بالذكرى الخامسة والسبعين لتحريرنا من الاضطهاد والطغيان. ومن مدينة أمستردام إلى أصغر القرى، ستجري احتفالات لكبار السن والشباب على حد سواء. وسوف يفكر الجزء الكاريبي من المملكة في إسهامه الخاص في كفاح الحلفاء. ونظل ممتنين إلى الأبد لحلفائنا داخل وخارج أوروبا على التضحيات التي قدموها من أجلنا. ويظل هذا التذکر الجماعي يؤثر فينا ويلهمنا اليوم.

وبالنسبة لمملكتنا، ترتبط الحرية بالتعاون مع البلدان الأخرى على أساس المساواة والعدالة والعلاقات الصادقة والقانون الدولي. وهذا هو السبب في مشاركتنا في بناء الأمم المتحدة منذ نشأتها وسبب تطلعنا إلى العام المقبل عندما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وباعتبار الأمم المتحدة منبرا لإدارة المنازعات الدولية وإتاحة الفرص للناس في جميع أنحاء العالم فهي مؤسسة لا مثيل لها في التاريخ.

إننا نؤمن بالتعاون المتعدد الأطراف. ومملكة هولندا مقتنعة بأن التعاون الوثيق في إطار شراكة واسعة النطاق بين الدول يوفر أفضل ضمان للحرية والأمن والازدهار للجميع. وتتجلى أفضل السبل لمكافحة الفقر وعدم المساواة في توحيد الجهود على المستوى الدولي. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان الإعراب عن ذلك بوضوح هنا في الجمعية العامة، بالنظر إلى الضغط الذي يتعرض

أجل حفظ السلام جزءاً مهماً جداً من تلك العملية. ومن المهم بنفس القدر أن نتخذ إجراءات فعالة لمكافحة الإرهاب ونقضي على العوامل التي تغذيه. وتلتزم هولندا، بوصفها رئيساً مشاركاً في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، التزاماً راسخاً بذلك الهدف. وكل من تثبت إدانته بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الإرهاب أو الاتجار بالبشر يجب أن يخضع للمساءلة. ومملكة هولندا عاقدة العزم على مكافحة الإفلات من العقاب. إننا سنستضيف هذا الأسبوع حدثاً يهدف إلى تشجيع الملاحقة الجنائية لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ويفضل أن يكون ذلك في المنطقة التي ارتكبوا فيها فظائعهم. وكذلك سنواصل جهودنا الرامية إلى تعزيز المحكمة الجنائية الدولية، التي هي عنصر لا غنى عنه في النظام القانوني الدولي. فمن غير المقبول للأفراد المسؤولين عن الجرائم الدولية أن يفلتوا من العقاب العادل. وأود أن أكرر في هذا المحفل أنه يجب على جميع البلدان، بما فيها روسيا، أن تتعاون تعاوناً كاملاً بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٦٦ (٢٠١٤)، مع الجهود الرامية إلى التوصل إلى الحقيقة بشأن إسقاط طائرة الخطوط الماليزية في رحلتها MH-17 في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. فأسر الضحايا الـ ٢٩٨ يتوقعون العدالة، ولن يهدأ لنا بال حتى تتحقق العدالة. ويشكل مبدأ حقوق الإنسان والسلام والفرص الإنمائية للجميع حجر الزاوية في النظام العالمي الذي نسعى إلى بنائه، وهي في صميم أهداف التنمية المستدامة. فكل فرد يستحق فرصة لبناء حياة لائقة وللخلود إلى الراحة في أوقات الشدائد. وتحقيقاً لتلك الغاية، تعمل الأمم المتحدة مع الدول الأعضاء بكل الطرق. ولكننا لا نعمل بالسرعة الكافية. فبوتيرتنا الحالية لن نحقق أهدافنا بحلول ٢٠٣٠ في مجال الحد من التفاوت، على سبيل المثال. إن بإمكاننا ومن واجبنا تسريع جهودنا. لقد أظهر المجتمع الدولي في الماضي أنه قادر على إنجازات عظيمة. فقبل ثلاثين عاماً، كان شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص

مختلفة. ولا يمكن للمرء أن يحدد الكيفية التي ينبغي لغيره أن يفكر بها. فيجب أن يتمكن المسيحيون والمسلمون والهندوس واليهود والأشخاص الذين ليست لهم معتقدات دينية من أن يتبعوا ما تمليه عليهم ضمائرهم، بسلام في كل مكان.

وترحب مملكة هولندا بما يتم في عدد متزايد من الأماكن في جميع أنحاء العالم من تكريس لحقوق المثليات والمثليين ومغايري الهوية الجنسية والأقليات الأخرى في القوانين. ويجدونا الأمل في أن يستمر ذلك الاتجاه. ولكن، في نهاية المطاف، يجب أن تترجم الكلمات إلى أفعال. فمكافحة التمييز، سواء كانت صريحة أو خفية، يجب أن تستمر في جميع القارات.

ولكي نحقق أهداف التنمية المستدامة، يجب علينا حماية حقوق الإنسان. وتود مملكة هولندا أن تعمل مع جميع الدول الأعضاء من أجل الدفاع عن ذلك الهدف. ولذلك أعلننا ترشحنا لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٢، ونأمل في الحصول على دعم الجميع هنا في الانتخابات المقرر إجراؤها في خريف هذا العام. إن حقوق الإنسان للجميع، حتى الذين ارتكبوا جرائم وعوقبوا عليها. فالناس ليسوا معصومين عن الخطأ، الأمر الذي يعني أن إقامة العدل غير معصومة عن الخطأ كذلك. فلا يمكن على الإطلاق تبرير حكم لا يمكن الرجوع عنه. إن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً للحق الأساسي في الحياة. ولذلك تدعو هولندا، إلى جانب سائر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى إلغاء عقوبة الإعدام في جميع أنحاء العالم.

إننا نهتم اهتماماً كبيراً بمحنة الذين يقعون ضحايا للحرب والعنف. فالعديد منهم لا جنون والعديد منهم وصل إلى نقطة اليأس. ومن الضروري أن يعرف الناس الذين ديست حقوقهم تحت الأقدام أن الأمم المتحدة تقف إلى جانبهم. وتشارك مملكة هولندا بنشاط في جهود الأمين العام الرامية إلى زيادة فعالية بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة. وتشكل مبادرة العمل من

شراكة المساهمات المحددة وطنيا منبرا حيويًا في ذلك الصدد، ونحث القطاع الخاص بقوة على الاضطلاع بدوره وجعل النهوض بالغطاء النباتي أولويته. إن هولندا خبيرة كذلك، بوصفنا بلدًا له أكثر من ١٠٠٠ عام من الخبرة في مجال إدارة المياه، في الشراكة مع كل من يعمل على تعزيز الحماية من الفيضانات. إننا نعزز بأن المهندسين ومديري خدمات المياه الهولنديين يضطلعون بدورهم في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، سنستضيف العام القادم مؤتمر القمة الدولي للتكيف مع المناخ.

وإذ نقف على مشارف احتفالات العام القادم بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ترى مملكة هولندا في هذه اللحظة فرصة سانحة للتفكير.

كيف يمكننا أن نضمن في بداية القرن الحادي والعشرين بقاء الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود؟ فبعد فظائع الحربين العالميتين، أنشأنا نظامًا متعدد الأطراف يقوم على أساس الحوار والتعاون، وهو نظام يغلب كفة القواعد والاتفاقات الدولية على التعصب القومي ومناطق النفوذ القائمة على القوة. ونتيجة لذلك، قمنا بتحسين حياة البلايين من الناس وجعل عاملنا أكثر أمنًا، وهذا إنجاز فريد.

وتؤمن مملكة هولندا تؤمن بضرورة وجود نظام فعال متعدد الأطراف لأنه يوفر أفضل ضمان للاستقرار والسلام والتنمية المستدامة. وهذا لا يعني أنه يمكننا ببساطة الاستمرار في طريقة عملنا المعتادة. فلا بد من الإصلاحات للحيلولة دون تعطل النظام وفقدان مصداقيته. والإصلاحات التي استهلها الأمين العام يجب أن تُنفذ على وجه السرعة. وهو يحظى بدعمنا الكامل. ولتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية. ومن الضروري أيضًا أن تُحسن منظمات الأمم المتحدة تعاونهما وأن تُنفق الموارد المالية بذكاء وكفاءة لتحقيق أفضل منفعة ممكنة للناس الذين تروم مساعدتهم. فكل شخص أهميته؛ ولكل دولة عضو أهميتها. والأمم المتحدة

يعيش في فقر مدقع. واليوم تلك النسبة هي واحد من ١٠. لقد حققنا قفزة هائلة إلى الأمام في جيل واحد فقط. لتتشجع بذلك ونسخر جميع طاقاتنا في سبيل بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن بين العديد من الأشخاص الذين يعملون من أجل تحقيق هذه الأهداف زوجتي، الداعية الخاصة للأمين العام المعنية بالتمويل الإنمائي الشامل. وقد قامت بذلك الدور لمدة ١٠ سنوات حتى الآن، بحماس هائل وشغف ومتعة.

وكل من يناصر التنمية المستدامة يجب كذلك أن يناصر العمل المناخي. فتغير المناخ هو أحد أكبر التهديدات في مواجهة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالناس في جميع أنحاء العالم يشعرون بآثاره. ومن شأن تغير المناخ أن يؤثر على سبل كسب الرزق والأمن والصحة والبيئات المعيشية والمستقبل. وتتطلب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ منا جميعًا أن نتخذ المزيد من الإجراءات للتصدي لتغير المناخ. ويستحق الأمين العام الثناء على إعطاء هذه المسألة مكانًا بارزًا في الجمعية العامة. ولم يسبق على الإطلاق أن كان التعاون الدولي بهذا الإلحاح من أجل مستقبل كوكبنا. فغازات الدفيئة لا تعترف بالحدود الوطنية. ولا يمكننا أن نكافح تغير المناخ إلا إذا عملنا معًا، ويسرنا أن نستجيب للدعوة إلى تحمل المسؤولية وإبداء الطموح. إن الانتقال إلى اقتصاد دائري مستدام ليس بالمهمة السهلة. وكل دولة عضو تواجه ذلك التحدي، بما في ذلك مملكتنا، وذلك بالتحديد هو السبب في أننا جميعًا نحتاج أحدنا إلى الآخر. إن علينا أن نوحّد قوانا وتبادل معارفنا وخبراتنا.

وقد تضافرت جهود الحكومة والبلديات وأوساط الأعمال التجارية والمجتمع المدني وعامة الجمهور في هولندا بهدف خفض الانبعاثات بما يقارب النصف بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بمستويات عام ١٩٩٠. وفي الوقت نفسه دخلنا في شراكة مع كوستاريكا لمساعدة البلدان النامية التي ترغب في رفع مستوى طموحاتها بشأن تغير المناخ واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتشكل

البناء الذي اضطلعنا به في التصدي بصورة جماعية للتحديات العالمية، مُركّزين على السعي إلى تحقيق التوافق في الآراء واتخاذ إجراء جماعي إيماناً منا بأن العالم قاطبة يمثل فرصة وليس تهديداً، وعاملين على بناء الثقة على الصعيد الدولي وتنويع شركائنا وتوسيع مجالات التعاون والبحث عن المجالات التي يمكن فيها للأرجنتين أن تضطلع بدور مجد وريادي. والأهم من ذلك هو أنه مسار ينسجم مع الرغبة العميقة للمجتمع الأرجنتيني في أن يحتل مكانه اللائق به في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، لأننا بلد متنوع ومتعدد الثقافات تتعايش فيه مختلف المعتقدات والأديان على نحو سلمي في إطار هوية تعددية، ولأننا نقدر الحوار والاحترام باعتبارهما سبيلين لبناء مستقبل مشترك.

ومنذ عام ٢٠١٥، عندما توليت منصب الرئيس، اتخذت قراراً لتجاوز الفترة السابقة التي كانت متسمة بالمواجهة مع العالم والعمل بصورة ذكية بغية الاندماج على الصعيد الدولي. وفي سياق عالمي معقد يتسم بكثرة أوجه عدم اليقين وازدياد التوترات الجيوسياسية، قررنا أن نتحمل المسؤولية ونسهم في تعزيز تعددية الأطراف والحوكمة العالمية. وقد تجلّى ذلك في اجتماعات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠١٧ ومؤتمر قمة قادة مجموعة العشرين ٢٠ في عام ٢٠١٨ ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي عقدت جميعها في الأرجنتين خلال السنوات الثلاث الماضية. وهذه الأحداث الثلاثة سلّطت الأضواء على الأرجنتين على المسرح العالمي ووجهت اهتمام العالم إلى الأرجنتين، إذ أثبتنا قدرتنا على التعاون في بناء نظام دولي الذي يشملنا جميعاً. لكننا حققنا أكثر من ذلك فيما يتعلق بمسؤوليتنا إزاء تعددية الأطراف والسعي إلى تحقيق التوافق في الآراء. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قامت الأرجنتين أيضاً بتعزيز بدورها الإيجابي في توطيد السلام والأمن الدوليين، والإسهام في الاستخدامات السلمية

إما أن يكون لها مستقبل شامل للجميع أو لا مستقبل على الإطلاق. ولذلك فإن أصوات الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن تُسمع بصورة أكبر على مستوى الأمم المتحدة، لأن شواغلها كثيراً ما تلاقي آذان صماء.

ومعاً، يمكننا أن نجعل عالمنا أعظم. فلنتذكر إذن كيف بدأنا قبل ٧٥ عاماً. ولندرك أن بناء إطار للتعاون الدولي قد أعطى للبلاتيين من الناس الأمل والأمن والثقة. ولنحافظ على تلك الإنجازات ولنتمسك بقيم الأمم المتحدة. ولكن في الوقت نفسه، ينبغي أن نجدد أمننا المتحدة لكي تكون مهياًة لتحقيق الغرض المنشود في عالم اليوم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر جلالة ملك مملكة هولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب جلالة الملك فيليم - ألكسندر، ملك مملكة هولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ماوريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية الأرجنتين.

اصطحب السيد ماوريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، إلى قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماوريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرجنتين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ماكري (تكلم بالإسبانية):** يشرفني أن أحاطب الجمعية مرة أخرى، قبل بضعة أشهر من استكمال فترة ولايتي الأولى بصفتي رئيساً، لكي أتناول المسار الذي اتبعته الأرجنتين بشأن علاقاتها مع المجتمع الدولي. وقد اتسم هذا المسار بالدور

ونحن نكرر تأكيد الدعوة إلى التعاون من البلدان الصديقة للحيولة دون إيواء المتهمين أو حمايتهم بموجب الحصانة الدبلوماسية.

ومنذ تولي رئاسة الأرجنتين، لم أهدر أي وقت، ومضيت قدما في تعزيز مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وارتفعت كمية المخدرات المضبوطة، وكثفنا من عمليات إلقاء القبض على الهاربين من العدالة على الصعيدين الوطني والدولي، وفككنا شبكات المخدرات الإجرامية، وخفضنا عدد جرائم القتل المرتبطة بالاتجار بالمخدرات في جميع أنحاء البلد. وفي العام الماضي، على سبيل المثال، جمدنا أكثر من ٥٠٠ بليون بيزو أرجنتيني، ما يعادل حوالي ٨,٥ بليون دولار أمريكي، مرتبطة بالجريمة المنظمة. وسرعنا أيضا عملية محاكمة قضايا المتهمين في ارتكاب جرائم غسل الأموال والفساد وصادرنا ممتلكاتهم والمواد المضبوطة معهم. ونواصل أيضا العمل مع الحكومات الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوصل إلى توافق الآراء اللازم لإنشاء هيئة قانونية إقليمية قادرة على معالجة هذا النوع من الجرائم وغيره من أنواع الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وفي السنوات القليلة الماضية، أبدينا التزاما متجددا وطموحا بمكافحة تغير المناخ وكرسنا جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة. ونحن ندرك حالة الطوارئ المناخية، ويجب علينا أن نتصرف وفقا للالتزامات الواردة في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهذا هو السبب في أننا اتخذنا القرار بتنفيذ خطة لاستراتيجية خفض الانبعاثات في الأجل الطويل تمكننا من اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف أكثر طموحا، مثل تحقيق تعادل الأثر الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠. وتقوم هذه المبادرة على الجهود التي نبذلها بالفعل اليوم، على سبيل المثال فيما يتعلق بالطاقة النظيفة - ولا سيما الطاقة المتجددة - وكفاءة استخدام الطاقة، وحفظ النظم الإيكولوجية، ومضاعفة المنتزهات الوطنية، وإنشاء المناطق البحرية المحمية، ورعاية غاباتنا وزيادة جهود التحريج،

للطاقة النووية، وتنمية الفضاء، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، في جملة أمور أخرى.

ونود أن نعرب مرة أخرى هنا عن التزامنا الصارم بعدم الانتشار، الذي كان ركنا من توافق الآراء الديمقراطي في العقود الأخيرة في الأرجنتين ومنارة استرشدنا بها في تطوير التكنولوجيا النووية. وفي عام ٢٠٢٠، سيتولى بلدي رئاسة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ونأمل أيضا الإسهام من خلال مرشحنا لمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن التزام الأرجنتين بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله أكبر من أي وقت مضى، وقد تجلّى هذا العام في تنظيمنا للمؤتمر الوزاري الثاني لمكافحة الإرهاب في نصف الكرة الغربي. وبدعم من بلدان ومنظمات دولية أخرى، قمنا بتعزيز تبادل المعلومات والتدابير لمنع تمويل الإرهاب. كما أنشأنا قاعدة بيانات للتعجيل بتجميد الأصول المشتبه في أن لها صلة بالإرهابيين، مما يمكن وحدة المعلومات المالية في الأرجنتين، على سبيل المثال، من تجميد أصول الأشخاص والكيانات المرتبطين بحزب الله.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود، فإن جراحنا، نحن الأرجنتينيين، ما زالت مفتوحة. فلا تزال نكافح الإفلات من العقاب الذي ما زال مستمرا فيما يتعلق بالهجمات التي تعرضنا لها في عام ١٩٩٢ على السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس، وفي عام ١٩٩٤ على مقر الرابطة الإسرائيلية الأرجنتينية المشتركة، الذي أودى بحياة ١٠٧ من الأشخاص وخلف مئات من الجرحى. إننا نريد أن يمثل جميع المتورطين في ارتكاب تلك الهجمات أمام المحاكم الأرجنتينية لتتم محاكمتهم والحكم عليهم في نهاية المطاف. وبعد خمسة وعشرين عاما على أفضع هجوم إرهابي يشهده بلدنا على الإطلاق، نحث مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية أن تتعاون مع العدالة الأرجنتينية للمضي قدما بالتحقيق في الهجوم على الرابطة.

ذاته خطوة هامة، فإن الأهم، كما هو الحال في الحياة بشكل عام، هو المسار الذي اتبع نحو السوق الجنوبية المشتركة التي تتسم بالعصرية والانفتاح على العالم.

إنني أؤمن بإيماننا راسخا بأن مسار البلد على طريق التكامل العالمي يتطلب قيما أساسية لتوجيه إجراءاته. إن تاريخنا وموقعنا الجغرافي يوحدانا في منطقة تقدر أيما تقدير قيم الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان باعتبارها أسلوبا للحياة من أجل التعايش السلمي. ولذلك السبب، ومنذ بداية فترة إدارتنا، تصدرا إداة الحالة البالغة الخطورة لانتهاكات حقوق الإنسان في فنزويلا، كما يتضح في التقرير السنوي للمفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/41/18/Add.1). فقد أغرق الطاغية نيكولاس مادورو فنزويلا في أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وأثر النزوح الجماعي للملايين من الفنزويليين تأثيرا خطيرا على الاستقرار والحكم في منطقتنا. وأود مرة أخرى أن أدعو المجتمع الدولي إلى استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والقانونية المتاحة لتغيير هذا الوضع بحيث يمكن لفنزويلا أن تصبح مرة أخرى حرة وديمقراطية.

وتعيد الأرجنتين تأكيد حقوقها السيادية المشروعة غير القابلة للتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، ونؤكد موقفنا وندعو المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات الثنائية التي ستمكننا من التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع. ومع ذلك، أقمنا إطار جديدا للعلاقة مع المملكة المتحدة، مما حسن الظروف اللازمة للمضي صوب التوصل إلى حل. وكان جزء من هذا العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتحديد هوية معظم الجنود الأرجنتينيين المدفونين في مقبرة داروين، وبالتالي سداد دين تاريخي ندين به إلى أسرهم. واستأنفنا أيضا التعاون العلمي في قطاع مصائد الأسماك، بما في ذلك عن طريق تنفيذ البعثات البحرية العلمية المشتركة، وشجعنا على المزيد من

واحتجاز الكربون في تربتنا، وتشجيع التكنولوجيات التي تخدم الزراعة المستدامة والممارسات الجيدة المتعلقة بالماشية والحد من الانبعاثات في قطاع النقل.

وخلال السنوات القليلة الماضية، غدت المساواة بين النساء والرجال أكثر بكثير من مجرد شعار في الأرجنتين. فقد التزمنا التزاما راسخا بمواصلة تمكين الفتيات والنساء، وسد الثغرات القائمة في مجالات العمالة والتعليم والمشاركة السياسية. ونفذنا خطة لتكافؤ الفرص والحقوق، ووضعنا نظاما يهدف إلى الحيلولة دون وقوع النساء ضحايا للعنف فضلا عن مساعدة هؤلاء الضحايا. وقد وضعنا قانونا للتكافؤ بين الجنسين للوظائف في السلطة التشريعية، وخططنا ميزانيتنا الوطنية باستراتيجية قائمة على أخذ المساواة في الاعتبار. ونعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكننا متأكدون من أنه لن يكون هناك تراجع عن حقوق المرأة والفرص المتاحة لها في بلدي اليوم.

ولكي يكون لدينا نظام متعدد أطراف أنجع وحوكمة عالمية أكثر فعالية وعالم أكثر أمانا وسلام، نحتاج إلى مناطق أكثر استقرارا وأفضل تكاملا بعضها مع بعض وترابطا مع بقية العالم. ولذلك، قررنا الالتزام التزاما صارما تجاه السوق الجنوبية المشتركة (ميكروسور)، وبالتالي تأكيد الأهمية التي أوليناها للتكامل الإقليمي منذ اليوم الأول من فترة إدارتنا. ومن خلال الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء الأربع، وضعنا خطة موضع التنفيذ لتكليفها مع القرن الحادي والعشرين بحيث تكون كتلة نشطة وقادرة على التنافس بقواعد واضحة. وعززنا خططنا الداخلية والخارجية بمجهود طموح تمثل في اتخاذ إجراءات وإنجازات ملموسة لصالح مواطنينا. وبعد أكثر من ٢٠ سنة من المفاوضات، توصلنا إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي التي لم يسبق له مثيل على صعيد التكتلات التجارية ويتسم بأهمية بالغة على الصعيد العالمي. وسيمكننا من تعزيز التجارة والاستثمار مع آثار إيجابية على نوعية حياة شعبنا. وفي حين أن ذلك يمثل في حد

إغليس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس ليفتس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني عظيم الشرف أن أخطب الجمعية العامة للمرة الأولى. وأود أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. وأؤكد له أن لاتفيا ستقدم الدعم النشط والبناء لجهودنا المشتركة خلال هذه الدورة.

قبل ٣٠ عاما، أتيحت لي الفرصة، كسياسي ومحام شاب، لكي أناضل من أجل استعادة استقلال بلدي. لاتفيا، شأنها شأن إستونيا وليتوانيا، احتلت من جانب الاتحاد السوفياتي في بداية الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس ما حدث في أوروبا الغربية، حيث انتهت الحرب في عام ١٩٤٥، لم تستعد دول البلطيق استقلالها إلا في عام ١٩٩١. وسوف نظل إلى الأبد نشعر بالامتنان للدول التي لم تعترف قط بأن احتلال بلداننا مشروعاً. لقد استعيد استقلالنا عن طريق حركات جماعية قوية كانت مطالبها راسخة في القانون الدولي، وكان نتيجة كفاح من أجل الحرية بدون اللجوء إلى العنف، وهو أمر نادر الحدوث في التاريخ. وفي الوقت نفسه، كان انتصارا للقانون الدولي. وهو يثبت أنه يمكن التغلب حتى على الحالات قد تبدو ميغوس منها عن طريق الإيمان بالقانون ومؤسسات المجتمع المدني القوية. ستسود العدالة دائما، إن عاجلا أو آجلا.

وفي السنوات الـ ٢٥ اللاحقة، كان لي شرف العمل كقاض في محكمتين دولية وغير خاضعة للولاية الوطنية هما - أولا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ثم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. وهذا يفسر السبب في أن العدالة وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر هام لدولة لاتفيا وشعب لاتفيا ولي شخصيا. ولذلك كان من دواعي سروري في وقت سابق اليوم إيداع إعلان لاتفيا الانضمام إلى الولاية

التقارب بين الجزر والبر الأرحنتيني القاري بتسيير رحلة جوية أسبوعية جديدة إلى جزر مالفيانس.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة أننا اليوم، وفي ظل حالة عدم اليقين التي نواجهها نحن الأرحنتينيون، تتمثل أولويتي المطلقة في دعمهم جميعا وتقديم الإغاثة لهم خلال هذه الأوقات العصيبة. ولكن بدون التقصير في تلك المسؤولية، قررت أن أحضر وأنشاطر مع الجمعية العامة هذا التقييم لتكامل الأرحنتين الدولي خلال السنوات الأربع الماضية. لأنه في خضم اتجاهات التجزؤ الحالية، أرى أن أفضل استجابة تمكننا من المضي قدما نحو مستقبل مزدهر هي زيادة التعاون والمزيد من تعددية الأطراف وتحسينها. ولأنني مقتنع بأن من أجل تحقيق النمو والتطور، ونعيش الحياة التي نستحقها نحن الأرحنتينيون، يجب أن نكون مندجين في العالم على نحو أفضل وحشد جميع مواهبنا وجهودنا لتحقيق تلك الغاية. وأعلم أنه يمكننا فعل ذلك. فالأمر يتوقف علينا.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الأرحنتين على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحَب السيد موريسيو ماكري، رئيس جمهورية الأرحنتين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة. خطاب السيد إغليس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية لاتفيا.

**اصطُحَب السيد إغليس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

هاما في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. ولا تفتيا على استعداد للمشاركة بنشاط في المناقشات ذات الصلة وأن تتشاطر تجربتها في مجال تشجيع السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني وتعزيز القدرة المؤسسية والفردية على الصمود في مواجهة سوء النية. وفي حين أنه لا مجال للشك في أن التكنولوجيا الرقمية حققت التقدم للبشرية، يجب علينا توخي الحذر للحيلولة دون استخدامها بنية إحداث الضرر. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للعواقب غير المقصودة أو غير المتوقعة التي تقوض مجتمعاتنا. يجب تطوير التكنولوجيات بمزيد من المسؤولية والمساءلة.

ويجب أن ندرك أثر التقدم التكنولوجي على التواصل والترابط الإنساني. يجري جمع كميات هائلة من البيانات الشخصية في كل لحظة من كل يوم من جانب الدول والجهات من غير الدول على حد سواء. يمكن باستمرار رصد اتصالاتنا الشخصية وبياناتنا الصحية وأماكن وجودنا وتحركاتنا. وفي الآونة الأخيرة، تزايد استخدام نظام التعرف على ملامح الوجه وبتنا تحت المراقبة المستمرة. غير أن أقل ما توصف به القواعد التي تنظم ملكية البيانات والإذن باستخدامها وحمايتها هو أنها مبهمه. إن بياناتنا يمكن بسهولة أن تصبح تهديدا لحريتنا وخصوصيتنا. عندما نشعر أنه تجري مراقبتنا، فإننا غالبا ما نقوم بتعديل سلوكنا وخطابنا. إن المخاطر المحتملة التي تهدد استقلالية أفكارنا سوف تزداد بلا شك في السنوات المقبلة، بالنظر إلى التطور السريع في الذكاء الاصطناعي. يجب ألا نسمح للذكاء الاصطناعي بأن يتخذ قرارات ملزمة قانونا بدلا من البشر. يجب أن يحتفظ البشر بالسيطرة.

ولذا يجب على الأمم المتحدة العمل بنشاط على تعزيز المناقشة المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في الفضاء الإلكتروني، ولا سيما المعايير الأخلاقية والقانونية لجمع واستخدام البيانات الشخصية. نحن بحاجة إلى مناقشة عامة مكثفة للحد من

القضائية المنوطة بمحكمة العدل الدولية كدليل آخر على التزامنا القوي بسيادة القانون وبنظام دولي قائم على قواعد.

إن نظاما دوليا قويا متعدد الأطراف وشموليا وقائما على القواعد أمر أساسي لصون السلم والأمن العالميين. ويجب أن تكون مسؤوليتنا المشتركة الدفاع عنه وتعزيزه. والأمم المتحدة هي المحفل الرئيسي لتعددية الأطراف وللنظام العالمي القائم على القواعد ويجب أن تظل كذلك. وتبين التجربة أن أفضل سبيل لتحقيق أهدافنا هو من خلال التعاون في المحافل المتعددة الأطراف. وتحقيقا لهذا الهدف، تبحث لاتفيا بنشاط عن فرص الإسهام في إيجاد عالم أكثر سلاما وعدلا. فعلى سبيل المثال، خلال السنة الماضية، نفخر بأننا نرأسنا المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة.

ويقتضي النظام المتعدد الأطراف أيضا على النحو المكرس في مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة احترام السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى عدم احترام روسيا العلي لمبادئ القانون الدولي، كما هو الحال في انتهاكها لسلامة أراضي أوكرانيا وجورجيا. يجب عدم قبول هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي باعتباره وضعا طبيعيا جديدا. وتبين تجربة لاتفيا أن سيادة القانون، مثل الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، عامل حفاز مهم للتنمية الناجحة في أي دولة. وبالتالي فإننا نؤيد بقوة ترسيخ هذه المبادئ في القانون الدولي.

وفي الوقت الحاضر، لا ترتكب انتهاكات القانون الدولي باستخدام القوة العسكرية المباشرة فحسب، بل وبشكل متزايد من خلال استخدام التضليل الإعلامي والهجمات في الفضاء الإلكتروني والنفوذ الاقتصادي والضغط في مجال الطاقة والتدخل في العمليات الانتخابية. وبالنظر إلى أن هذه التهديدات المختلطة لا تعترف بالحدود الوطنية فلا يوجد بلد في مأمن منها. ويمكن للأمم المتحدة ويجب أن تكون طرفا عالميا

مستمرة ومنتجات حرجية مستدامة يمكن أن تحل محل المواد الأحفورية، وبالتالي سنحد من الانبعاثات. وقد تضاعف الغطاء الحرجي في لاتفيا تقريباً منذ النصف الأول من القرن الماضي، ونحن ملتزمون بالإدارة المستدامة للغابات من أجل أجيالنا الحالية والمقبلة. وفي هذا الوقت، يبذل المجتمع المدني جهوداً في ذلك أيضاً. وفي اليوم العالمي للتنظيف الذي يصادف ٢١ أيلول/سبتمبر، زرع أفراد من الشباب والمسنين الأشجار في جميع أنحاء لاتفيا كمساهمة لمستقبلنا المستدام، استناداً إلى التقليد الطويل الأمد للتطوع في بلدي من أجل النهوض ببيئة نظيفة.

ولا تزال لاتفيا مدافِعاً قوياً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد غيرت أهداف التنمية المستدامة الطريقة التي نخطط بها استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية في الأجل الطويل. فعلى الصعيد الوطني، نركز على اتجاهين رئيسيين: تشجيع اقتصاد قائم على الابتكار وناجع بيئياً والحد من أوجه عدم المساواة. وأعتقد أن كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ليس أمراً صائباً فحسب، بل أيضاً أمراً ذكياً من منظور اقتصادي. ولافنيا من الدول الرائدة في هذا المجال. ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٨ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن لاتفيا هي أحد البلدان القليلة في العالم التي ردمت الهوة بين الجنسين في مجالي الصحة والبقاء على السواء وفي التحصيل العلمي، وقد تجاوزت النسبة المعيارية المقدرة بـ ٨٠ في المائة للمشاركة الاقتصادية والفرص المتاحة. ومن خلال برامج التعاون الإنمائي الثنائية، تساهم لاتفيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما في المناطق الشرقية من الاتحاد الأوروبي وفي وسط آسيا. ونحن نشاطر الدروس التي تعلمناها في سياق تحولنا إلى دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون.

فقبل ٣٠ عاماً، تضافرت جهود مليوني شخص لصنع سلسلة بشرية طولها ٦٠٠ كيلومتر تمرّ عبر إستونيا ولافنيا

المخاطر على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. والصعيد الدولي أساسي، حيث أن الفضاء الإلكتروني حيز عالمي. ونحن نعتقد أن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي التابع للأمم العام المعنون، عصر الترابط الرقمي، وخطة الأمين العام لنزع السلاح، التي تتناول الشواغل الأمنية الرئيسية المتعلقة بالتكنولوجيا، عنصران محفزان لزيادة تكثيف تبادل الأفكار في هذا المجال.

والمناخ أيضاً مسألة عالمية. يجب التصدي لتغير المناخ على الصعيد الدولي وصعيد الدولة والصعيد الفردي. ويجب أن نتعاون عبر الحدود من أجل التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وتمكين الشباب يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في الإجراءات المتعلقة بالمناخ، كما شهدنا مؤخراً في قمة الأمم المتحدة للمناخ المخصصة للشباب. وتؤدي التكنولوجيات أيضاً دوراً رئيسياً في تعافي كوكبنا. فالابتكارات، بالاقتران مع الطاقة والربط الحاسوبيين، تُمكننا من أن نصبح أكثر فعالية. وإني لأفخر بأن شركات تكنولوجيا المعلومات في لاتفيا على استعداد لمواجهة التحدي وقد انضمت إلى التعهد الأخضر الذي أطلقته جارتنا إستونيا.

إن لاتفيا ملتزمة بأهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وفي لاتفيا، خفضنا انبعاثات غازات الدفيئة لدينا بنحو ٦٠ في المائة بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠، ولكننا نفهم أن هذا لا يكفي. وبالتالي، فإننا نؤيد الحياد المناخي كهدف مستقبلي. ونعمل حالياً لوضع استراتيجية إنمائية طموحة منخفضة الكربون، ستمكّن لاتفيا من تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠. وفي وقت سابق من هذا العام، اعتمدت حكومتي خطة وطنية للتكيف مع تغير المناخ لعام ٢٠٣٠. وهي تحدد إجراءات ملموسة بشأن التكيف، ستنفذ في المستقبل القريب. والإدارة المستدامة للغابات هي حلّ رئيسي للتخفيف من آثار تغير المناخ، يتواءم بصورة وثيقة مع تجربة لاتفيا ويوفّر بالوعات كربون

زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيسة كابوتوفا (تكلمت بالإنكليزية):** ثمّة قاسم مشترك بين جميع إنجازات الأمم المتحدة، ألا وهو، احترام القواعد والمبادئ. وبقدر ما نحتاج إلى تلك المبادئ اليوم، نحتاج أيضاً إلى الثقة والمسؤولية. ويقوم أفضل سبيل لبناء الثقة على احترام القواعد والعيش والعمل وفقاً لها، لأننا يمكن عندها أن نتنبأ كيف يمكن أن نتصرف وأن نكون مستعدين عندما يحدث ما لم يكن في الحسبان. والثقة المتبادلة هي، في رأبي، النعمة المخفية التي تجمع مجتمعاتنا معاً. وأرى اليوم تحديين رئيسيين في هذا الصدد.

أولاً، نحن لا نحترم القواعد والمبادئ. ولا يمكنني، بوصفي محامية وناشطة منذ أمد طويل في مجال العدالة، أن أتجاهل تعرض العديد من هذه القواعد والمبادئ لضغط هائل، بما في ذلك من خلال بذل جهود خطيرة لتحريفها أو خرقها. ولهذا السبب، من المهم أن نذكر أنفسنا بأنه إذا استولى بلد ما على أراضي بلد أخرى، فيجب أن يُدعى ذلك احتلالاً وألا نظن بطريق الخطأ أنه صنع سلام. ويجب عدم الخلط بين قمع الحقوق الإنسانية للأقليات وبين مكافحة التطرف. ولا يمكن أن يُسمى نشر الكراهية أو الدعاية الكاذبة حرية تعبير؛ ولا يمكن تبرير استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المواطنين الأبرياء على أنه مكافحة للإرهاب. وهذه الأمثلة والعديد غيرها هي السبب لوجود أمم متحدة قوية بوصفها أمينة على القواعد وعلى ثقتنا. ثانياً، إننا نواجه صعوبات خطيرة في الاتفاق على قواعد جديدة.

إننا غالباً ما لا يمكننا أن نتفق على الإطلاق. وينطبق ذلك على المجالات الجديدة التي ظهرت نتيجة لما حققناه من نجاح وما أحرزناه من تقدم. ويتعلق معظمها بتغير المناخ، كما

وليتوانيا أُطلق عليها اسم طريق البلطيق، لإظهار رغبتنا في الحرية. وقد كان طريق البلطيق وسقوط جدار برلين إيذاناً بنهاية الحرب الباردة. وتمكنت لاتفيا في نهاية المطاف من الانضمام إلى الأمم المتحدة. واغتنمنا بفعالية الفرص التي تتيحها تعددية الأطراف من خلال هذه الهيئة العالمية الفريدة، وشهد بلدي وشعبي تغيرات رائعة على مدى السنوات الثلاثين الفائتة. وأعتقد أن الأمم المتحدة يمكنها أيضاً التكيف لحل التحديات العالمية الراهنة. فلنغتنم الفترة التي تسبق حلول الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لجعل المنظمة هادفة بقدر أكبر وزيادة التقدير الذي تحظى به عبر العمل بعزيمة متجددة لإجراء إصلاحات فيها، ولا سيما إصلاح مجلس الأمن. ويجب أن تتطور الأمم المتحدة إذا أُريد لها أن تظل فعالة. وجميع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هامة اليوم مثلما كانت قبل ٧٤ عاماً خلت، عند اعتمادها. ويسرني أن لاتفيا تحظى الآن بحرية التمتع بتلك المبادئ داخل حدودها وبالمسؤولية عن التقيد بهذه المبادئ في جميع أنحاء العالم.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إغليس ليفتس، رئيس جمهورية لاتفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية**  
**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الجمهورية السلوفاكية.

اصطحبت السيدة زوزانا كابوتوفا، رئيسة الجمهورية السلوفاكية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة

القديمة وغير الفعالة في بلدنا. وبدلاً من ذلك، اضطررنا لدعم صناعة التعدين كي تبقى على قيد الحياة. إلا أننا، في نهاية المطاف، تحلينا بالشجاعة لاتخاذ ذلك القرار الصعب. وأشعر بفخر شديد بأنني تمكنت بالأمس، في مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، من تقديم خطة موثوقة لإغلاق مناجم الفحم وتحويل منطقة تعدين الفحم برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سلوفاكيا ملتزمة التزاماً راسخاً بتحديد أثر انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠.

ويمكن لكل بلد أن يسهم بنصيبه العادل. وليس لدينا وقت ولا عذر كي نبقي في انتظار الآخرين لأنهم أكبر أو أكثر ثراءً. ولهذا السبب أقدر أيما تقدير مبادرة الأمين العام، وأشكره على قيادته ومشاركته الشخصية في عقد مؤتمر القمة بالأمس. وإذا نجحنا في الجمع بين معرفتنا وما لدينا من وسائل وبين القيادة، سيؤدي ذلك إلى إحداث تغيير في السياسة العامة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا بحاجة إلى تنفيذ ما اتفقنا عليه فعلاً. ويعد اتفاق باريس أساسياً لإبقائنا على المسار الصحيح. غير أن التزاماته لا تزال بعيدة عن الوفاء بها، ونحن بحاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير. إننا بحاجة إلى تغيير سريع وعميق في كيفية القيام بعملنا، وتوليد الطاقة، وإدارة النقل، والقيام باستثمارات. كما أننا بحاجة إلى تغيير أسلوب حياتنا.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقية حقوق الطفل. ويبدو أن شبابنا يفهم الحاجة الملحة أفضل منا. فما هي نوعية المستقبل الذي نعهده لأطفالنا؟ إننا مدينون لهذا الكوكب ولأطفالنا، وعلينا أن نسدّد هذا الدين. والخبر السار هو أن التطور التكنولوجي في صالحنا. فالطاقة الخضراء تزداد تنافسية. وبدأت الشركات الخاصة والمستثمرون في إدراك أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يمكن أن يكون مربحاً ومعقولاً من الناحية الاقتصادية، حيث إن العمل المناخي يولد فرصاً

يتعلق بأوجه التكنولوجيا الجديدة، وعلم التحكم الآلي، والذكاء الاصطناعي.

إننا سنواجه أوقاتاً صعبة. ونحن بحاجة، أكثر من أي وقت مضى، إلى وجود حكومات مسؤولة تستمد مشروعيتها من ثقة شعوبها، وتمتنع عن الشعبوية، وتسيطر على أنانيتها. إننا بحاجة إلى حكومات تمنح شعبنا الأمل في أنه لا تزال هناك عدالة وأن الأمر يستحق الالتزام بالقواعد لأن مستقبلنا يرتكز بقدرتنا على استعادة الثقة المفقودة. لقد سمعنا قادة يتحدثون مراراً وتكراراً عن تغليب مصالحهم الوطنية على المنفعة العالمية. إلا أن أفضل طريقة كي تصبح وطنياً حقاً لا تكمن في الأنانية الوطنية، بل في التعاون.

وفي هذا الصدد، أرى أن تغير المناخ هو المسألة الرئيسية. وإن كان يتعين عليّ ذكر أكثر شيء يثير قلقي على الصعيد العالمي فإنه الإنكار، إنكار وجود أزمة المناخ أو القول بأنها ليست خطيرة. فالأدلة العلمية واضحة: إن تغير المناخ حقيقة، والوقت ينفد. ولكن إذا تصرفنا الآن، يمكننا الحد من انبعاثات الكربون في غضون ١٢ عاماً وإبقاء الاحترار العالمي عند ١,٥ درجة مئوية. وإذا حققنا النجاح على الصعيد المحلي، بفضل النشاط والمنظمات غير الحكومية، وإذا كانت لدينا شركات خضراء ناجحة، فلماذا لا يمكننا القيام بذلك على الصعيد العالمي؟

ويبدو الأمر كما لو أن خوف الأعمال التجارية من فقدان ميزتها التنافسية وأرباحها أو خوف الحكومات من فقدان الدعم الشعبي أكبر من جميع الحجج المنطقية. ومن أجل التغلب على هذه المخاوف، فإننا بحاجة إلى أن نغير فكرتنا بأن الاقتصاد الأخضر مكلف وغير مربح، وأن ندرك أنه على المدى الطويل أقل تكلفة وأكثر كفاءة بكثير.

ويمكن أن أقدم أحد الأمثلة الملموسة. فلسنوات عديدة، كان من غير المعقول من الناحية السياسية إغلاق مناجم الفحم

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس توكايف** (تكلم باللغة الكازاخية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم من على منبر الجمعية العامة لأول مرة بصفتي رئيس جمهورية كازاخستان. إن الأمم المتحدة منظمة عالمية فريدة من نوعها تحمي احتياجات الإنسانية وستواصل القيام بذلك على الدوام.

يصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس المنظمة، التي تحمي الإنسانية من العديد من التحديات والأخطار والكثير من سفك الدماء. واليوم، تقوم الأمم المتحدة بدور بالغ الأهمية في كفالة تحقيق التنمية العالمية والترابط بين الحضارات. وتؤيد كازاخستان تماما فكرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش بعدم تجاهل مصير كل شخص وكل دولة والاعتراف به باعتباره تراثنا المشترك. لكن لدينا من الأسباب ما يدعو إلى القلق إزاء التغييرات الجغرافية السياسية والجغرافية الاقتصادية في عصرنا هذا. فمن الواضح أن هذه الحالة ستشكل اختبارا معقدا لما نتخذه من إجراءات مشتركة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(تكلم بالإنكليزية)

وأرى أن الواقع العالمي الجديد المنذر بالخطر يتأثر بالاتجاهات الرئيسية التالية.

أولا، لقد أعاد عدد متزايد من النزاعات التي لم تحل ومن التوترات في أنحاء مختلفة من العالم إحياء انقسامات قديمة وأحدث أخرى جديدة، فباتت بذلك القوى العالمية على وشك الدخول في مواجهة عسكرية واسعة النطاق.

جديدة أمام الأعمال التجارية ووظائف جديدة لشعبنا بدلا من تقويض النمو الاقتصادي.

وفي النهاية، يجب أن نضمن قدرة الجميع على الاستفادة من الإجراءات المتعلقة بالمناخ، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، الذين يتحملون العبء، وكذلك المتضررين من التحول، لأن أساس التنمية في المقام الأول هو كرامة كل إنسان.

إننا نعرف ما يتعين علينا أن نفعله. وما برحنا نناقشه منذ سنوات. ولدينا جميع المعارف والوسائل. وقد حان الوقت كي لا نقبل الأعذار. وأقترح أن نتحلى بمزيد من الجرأة وأن نفعل ما هو أكثر من ذلك. وأعتقد أننا إذا نجحنا في الاتحاد في عملنا بشأن المناخ، يمكننا إيجاد شعور جديد بالتضامن في المجالات الأخرى. ويمكن أن يصبح ذلك أساسا للتغلب على الانقسامات بين الدول وإيجاد فرص جديدة.

ويتحرك مواطنونا بالفعل في هذا الاتجاه. ونتحمل المسؤولية الرئيسية. ويجب أن نقود المسيرة. فلنغتتم هذه الفرصة لنصبح الجيل الذي أرسى الأسس اللازمة للتعاون القائم على الحس السليم لمصيرنا المشترك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الجمهورية السلوفاكية على البيان الذي أدلت به من فورها.

اصطحبت السيدة سوزانا كابوتوفا رئيسة الجمهورية السلوفاكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان**

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كازاخستان.

اصطحب السيد قاسم - جومارت توكايف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

منافسيها إلى النظر في حياة أسلحة غير متناسبة للردّ ولكنها أنواع أسلحة دمار شامل فتاكة بنفس القدر.

ولتكون كازاخستان مثالا يحتذى به، فإنها تعمل جاهدة على تغيير هذه التصورات الخاطئة. وفي ظل القيادة القوية للرئيس الأول، السيد نور سلطان نزارباييف، قامت كازاخستان بإغلاق موقع التجارب النووية في سيمييلاتينسك وتخلت طوعا عن رابع أكبر ترسانة نووية في العالم. وكانت تلك أولى الخطوات في رحلتنا الطويلة والناجحة صوب احتلال الصدارة عالميا في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن بين إسهاماتنا في هذه القضية النبيلة، أود ذكر إنشاء المنطقة الفريدة من نوعها الحالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي تستضيف بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتماد القرار ٣٥/٦٤ بشأن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والتصديق مؤخرا على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وينبغي لنا جميعا أن نتمسك بشدة بالإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بوصفه خريطة طريق نتبعها لإيجاد مستقبل أكثر أمنا. ونسعى أيضا إلى تعزيز التعاون فيما بين المناطق الحالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة.

وترى كازاخستان أن تسوية المسائل الراهنة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة الخاصة بإيران ونزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية ينبغي ألاّ تتم إلاّ بالوسائل السياسية، مع المراعاة الواجبة لمصالح وشواغل بعضنا البعض.

وما فتئت بلادي تؤيد بقوة الدبلوماسية الوقائية والوساطة على الساحة العالمية. ومنذ عام ١٩٩٢، اقترح الرئيس الأول لكازاخستان من على هذا المنبر عقد المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا بوصفه منبرا للتّهبّج الجماعية الرامية

ثانيا، نعاني جميعا من انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويؤدي ذلك إلى إضعاف هيكل الأمن وتحديد الأسلحة القائم حالياً، مما سيفضي إلى سباق تسلح جديد. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الجزاءات التقييدية، والحروب التجارية، والتنافس الشديد في مجالات الفضاء، وتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي. وتمثل جميع العناصر السالفة الذكر جوانب مثيرة للقلق من الأزمة الأساسية الآخذة في التفاقم.

ثالثا، يُشوّه اتساع التفاوتات الاجتماعية، والاقتصادية والتكنولوجية، وتزايد الفوارق بين الشمال والجنوب، إلى جانب أزمة الديون العالمية الناشئة، المشهد الاقتصادي العالمي الحالي. وبالتالي، فإننا نشهد صعود النزعة الحمائية وسياسات التطرف القومي، التي تقوض الشراكات الدولية والتعاون.

رابعا، لقد بات التدهور البيئي من أكثر العوامل المزعجة للاستقرار على الصعيد العالمي. وسينجم عن أثر تغير المناخ في وسط آسيا تحديداً تحديات وجودية مأساوية، مثل التصحر، وذوبان الكتل الجليدية، وما يعقب ذلك من نضوب مياه الشرب والريّ. وفي ظل هذه البيئة المعقدة، تنتهج كازاخستان بثبات سياسة تقوم على تنمية شاملة ومستدامة، وحوارٍ جامع وجهودٍ سلمية.

ولا يزال التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية يمثل أولوية قصوى بالنسبة لبلدي. وقد أصبح هذا الطموح جزءا أساسيا من هوية شعب كازاخستان على نطاق البلد، مما يمنحنا الحق الأخلاقي لأن نكون في طليعة الحركة العالمية من أجل القضاء على الأسلحة النووية. وينبع ذلك من الاعتقاد الراسخ بأن الأسلحة النووية لم تعد من المكاسب، بل خطرا يهدد السلام والاستقرار العالميين.

ومن المؤسف أن بعض البلدان لا تزال تعوّل في حسابات دفاعها الاستراتيجي على الترسانات النووية، دافعةً بذلك

وكلنا نعلم أن النزاعات تخلف الدمار وتؤدي إلى ظهور الإرهاب والتطرف. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا بالعمل المشترك من خلال شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب برعاية الأمم المتحدة. واستحدثت كازاخستان، كتدبير من تدابير مكافحة الإرهاب، مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب بحلول مئوية الأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥، ونحث الآخرين على الانضمام إليها.

وفي هذا العام، أنجزت كازاخستان بنجاح مهمّة إنسانية خاصة تسمى زهوسان "Zhusan" بالتعاون مع شركائنا الدوليين. ونتيجة لذلك، غادر ٥٩٥ من مواطني كازاخستان الذين وقعوا في شرك الدعاية الإرهابية، بمن فيهم ٤٠٦ أطفال، مناطق الحرب في سوريا وعادوا إلى ديارهم. ونحن على استعداد لتشاطر خبرتنا مع البلدان الأخرى وحثها على اتخاذ إجراءات مماثلة.

وعلى مدى عقود من الزمن، كانت الروابط الاقتصادية فيما بين دول آسيا الوسطى تعاني من الضعف، مما عاق نموها المستدام. والآن، وقد باتت دولنا تتشاطر التحديات والمصالح المشتركة، فإن منطقتنا قد ولجت المرحلة التالية من تنميتها. وفي هذا الصدد، سيكون الحوار السياسي الوثيق والبناء بين جميع البلدان الإقليمية الخمسة أساسياً للتجارة والاقتصاد، والاستثمار والتفاعل بين الناس. وقد ظهرت فرص جديدة للمنطقة عقب المشاورات غير الرسمية الأولى التي أجريت على أعلى المستويات في عاصمتنا في العام الماضي.

وإني على قناعة تامة بأن منطقة وسط آسيا بصدد الالتحاق بصف أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي. وتراثنا التاريخي والثقافي المشترك يوحدنا بقوة، وكذلك مستقبلنا المشترك. وكازاخستان، باعتبارها أكبر اقتصاد في وسط آسيا، لها مصلحة حيوية في مواصلة تعزيز التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين جميع الدول. وتؤثر الحالة في أفغانستان تأثيراً مباشراً على

إلى التصدي للتحديات الأمنية (انظر A/47/PV.24). وبمرور الوقت، أثبت المؤتمر جدواه وقدرته على الاستمرار. ونعرب عن امتناننا لجميع شركائنا الذين انضموا إلى هذه العملية.

إذ يستلزم تنامي قوة آسيا الاقتصادية هيكلاً أمنياً أكثر تكاملاً على الصعيد القاري. وقد حان الوقت لتحويل المؤتمر إلى منظمة إقليمية مكتملة للأمن والتنمية. وباعتبار أننا سنتولى رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٢٠، سنبدل جهدنا لتحقيق تلك الغاية.

وبصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن في العامين الماضيين، ركزنا على تعزيز الأمن، وعدم الانتشار والتعاون الإقليمي، مؤكداً التزامنا بقضية السلام. وتسهم كازاخستان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق المشاركة مع شركائنا الهنديين في نشر وحدة قوية قوامها ١٢٠ فرداً في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فضلاً عن توفير مراقبين عسكريين.

وإننا فخورون أيضاً لأن كازاخستان قد أصبحت مركزاً عالمياً للحوار بين الأديان والحضارات. فمنذ عام ٢٠٠٣، كان لعاصمتنا شرف تنظيم مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي يعقد كل ثلاث سنوات، بدعم من الأمم المتحدة.

وكلنا نراقب بقلق التطورات الجارية في الشرق الأوسط، مهد الحضارة الإنسانية، الذي استباحته الكراهية المتبادلة والعنف أرجاءه. ولذلك، فإننا على استعداد لدعم الإجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف الرامية إلى التوصل إلى سلام قابل للاستمرار وحلول لبناء الثقة.

ومن الأمثلة الجيدة على التزامنا بالحوار الشامل، توفر كازاخستان منبراً للمفاوضات بين الأطراف السورية. إذ استضافت عاصمتنا ثلاث عشرة جولة من تلك المحادثات. وبفضل عملية أستانا، التي تكمل محادثات جنيف، تم التوصل إلى وقف الأعمال العدائية. كما أنشئت مناطق تخفيف التوتر، مع وضع شروط العودة الآمنة لللاجئين.

ومستداماً. وبصفتي الرئيس الجديد، فأنا ملتزم أولاً وقبل كل شيء ببناء دولة رفاة عصرية. ويتمثل هدي النهائي في ضمان أن يستفيد ملايين من مواطني بلدي من الإصلاحات الواسعة النطاق وأن يتمتعوا بمجتمع شامل للجميع وباقتصاد قوي وتعليم جيد ورعاية صحية متقدمة. ولن تصبح كازاخستان قصة نجاح للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ما لم يُنجز التحول السياسي العميق. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الديمقراطية في كازاخستان هي عمل قيد التنفيذ، الأمر الذي يتطلب التمحيص المنتظم. ونبحث باستمرار عن طريقة لتحسينها بالبناء على التجارب الإيجابية والاستفادة من التجارب السلبية.

وفي إطار جدول أعمال، أطلقت "المجلس الوطني للثقة العامة" لتعزيز الحوار المجدي بين الحكومة والمجتمع. وتستند رؤيتي إلى مفهوم اختلاف الآراء، ولكن في إطار أمة واحدة. وينبغي لنا أن نمضي قدماً من خلال تبادل الآراء والحوار. وستدفع التغييرات الكبيرة وكالات إنفاذ القانون والمحاكم إلى التقيد بسيادة القانون في جميع المجالات وفي الحياة اليومية للمواطنين. إن الشعبية تعني سياسة متوازنة الجودة. وأنا لست في موقع يحولني تقديم وعود جوفاء، وإنما تنفيذ أفعال ملموسة. وسأكون ثابتاً في تنفيذ خطتي للإصلاح.

في العام المقبل، ستحتفي أسرة الأمم المتحدة بمعلم هام في تاريخها. وينبغي أن توفر هذه المناسبة زخماً جديداً لمساعدتنا المشتركة في تعزيز التعاون الدولي الشامل من أجل وضع حد للعداء والريبة والتمرد. وأدعو المجتمع الدولي وجميع الشركاء إلى العمل معاً لتعزيز الزخم العالمي صوب تحقيق الأمن والتعاون والثقة المتبادلة. ويجب علينا جميعاً أن نحتّم بأمر أجيالنا القادمة لضمان مشاركتهم المنصفة والمجدية في بناء اقتصاد جديد واستحداثات تكنولوجيات جديدة. ويجب علينا الاعتناء بالبيئة وتعزيز التطور العلمي وضمان الرعاية الصحية والتعليم للجميع. إن مصير

منطقتنا. ونأمل أن تحقق عملية سلام بقيادة أفغانية وبملاك الأفغان زمامها، بمساعدة جميع الجهات المعنية الرئيسية، السلام الدائم والازدهار في هذا البلد. وستواصل كازاخستان دعم الشعب الأفغاني في إعادة بناء بلده. وتكتسي الشراكات العالمية والإقليمية الدائمة والاستثمارات الطويلة الأجل والترباط الإقليمي أهمية حيوية لضمان مستقبل سلمي لتلك الدولة.

تواجه قدرة الأمم المتحدة على إنجاز مهمتها الأساسية اختباراً جديداً. ومن ثم، تستحق الرؤية الواضحة والشجاعة للأمين العام بشأن إصلاح الأمم المتحدة تأييداً واسع النطاق من جميع الدول الأعضاء. وإننا نولي اهتماماً خاصاً للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما نسعى جاهدين إلى تجنب الوقوع في الفخ سيء الصيت لتصنيف بلد ما بأنه متوسط الدخل، حيث أن غايات الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة مدرجة في البرامج الاستراتيجية لحكومتنا بنسبة ٨٠ في المائة. وفي شهر أيار/مايو الماضي، افتتحت مبنى جديداً للمنظمات الدولية في كازاخستان؛ وهو يستضيف ١٦ من وكالات الأمم المتحدة. وكخطوة تالية، نقترح أن ننشئ في موقعه مركزاً للأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تُناط به ولاية لمساعدة أفغانستان وبلدان وسط آسيا. وبحكم كونها أحد أكبر أقاليم العبور والنقل في المنطقة الأوروبية الآسيوية، فإن كازاخستان مؤهلة لأن تقوم بدور محوري في تعزيز التجارة عبر القارات بصفتها عضواً في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية وشريكاً يعول عليه في مبادرة الحزام والطريق.

وفي هذه الأوقات العصيبة، سنواصل العمل من أجل التحول الشامل لمجتمعنا تحت شعار "الاستمرارية والعدالة والتقدم". والصيغة التي أطرحها لنظام كازاخستان السياسي هي صيغة لرئيس قوي وصاحب رؤية وبرلمان ذي نفوذ وحكومة خاضعة للمساءلة. وإنني أوّمن إيماناً راسخاً بأن هذا المفهوم يلبي الاحتياجات الأساسية لدولتنا ويكفل لها مستقبلاً سلمياً

والمسؤولية المشتركة والرفاه من خلال التشارك في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

لقد أحيينا في الأول من أيلول/سبتمبر في وارسو الذكرى السنوية الثمانين لاندلاع الحرب العالمية الثانية، التي بدأت بالهجوم على بولندا من جانب دولتين استبداديتين وأيديولوجيتين مجرمتين: النازية الهتلرية الألمانية والشيوعية الستالينية السوفياتية. وأزهقت الحرب العالمية الثانية، التي انتهكت الحقوق الأساسية للأمم والدول في تقرير مصيرها، حياة نحو ١٨ مليون من الضحايا في جميع أنحاء العالم وأصبحت صدمة طويلة الأجل لملايين آخرين.

لقد خلفت هذه التجربة التاريخية الأليمة بصماتها. فلم تؤثر في العلاقات الدولية خلال العقود التي تلت فحسب، بل أثرت أيضا فيما تأثير في الوعي الثقافي والاجتماعي، مُشكِّلة الأفكار التي تتبناها اليوم والأهداف التي نحددها ونسعى إلى تحقيقها.

وأود الآن أن أكرر ما قلته في وارسو خلال مراسم إحياء ذكرى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهو أنه على الرغم من التقدم الحضاري، ورغم هذا الدرس الرهيب، لا تزال تُرتكب اليوم، في القرن الحادي والعشرين، أعمالٌ تحمل وحشية يصعب على المرء استيعابها في جميع أنحاء العالم - كالتطهير العرقي، والقتل الجماعي وحتى الإبادة الجماعية. وفضلا عن ذلك، فإننا لا نزال نشهد حالات اعتداء على سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، ولا تزال الحدود تُغيّر بالقوة. وعند النظر إلى هذا الأمر، لا يملك المرء إلا أن يستخلص مقارنات تاريخية. وثمة أيضا إغراء اليوم مفاده كسب الوقت مقابل السلام عن طريق الخضوع وعدم الاكتراث، بل أحيانا التفاوض مع المعتدين باسم المصالح الخاصة، أو خضوعاً أو استرضاءً، والوقوع بالتالي في شرك خطير يوهنا بأنه يمكن المساومة مع المعتدي على حساب الآخرين من أجل إطالة أمد سلامنا نحن. وتنطوي مثل هذه المفاوضات، بعبارة أخرى، على السعي إلى تحقيق مصالح فردية

أحيانا القادمة يستحق أن يكون أفضل كثيرا مما هو الآن في هذا العالم المش. ولن تتوقف كازاخستان، بصفتها عضواً مسؤولاً في المجتمع العالمي، عن الإسهام في العمل الجماعي من أجل نشر السلام والنهوض بحقوق الإنسان والكرامة والازدهار.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية كازاخستان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد قاسم جومارت توكاييف، رئيس جمهورية كازاخستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

#### خطاب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بولندا.

اصطحب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى قاعة الجمعية العامة

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس دودا (تكلم بالبولندية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية):** أود في البداية أن أهني السيد تيجاني محمد بندي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، على انتخابه لهذا المنصب المشرف. وأتعهد بدعم بولندا الكامل لمهمته. كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدة إسبينوسا غارسييس على عملها النشط بصفتها رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

إن السلام وحماية البيئة والرفاه هي المفاهيم الثلاثة التي أود أن أركز رسالتي عليها اليوم. وينبغي أن تكون هذه المفاهيم الثلاثة أيضاً بمثابة رابط يربط المجتمع الدولي بأسره: السلام من خلال احترام القانون وحماية البيئة التي تتحقق من خلال التعاون

محلّ طعن وإنكار، حتى وإن كان ذلك القانون تحديداً هو الذي يوفر الأساس لتنفيذ مبادئ من قبيل المساواة في السيادة بين الدول، والعدالة، والمسؤولية والأمن.

وليس القانون قائماً لمصلحة الدول فحسب، بل لمصلحة البشرية جمعاء، وكل فرد من الأفراد. ويجب أن يكون لانتهاك قواعد عواقب وأن يخضع المسؤولون عن ذلك الانتهاك للمساءلة. ومن هذا المنطلق، نظمت بولندا، خلال توليها رئاسة مجلس الأمن في عام ٢٠١٨، مناقشة رفيعة المستوى بشأن النهوض بسيادة القانون وتعزيزها في سياق صون السلام والأمن الدوليين، التي ترأستها بصفتي رئيس جمهورية بولندا (انظر S/PV.8262). وأود أن أوضح بجملة أن القانون الدولي هو أقوى الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لكفالة سلام طويل الأمد. فالسلام يأتي من خلال القانون - وما من سلام ممكن من دونه. وستؤيد بولندا، التي سجل تاريخها مآسي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب نتيجة أعمال عدوان ارتكبتها بلدان أخرى، دائماً وعلى نحو لا رجعة فيه هذا الجانب من القانون وستكون إلى جانب ضحايا العنف. وما فتئت نشدد بقوة على هذه النقطة في المحافل الدولية.

إذ نقوم، أولاً وقبل كل شيء، من خلال عملنا في مجلس الأمن، بالتأكيد على دور القانون الدولي الذي لا جدال فيه في الحفاظ على الهيكل الأمني العالمي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، وفي حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة.

ثانياً، لا نزال ندافع باستمرار عن حقوق الطفل. إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإبرام اتفاقية حقوق الطفل، التي بادرت بها بولندا. وتكتسي بعداً خاصاً بالنسبة إلينا. فهي وثيقة عالمية لم يسبق لها مثيل في التاريخ وتتصل حصراً بالأطفال دون غيرهم. وقد غيرت هذه الاتفاقية الرائدة طريقة تفكيرنا إزاء الأطفال. ووفرت للأطفال الحماية التي يحتاجون إليها ويستحقونها. فالأطفال هم أشد الفئات ضعفاً من حيث

وتكون، في كثير من الأحيان، اقتصاديةً في علاقاتنا مع المعتدي، مُنادين في الوقت نفسه بالتضامن مع ضحايا العدوان في جملة كلمات رنانة.

وعند إنشاء الأمم المتحدة من أنقاض النظام العالمي السابق، استرشدنا بمجموعة مبادئ مختلفة تماماً. وتمثل المبدأ التوجيهي في عبارة "لن يتكرر ذلك أبداً". وقد بدا أننا استخلصنا جميعاً الدروس القاسية من الحرب العالمية الثانية. ومن المؤسف أن الإغراء ذاته الذي يدفع المرء إلى التعامل مع المعتدي، كما تبين في السنوات الأخيرة، موجود اليوم كما كان في ذلك الوقت. واعتقد اعتقاداً راسخاً أن الوقت قد حان لتخليص أنفسنا من حالة الجمود الموروثة من الماضي والكف عن تكرار الأخطاء نفسها.

وفي هذا السياق، وبصفتي رئيس جمهورية بولندا، لا يفوتني أن أشير إلى الحالة في منطقتنا من أوروبا. وأود أن أوضح مرة أخرى أن لكل بلد الحق في تقرير المصير على قدم المساواة. ولطالما كانت بولندا وستظل نصيراً لاستقلال كل من أوكرانيا وجورجيا، وسيادتهما وسلامتهما الإقليمية. ويجب ألا تغيب حدود الدول بالقوة. ويقع على عاتق بولندا، التي عانت بشدة في القرن الماضي، واجب أخلاقي بالتكلم بوضوح تام في هذا الشأن - وها نحن نقوم بذلك. إذ نبذل الجهود الرامية إلى كفالة السلم والعدالة باسم السلام والحرية، وهي قيم نعتز بها كثيراً.

ونختتم في هذا العام فترة عضوية بولندا في مجلس الأمن التي مدتها سنتين، وهي تجربة نعتبرها قيمة وذات مغزى. فقد عززنا خلال فترة عضويتنا دور بلدي الذي، بوصفه عضواً من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، يعتبر أنه جزء لا يتجزأ من النظام الدولي الكبير للتعاون بين الأمم والدول. وإن القيم، والأهداف والقواعد القانونية المشتركة هي ما يربط، في المقام الأول، بين أجزاء المنظومة. والمؤسف أن السنوات القليلة الماضية قد أظهرت أن القانون الدولي بات في كثير من الأحيان اليوم

الرئيسي الثاني الذي يواجهه العالم المعاصر، وهو الاعتناء بالبيئة الطبيعية. سنقوم بعد وقت قصير بتسليم رئاسة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى شيلي. وقد أسهمت فترة عضويتنا إسهاماً لا يستهان به في السياسات المناخية على الصعيد العالمي. وإبان الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي عقدت في بولندا، اعتمدت مجموعة قواعد كاتوفيتشي. وكان الهدف من عقد تلك الدورة من المؤتمر هو توفير دليل بشأن السبل الكفيلة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وهذا ما حققناه. ولذلك، أود في هذه المرحلة أن أشكر جميع القادة السياسيين على التزامهم الشخصي وحضورهم اجتماعاتنا، سواء خلال قمة القادة للدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف أو خلال المرحلة الختامية للمفاوضات في كاتوفيتشي. وبفضل مجموعة قواعد كاتوفيتشي المتعلقة بالمناخ، بات بحوزة العالم مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن تفعيل اتفاق باريس واتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

وأدرك أن العديد منا يعتقد أنه يتعين القيام بالمزيد من أجل حماية البيئة وأن طموحاتنا ينبغي أن تكون أكبر مما هي عليه. ومع ذلك، أعتقد أيضاً أن جوهر الكفاح من أجل التصدي للعمليات السلبية الجارية في البيئة الطبيعية يكمن في المقام الأول في التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الدولي بشأن هذه المسألة، فلا يمكن للمرء أن يتجاوز حدوده. ويجب التعبير عن طموحاتنا بصوت واحد، فحينئذ فقط يمكننا أن نتحقق. ولن يكون بوسعنا إنقاذ بيئتنا الطبيعية إلا إذا عملنا يداً بيد. وكان من دواعي الغبطة اعتماد الوثيقة التي توجت أعمال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف بالإجماع.

بعد مفاوضات شاقة، أدى جزء من هذا الترتيب إلى قبول إعلان الانتقال العادل. بالنسبة لي، أشعر بقدر كبير من الارتياح لأن هذا المفهوم، الذي تمت صياغته خلال مؤتمر كاتوفيتشي، هو الآن جزء من اللغة الرسمية التي يستخدمها

تعرضهم لآثار النزاع. وفي هذا الصدد، فإننا نصبّ تركيزاً خاصاً على مشكلة إعادة إدماج الأطفال الذين سبق تجنيدهم في الجماعات المسلحة والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي في الحروب.

ثالثاً، ندعو إلى تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات. إذ يكون هؤلاء الأشخاص بوجه خاص عرضة لمجموعة من الظواهر السلبية المرتبطة بحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع - أي العنف، والأخطار التي تهدد الحياة والصحة وصعوبة الانتفاع بالرعاية الصحية، والحصول على التعليم، وإعادة التأهيل، وفي الحالات القصوى، صعوبة الحصول على المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. وفي حزيران/يونيه، بمبادرة من بولندا، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٧٥ (٢٠١٩)، وهو أول قرار من نوعه مكرس للأشخاص ذوي الإعاقة في النزاعات المسلحة.

ورابعاً وأخيراً، فإننا نعزز حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات الدينية. إذ يساورنا القلق إزاء تصاعد العنف والكرهية الدينية. ونذكر بأسى شديد انتشار العنف ضد المسيحيين، مع أن حرية الدين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويكتسي تعزيز التفاهم المتبادل والتعاون بين الجماعات الإثنية، والثقافية والدينية أهمية أكثر من أي وقت مضى. ولذلك، ما فتئت بولندا تدعو، منذ عدة سنوات الآن، إلى زيادة مشاركة المنظمات الدولية في تعزيز احترام حقوق الأقليات الدينية احتراماً كاملاً وضمن حرية الدين والمعتقد. وكدليل حي على التزام بولندا بهذه القضية قرأ الجمعية العامة هذا العام بإعلان يوم ٢٢ آب/أغسطس يوماً دولياً لإحياء ذكرى ضحايا أفعال العنف القائمة على أساس الدين أو المعتقد.

واليوم، بصفتي رئيس جمهورية بولندا، لا أود أن أقوم بتقييم ما حققته بولندا من إنجازات في مجال تعزيز السلام في العالم فحسب، بل أود التأكيد أيضاً على إسهامنا في حل التحدي

ينبغي النظر إلى قضية البيئة في السياق الأوسع للنقاش حول التنمية المستدامة. في هذا السياق، أعتقد أن الوقت قد حان للبدء في مناقشة دولية حول النموذج الحديث لسياسة الرعاية الاجتماعية. يجدر التفكير في معنى المصطلح اليوم وكيفية وضعه في عالم معولم. ما هي الأهداف التي ينبغي أن نضربها إلى تحقيقها؟ ما هو نموذج دولة الرعاية الاجتماعية الحديثة الذي سنعتمده - النموذج الذي سنوجهه على أساسه طموحاتنا السياسية؟ لقد بدأنا الآن هذا النقاش في بولندا، والذي تيسره التنمية الديناميكية لاقتصاد بولندا وبرامج المعونة الاجتماعية الواسعة النطاق التي تنفذها السلطات البولندية.

ينبغي أن تستند سياسة الرعاية الاجتماعية إلى مفهوم التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والتي اعتمدها جميعاً - وبعبارة أخرى، المسؤولية والتضامن والعدالة. في دورة تموز/يوليه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لاحظنا تقدماً كبيراً في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها. ومع ذلك، كشفت المناقشة عن التأخر في تنفيذ العديد من أهدافها، وهو ما أكدته تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، والذي يشير إلى أن الهدف الرابع منها، والمتعلق بالتعليم، معرض للخطر. هذا التأخير هو مشكلة عويصة ويجب التخلص منه في أسرع وقت ممكن. كلنا نتفق على أن التعليم مهم بشكل أساسي.

ثانياً، يعتبر مواطنونا أيضاً الرعاية الصحية جانباً أساسياً عند تحديد نوعية الحياة. يجب علينا تخصيص استثمارات مالية هائلة وتحقيق مستوى أعلى بكثير من التغطية العادلة والفعالة، بوصفنا بلداناً منفردة وعلى الصعيد العالمي على حد سواء. لقد أدى الإهمال في الرعاية الصحية في بعض أنحاء العالم إلى عودة ظهور أمراض كان قد تم بالفعل استئصالها، وفي البلدان المتقدمة لا يزال مستوى الخدمات الطبية يتعرض لضغط شديد

الاتحاد الأوروبي وبرنامج العمل البيئي التابع للمفوضية الأوروبية التي شكّلت مؤخرًا.

أود أن أؤكد لأعضاء الجمعية أن بولندا ستدعم المفوضية الأوروبية في تنفيذ مفهوم الانتقال العادل، على النحو المحدد في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. استجابةً للدعوة إلى مستوى أعلى من الطموح في حماية البيئة، وبالتزامن مع مؤتمر قمة العمل المناخي الذي عُقد أمس، والذي دعا إليه الأمين العام، فإنني اقترحت نيابة عن بولندا خمس مبادرات هي إما يجري بالفعل تنفيذها أو على وشك التنفيذ على الصعيد الوطني. وسعيًا لتحقيق الاستدامة، فإن الهدف هو تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وستتم موازنة إنتاجها من خلال استيعابها عن طريق نظم إيكولوجية والتكيف مع تغير المناخ.

أولاً، أنشأنا برنامجاً يهدف إلى الحد من الانبعاثات المنزلية. ثانياً، سنسعى إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن وسائل النقل العام. ثالثاً، نريد من خلال برامج تحريج واسعة النطاق تعزيز امتصاص النظم الإيكولوجية للانبعاثات، والتي ينبغي أن تقربنا من الحياد المناخي. رابعاً، وضعنا خططاً لتكييف المدن مع تغير المناخ. خامساً، قمنا بوضع مسودة برنامج طويل الأجل لتغيير الوضع الاقتصادي لإحدى أقوى المناطق الاقتصادية في بولندا - سيليسيا.

أولاً وقبل كل شيء، تؤكد بولندا على مسألة الانتقال نحو تخفيض انبعاثات الكربون القائم على التضامن والعادل. ونحن مقتنعون أيضاً بأن بناء اقتصاد أخضر هو أمر لا يتحقق ما لم تُؤخذ في الاعتبار أصوات جميع الفئات الاجتماعية كما ينبغي. يجب أن تفهم السياسة البيئية على أنها سياسة اجتماعية ولا يمكن استخدامها كأداة لاكتساب ميزة اقتصادية مستمدة من مزيج من مصادر الطاقة المختلفة لاقتصادات فردية أو احتياطات الموارد الطبيعية المتاحة.

لا شك في أننا بوصفنا مجتمعاً دولياً نواجه تحديات متزايدة وغير مسبوقه. ومع ذلك فإنني مقتنع بأنه من خلال العمل الجماعي سنتمكن من مواجهة هذه التحديات.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بولندا على البيان الذي أدلى به للتو.

**اصطُحِب السيد أندراي دودا، رئيس جمهورية بولندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.**

**خطاب صاحب السمو الأمير الويس فون أونند تزو ليختنشتاين، القائم بأعمال رئيس دولة إمارة ليختنشتاين**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب القائم بأعمال رئيس دولة إمارة ليختنشتاين.

**اصطُحِب صاحب السمو الأمير الويس فون أونند تزو ليختنشتاين، القائم بأعمال رئيس دولة إمارة ليختنشتاين، إلى قاعة الجمعية العامة.**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الأمير الويس فون أونند تزو ليختنشتاين، القائم بأعمال رئيس دولة إمارة ليختنشتاين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الأمير الويس (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم، وذلك في العام الذي تحتفل فيه ليختنشتاين بعيدها الثلاثمئة. نحن نفخر ونعتز بأن ننظر إلى ثلاثة قرون مرت في ظل غياب الصراع المسلح ووجود علاقات جيدة مع جيراننا ومسيرة انتقال من الفقر إلى الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي. نحن ممتنون للعديد من الشركاء التي جعلت هذه الرحلة ممكنة.

لقد كانت السياسة الخارجية والدبلوماسية النشطة ضروريين لبقائنا بوصفنا إحدى أصغر الدول في أوروبا. وتمثل

من التوقعات الاجتماعية. ويرجع ذلك أساساً إلى شيخوخة السكان وما يترتب عليها من زيادة في الاحتياجات الصحية. وتتم في بولندا حالياً معالجة هذه المشكلة باعتبارها أحد أكثر التحديات إلحاحاً للسياسة الاجتماعية في البلاد.

ثالثاً، إن مواءمة مستوى المعيشة عنصر مهم بنفس القدر في التنمية المستدامة ودولة الرعاية الاجتماعية، بجانب زيادة الفرص التعليمية وحماية الصحة. يجب أن تطمح السياسات إلى مكافحة الفقر ومنع الاستغلال بشكل منهجي، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، والحد من الفوارق الاجتماعية من خلال الزيادة المنتظمة لمتوسط مستوى معيشة الأسر. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في فرادى البلدان والمجتمع الدولي برمته إلا بالاقتصاد القائم على الاحترام والصدق والتعاون المتناغم بين جميع الفئات الاجتماعية والتوزيع العادل لثمار العمل.

يجب علينا إدخال مفهوم الكومنولث في لغة النقاش الاقتصادي. هذه القضايا تكتسي أهمية خاصة خارج البلدان النامية. إننا اليوم نشهد، حتى في بعض الدول الغربية الغنية، احتجاجات جماهيرية يطالب فيها المواطنون باحترام حقوقهم الاجتماعية ويسلطون الضوء على تدهور ظروفهم المعيشية. وبدلاً من الاحترام، يواجهون الغطرسة والعنف الوحشي من الشرطة. أعتقد أن الحوار الصريح حول سياسات الرعاية الاجتماعية سيساعد على منع مثل هذه التوترات.

يجب أن تكون المسؤولية المشتركة نقطة الانطلاق لجهودنا نحو تحقيق غد أفضل للأجيال القادمة. وبولندا مصممة على مواصلة مساعيها لضمان التنمية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان ودعم الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى حماية خاصة. لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى تعزيز السلام عبر القانون، ورعاية البيئة الطبيعية عبر تقاسم المسؤولية والمشاركة في سياسة الرعاية الاجتماعية من خلال التنمية المستدامة.

وكدولة صغيرة سنقف دائما مع سيادة القانون وضد حكم القوة. وسنستمر في تطبيق الدروس المهمة التي تعلمناها من تاريخنا والمتمثلة في أن الاستثمارات في سياسة خارجية متسقة تعود بفوائد مهمة على المستوى المحلي. وبالفعل، فإن الأمم المتحدة هي الحفل الرئيسي لتعزيز تلك الأهداف.

إن هذه ليست مرحلة يمكن فيها للأمم المتحدة تحقيق نجاحات سهلة وانتصارات سريعة ولكن الوقت لا يزال مناسباً لاغتنام الفرص. فلا تزال ثقة الجمهور الدولي بالأمم المتحدة عالية للغاية، بل يمكن للمرء أن يقول حتى إنها مرتفعة بشكل مدهش. ويدرك الناس أكثر من أي وقت مضى في جميع أنحاء العالم أن التهديدات الكبرى التي نواجهها، بما في ذلك بقاء كوكبنا، تتطلب منا جميعاً العمل معاً. وهذا هو رأس المال السياسي الذي لدينا والذي يجب أن نستخدمه في حديثنا مع الحكومات التي تميل إلى البحث عن حلول في أماكن أخرى أو ببساطة إنكار التحديات.

وتظل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مخططاً رئيسياً لمستقبلنا المشترك، حيث يكمن التحدي الهائل المتمثل في تغير المناخ في صميمها. وقد حفزت أهداف التنمية المستدامة مبادرات هامة في ليختنشتاين، وتشجعي بشكل خاص الاستجابة الإيجابية للقطاع الخاص.

إننا نتحدث منذ سنوات عن الحاجة إلى إشراك مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة وليس الحكومات فحسب. وثمة ضرورة ملحة اليوم لإشراك المجتمعات المحلية والمدن وأصحاب المصلحة الآخرين، وليس القطاع الخاص فحسب. وقد اتخذت ليختنشتاين بالفعل عدداً من مبادرات الاستدامة التي ربما تكون ذات أهمية لشركائنا الدوليين. وإذا تمكنا من مواصلة الابتكار والإبداع في هذا المجال، فيمكننا توليد اهتمام بمبادرات الاستدامة لدينا يضاهاى الاهتمام بخدمات ومنتجات قطاعاتنا الصناعية والمالية.

السياسة الخارجية والدبلوماسية النشطة عنصراً حاسماً لبقائنا كأحد أصغر الدول في أوروبا. ومن دون صلاتنا الدولية، ما كان سيُعترف بنا كدولة ذات سيادة وما كنا تمكنا من تعزيز موقفنا في مؤتمر فيينا ولما تمكنا من البقاء كدولة ذات سيادة خلال الأوقات الصعبة للحربين العالميتين.

إن العمل مع الآخرين على أساس القواعد المشتركة ليس مجرد أمر نؤيده من الناحية المفاهيمية بل إنه جزء لا غنى عنه من تاريخنا كبلد ومن نجاحنا كمجتمع. ولذلك، كان انضمامنا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٠ استمراراً طبيعياً لما كان دائماً نبحثنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. فمنذ ما يقرب من ٣٠ عاماً، كان ضمان مساواتنا في السيادة محركاً رئيسياً لأن تصبح ليختنشتاين عضواً في الجمعية العامة.

ومع ذلك، لم ننظر إلى تلك الخطوة المهمة كغاية في حد ذاتها. بل وفرت لنا بالأحرى الوسائل اللازمة للمساعدة في تطوير نظام دولي قائم على القواعد وسيادة القانون كتعبير عن تلك المساواة في السيادة. ونحن اليوم ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بتحقيق تلك الأهداف وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

كانت ليختنشتاين قبل ٦٠ عاماً بلداً فقيراً زراعياً يهاجر الناس منه، يعاني من ضعف الاقتصاد ومن المحدودية الشديدة لفرص العمل. وأصبح الطريق ممهداً لأن نصبح أحد أكثر البلدان الصناعية تقدماً وبت لدينا اقتصاد متنوع وابتكاري للغاية بفضل فتح الأسواق العالمية القائمة على قواعد مشتركة. ونحن نشهد اليوم اتجاهات صعبة تتجلى في نظام عالمي يتسم بالمزيد من عدم الاستقرار وفي زيادة الحمائية وضعف التعاون الدولي وتآكل المعايير المتفق عليها دولياً وتراجع سيادة القانون. وسنستمر في التزامنا باحترام القانون الدولي، وهو حجر الأساس للأمم المتحدة، وسنعمل مع أولئك الملتزمين بتعددية الأطراف.

وتظل المحكمة الجنائية الدولية مركز الكفاح الدولي ضد الإفلات من العقاب.

لقد أصبحت المحكمة أكثر أهمية في وقت يتم فيه تجاهل القواعد الدولية المتفق عليها، مثل اتفاقيات جنيف، بشكل روتيني. ولم يكن أداء المحكمة دائماً في مستوى توقعاتنا، وهي بطبيعة الحال معرضة للقوى المعاكسة التي تتسبب فيها الاتجاهات الانعزالية والقومية. بيد أن ذلك يجب أن يكون حافزاً لنا لزيادة استثمارنا السياسي. فيمكننا أن نجعل المحكمة أقل عرضة للهجمات السياسية بمساعدتها على تحسين أداؤها.

كما قدنا الجهود الرامية إلى إرساء المساءلة عن الجرائم المرتكبة في النزاع الدائر في سورية. وكان إنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ نجاحاً كبيراً للجمعية في العمل على تشكيل مستقبل البلد. ويجب أن تشمل المناقشات السياسية بشأن سورية في مرحلة ما بعد النزاع المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع. إن تلك المناقشات لن تكون سهلة، ولكنها ستكون ضرورية من أجل تحقيق سلام مستدام للشعب السوري.

لقد أنشئت المنظمة لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وكرثة الحرب العالمية الثانية هي التي أدت بالفعل إلى إنشائها. وكانت هناك مشاريع سلام أساسية أخرى. وبالنسبة لنا كان الاتحاد الأوروبي، بطبيعة الحال، مركزياً في هذا الصدد - فقد ضمن فترة من السلام في منطقتنا لم تُشهد من قبل. غير أن الأمم المتحدة تظل فريدة من نوعها، كمشروع للسلام العالمي. وقد كان نجاحها في منع نشوب النزاعات متفاوتاً، ولا سيما بسبب الانقسامات بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وفي الآونة الأخيرة، بسبب الاستخدام المفرط لحق النقض.

وتتجلى إحدى مبادرات الاستدامة المحورية لدينا في إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص يقوم فيها القطاع المالي بدور رئيسي، وهي "مبادرة ليختنشتاين من أجل إنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بالرق والابتجار بالبشر المعاصرين". ويتيح هذا المخطط الذي أعدته لجنة القطاع المالي وسيتم إطلاقه يوم الجمعة المقبل مجموعة أدوات لمساعدة المؤسسات المالية على مكافحة الرق الذي يشكل أحد نماذج الجريمة المنظمة الرئيسية في عصرنا.

ويسرني تمكني من حضور المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى أثناء زيارتي إلى نيويورك. وينبغي أن نرحب جميعاً بالمشاركة القوية للشباب فيما يتعلق بمسائل الاستدامة. إنهم ينادون بالعدالة بين الأجيال كمبدأ أساسي في صنع سياساتنا. ويجب أن نأخذ هذا النداء على محمل الجد.

وقد عيّنت ليختنشتاين لأول مرة مندوباً للشباب، كان عضواً في الوفد الذي قدم تقريرنا الأول عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ هنا في شهر تموز/يوليه. ونحن مسؤولون بالتأكيد عن اتخاذ قرارات سليمة فيما يتعلق بالسياسات. ولكن عند القيام بذلك، فإننا نتحمل أيضاً المسؤولية عن إدراك العواقب المترتبة على أولئك الذين سيتعين عليهم التعايش مع آثارها خلال السنوات التي ستعقب عام ٢٠٣٠.

ونحن ملتزمون بتعزيز القانون الدولي، الأمر الذي ينطوي ليس على ضمان احترام القواعد التي اتفقنا عليها فحسب، ولكن أيضاً وضع قواعد جديدة عند الضرورة. إن سيادة القانون على المستوى الدولي والعدالة الدولية هما أمران حاسمان بالنسبة لنا. وقد انضمنا إلى محكمة العدل الدولية قبل سنوات عديدة من انضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة وقبلنا ولايتها الإلزامية. والتزمنا في الآونة الأخيرة بقوة بتعزيز العدالة الجنائية الدولية وحققتنا نجاحاً كبيراً في هذا الصدد.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الدولة بالنيابة في إمارة ليختنشتاين على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب صاحب السمو الأمير الويس فون أوند تزو ليختنشتاين، رئيس الدولة بالنيابة في إمارة ليختنشتاين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد مارتن فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو**  
**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بيرو.

اصطحب السيد مارتن فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، إلى قاعة الجمعية العامة

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارتن فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**الرئيس فيسكارا كورنيخو (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن أطيح تمنياتنا بنجاح رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة وأن أؤكد للجمعية دعم بيرو لعمل الأمم المتحدة والتزامها به.

أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المستقبل يبني بالإجراءات التي نتخذها اليوم. ولهذا السبب، ندعو إلى بذل جهود متضافرة من أجل ضمان السلام، وتعزيز التنمية المستدامة والرعاية وحماية كوكب الأرض على أساس الحوار والاحترام فيما بين شعوبنا، مع التفكير دائماً في الأجيال المقبلة عند اتخاذ القرارات. إن تزايد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستويات الفساد والإفلات من العقاب في عدد من البلدان يشكل مخاطر كامنة على مستقبل الديمقراطية والحكم ومصدراً للسلخ واللامبالاة بين المواطنين. وقد تفاقم عدم اليقين الاقتصادي الذي استمر

غير أن النزاع المسلح ذي العواقب التي لا يمكن التنبؤ بها يشكل خطراً حقيقياً اليوم أكثر من أي وقت مضى لفترة طويلة من الزمن. ويوضح وجود الأسلحة النووية والخيارات التي تمثلها حرب الفضاء الإلكتروني المستوى الهائل للمخاطر والآثار المحتملة المدمرة للنزاعات المسلحة اليوم.

كلنا في هذه القاعة التزمنا بذات القواعد الصارمة جدا التي تحد من استخدام القوة في ميثاق الأمم المتحدة. فالنزاعات المسلحة غير قانونية إلا عندما يكون استخدام القوة مأذوناً به من قبل مجلس الأمن أو أن يتم القيام به دفاعاً عن النفس. إن أخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة هي كذلك جريمة الآن، في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وفي العديد من النظم القانونية المحلية على السواء. وتلك القواعد القانونية الجديدة ضرورية الآن أكثر من أي وقت مضى، وتنطبق كذلك على وسائل الحرب الجديدة.

وفي الختام، أود أن أتناول أحد الشواغل التي عرضها والذي، الأمير هانس آدم الثاني، على الجمعية (انظر A/46/PV.10) كأول مبادرة من مبادراتنا تقدم في الأمم المتحدة. لقد دأبنا، كدولة صغيرة، على الوقوف مع الحق في تقرير المصير. فهو أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبالتالي، مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك أدرج في دستور ليختنشتاين. والعديد من النزاعات الحالية متجذرة في المطالبات بتقرير المصير. وإذا لم يتم التصدي للخلافات الناتجة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، فقد تؤدي إلى أعمال عنف، وفي الحالات القصوى، إلى نزاع مسلح.

وما زلنا نؤمن بأننا بحاجة إلى تطبيق نماذج مبتكرة للحق في تقرير المصير في الحالات التي لا يكون فيها الاستقلال خياراً سياسياً. وقد امتد عملنا بشأن ذلك على مدى عدة عقود من الآن. وسنواصل العمل على الوفاء بذلك الجزء من إسهامنا في تحقيق الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

واليوم، أود أن أبلغ الجمعية العامة أننا وضعنا قبل بضعة أسابيع، أربع معايير رئيسية للإصلاح السياسي توجت ما تم التوصل إليه من مناقشة وحوار وتوافق في الآراء في إطار الهيئات الدستورية والقنوات القانونية التي تحكم الحياة الديمقراطية في بلدي. وستعزز هذه الإصلاحات النظام الديمقراطي في بيرو من خلال القوانين المتعلقة بتسجيل الأحزاب السياسية وتمويلها، وبممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب وبالتناسب والتناوب في قوائم المرشحين لعضوية الكونغرس في الجمهورية.

وخلال عمر حكومتي البالغ ١٨ شهرا، تمكنا من قيادة انتقال سلس للخروج من الأزمة والمكافحة المباشر للفساد المستشري في جميع مفاصل الدولة. أن أقود حكومة ديمقراطية تحترم تماما فصل السلطات واستقلاليتها. ولا تزال جميع قراراتنا تُتخذ في إطار الدستور السياسي والنظام القانوني. إن سيادة القانون وحرية الصحافة وحرية التعبير غير مقيدة في بلدي، وكذلك استقلال السلطة القضائية والنيابة العامة في إقامة العدل.

وتجري في بلدي حاليا عملية تغيير ستمكنا من بدء مرحلة جديدة من النمو والتنمية. ولا بد لي أن أؤكد على أن تلك التغييرات تجري بالوسائل الديمقراطية حصرا. ولهذا السبب، وبغية مجابهة حالة الوقوع في شرك سياسي التي استمرت ثلاث سنوات، طرحنا أمام كونغرس الجمهورية مشروع قانون بشأن الإصلاح الدستوري من شأنه المضي قدما بالانتخابات العامة من أجل تقليص فترة ولاية السلطتين التنفيذية والتشريعية بسنة واحدة. ويقتضي ذلك تجرّد الجميع. وإنني على ثقة من أننا سنحقق ذلك لمصلحة البلد.

وبعد عقود من النمو المطرد، لا يزال الاقتصاد البيروفي يظهر القدرة على التكيف، على الرغم من التحديات التي يطرحها المناخ الدولي. ولهذا السبب، تبذل حكومة بلدي جهودا تشاركية وشاملة للجميع من أجل التصدي للتحديات التي تواجه التنمية، وقد حققت نتائج كبيرة تنعكس في صكين

منذ أزمة عام ٢٠٠٨ المالية العالمية بسبب التوترات التجارية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي.

ولذلك يجب أن نضع جهودنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في الحوار والمشاركة البناءة من أجل التوصل إلى حلول متعددة الأطراف للمشاكل العالمية. وتحقيقا لتلك الغاية، علينا أن نأخذ في الحسبان الدروس المستفادة من العمليات التفاوضية التي أفضت، في ٢٠١٥، إلى معالم تاريخية هامة مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتؤكد بيرو مجددا، وهي بلد ذو نظرة سلمية واندماجية، التزامها بتلك الاتفاقات.

وفي هذا السياق نسقنا، بالاشتراك مع كولومبيا، جهود مختلف الدول الأعضاء للاتفاق على ولاية للأمم المتحدة تتمثل في عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في النصف الأول من عام ٢٠٢١ لمناقشة مكافحة الفساد. وسيتمثل أحد التحديات بالنسبة لهذه المبادرة في التوصل إلى اعتماد إعلان سياسي بشأن هذه المسألة. وأنا على ثقة بأننا سنحظى بتأييد الجميع وبمشاركة بناءة. ونأمل في أن المكافحة المباشرة للفساد والإفلات من العقاب ستصبح حملة عالمية.

وقبل عام، هنا في مقر الأمم المتحدة (انظر A/73/PV.6)، قلت إنني شرعت بالمهمة النبيلة المتمثلة في قيادة بيرو في خضم الأزمة السياسية والمؤسسية الخطيرة. وأكدت أيضا الكيفية التي تحول بها الفساد إلى سرطان معنا من الاستفادة من جميع الإمكانيات التي لدينا لتحقيق مستويات أعلى من التقدم والتنمية، وأن حكومة بلدي لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء ذلك. ولذلك، أجرينا عددا من الإصلاحات قضائية وسياسية، وهي جارية على قدم وساق، بغية استعادة فعالية مؤسساتنا ومكائنها وشرعيتها.

عملية سلمية بقيادة الفنزويليين، وستستمر في إدانة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وأكد المؤتمر الدولي الحاجة الملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية في فنزويلا واقعيًا، وخاصة الموارد الهائلة المطلوبة لمعالجة موجة الهجرة الفنزويلية التي لا يزال المجتمع الدول يجهد مداها الكامل. ولذلك، فإنني أشجع بذل كل جهد لعكس مسار تلك الحالة. وتصبو بيرو إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠ بصفتها الإطار العالمي المناسب لتعزيز السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وقد شرعنا في جهود وطنية ترمي إلى جعلها حقيقة واقعة بالتصميم والشجاعة السياسية، لا سيما من خلال إشراك النساء والشباب.

وبيرو ملتزمة بتعزيز تنفيذ ورصد وتقييم السياسات الوطنية للمساواة بين الجنسين، وكذلك بدمج هذا النهج في جميع مستويات الإدارة العامة. وبيرو رائدة أيضا في مكافحة العنف الجنسي على جميع المستويات. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بالهدف ٥ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي يدعونا إلى الانضمام إلى الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات.

إننا ملتزمون ببناء بلد سلمى شامل للجميع، مع مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة، على أساس الحكم الرشيد، والمكافحة المباشرة للفساد وتعزيز سيادة القانون، ولا سيما بما يتماشى مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ونحن نعلم من تجربتنا الخاصة في بيرو أن من الممكن تحويل البلد في غضون جيل واحد.

إن نمو الاقتصاد البيروفي الذي تحقق خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية أتاح المجال أمامنا للحد من الفقر بشكل ملحوظ. لقد باتت سياساتنا الإنمائية وتمويلها موجهة اليوم بصورة رئيسية نحو التعليم والصحة والهياكل الأساسية التي يحتاج إليها أبناء

قانونيين سيتسمان بالأهمية بالنسبة للتنمية في بيرو: خطة القدرة التنافسية والإنتاجية الوطنية وخطة الهياكل الأساسية للقدرة التنافسية على الصعيد الوطني.

ويتضمن هذان الصكان تدابير لدعم النمو في البلد في الأجلين المتوسطة والطويلة، وتشكل خطة إنمائية شفافة وقائمة على توافق الآراء من أجل سد الثغرات الرئيسية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيرو. وبالمثل، فهما تدلان على الجهود الهامة التي يبذلها القطاع العام والخاص، وعلى قدرة البيروفيين على تجاوز خلافاتنا بغية العمل من أجل مستقبل البلد وتحقيق مستويات أعلى من الرفاه.

ويرمي تحقيق تلك الأهداف، في جملة أمور، إلى تزويد البلد بهياكل أساسية نوعية، وتعزيز رأس المال البشري، وتطوير القدرات الابتكارية، وتحفيز سوق عمل فعال وقادر على المنافسة، وتعزيز التجارة الخارجية في السلع والخدمات، وتحقيق الاستدامة البيئية.

ومرة أخرى نؤكد من جديد أيمان بيرو بالديمقراطية والتزامها بحقوق الإنسان. وقادنا هذا الالتزام إلى تشجيع ودعم الإجراءات الرامية إلى إعادة إرساء النظام الديمقراطي حيث انهار. وفي هذا الصدد، أشير إلى المؤتمر الدولي المعني بالديمقراطية في فنزويلا، الذي نظمناه وعقدناه في آب/أغسطس في عاصمتنا، مدينة ليما. وبيّن حضور ٦٠ وفدا من القارات الخمس القلق العالمي إزاء أزمة ينتشر تأثيرها عبر الحدود الوطنية للمنطقة.

ومما لا شك فيه أن تزعزع النظام الدستوري وتمترس النظام غير الشرعي بالسلطة في فنزويلا هما السببان الجذريان للأزمة السياسية والمؤسسية والإنسانية التي أسفرت عن نزوح أكثر من ٤ ملايين شخص منهم ٩٠٠ ٠٠٠ شخص في بيرو. وفي مواجهة تلك الأزمة، ستواصل بيرو تعزيز المبادرات الدولية الرامية إلى إعادة إرساء الديمقراطية في ذلك البلد الشقيق، في إطار

تعزيز الاحترام التام لحقوق الشعوب الأصلية التي تعيش فيها. كما أنشأنا شبكة الأمازون لتعزيز التعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية. وأدعو الحكومات الأخرى والأطراف المهمة، مع الاحترام الكامل لسيادة بلدان الأمازون، إلى دعمنا في تنفيذ الميثاق.

وبالمثل فإننا نولي أهمية خاصة، على الصعيد الوطني، لتحديد المناطق ذات الأولوية من أجل مكافحة إزالة الغابات، بهدف الحد من إزالة الغابات في المناطق ذات الأولوية بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢١ و ٣٠ في المائة بحلول ٢٠٣٠. ونعمل على وضع خطة تكييف وطنية تهدف إلى تحسين قدرة السكان على الصمود، وخاصة الفئات الأكثر تعرضاً للآثار الضارة لتغير المناخ.

وتؤيد بيرو أي مبادرة من شأنها أن تساعد على الحد من الزيادة في درجة الحرارة على الصعيد العالمي. ولهذا نقبل بحماسة وبشعور بالمسؤولية الدعوة الموجهة من الأمين العام للمشاركة في قيادة القوى المحركة الاجتماعية والسياسية لائتلاف العمل من أجل المناخ. وتُنظّم بيرو أيضاً أول مؤتمر رفيع المستوى بشأن التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية في الأمريكتين، المقرر عقده في ليما يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل توليد الالتزامات وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع فيما بين بلدان الأمريكتين، مع التشجيع على إشراك بلدان العبور والمقصد الرئيسية.

وتعمل كل هذه الإجراءات بلا ريب على التأكيد من جديد على اقتناعنا بضرورة إنشاء إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، والذي ما فتئت بيرو تشارك بنشاط في العملية التحضيرية له.

إن التزام بيرو بالسلام والأمن الدوليين وتعددية الأطراف يتمثل في عملنا في مجلس الأمن وفي مشاركتنا النشطة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٨. وننشر

بيرو من أجل التكامل مع الأسواق العالمية والتنافس فيها على قدم المساواة. كما نعمل على زيادة إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد وإيجاد فرص العمل الكريم للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، نؤكد أهمية تعزيز سياسات الانفتاح الاقتصادي والتجاري وتعزيز الاقتصاد الأخضر المطلوب لإشراك القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تؤكد بيرو مجدداً التزامها بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد، على النحو المكرس في منظمة التجارة العالمية، وتشجع الجميع على العمل من أجل تعزيز وتحسين تلك المنظمة بغية ضمان الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، لما فيه مصلحة الجميع.

إن بيرو بلد معرض بوجه خاص لتأثير تغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية. ولهذا السبب تعهدنا بالتزام طموح بالامتثال لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. لقد وضعنا خطة عمل واقعية للعامين القادمين، استناداً إلى الأدلة التقنية، على أمل أن نتمكن من تحسين مساهمة بيرو المحددة وطنياً بحلول عام ٢٠٢٠. وقد وضعنا خريطة طريق مع ٩١ من تدابير التكيف و ٦٢ من تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ التي تشمل نهجاً شاملاً لعدة قطاعات تجاه الإنسانية والتفاعل بين الثقافات، الأمر الذي سيشجع لبيرو بلوغ مساهماتها المحددة وطنياً بحلول عام ٢٠٣٠.

وبوصفنا أحد البلدان الـ ١٠ الأكثر تنوعاً حيويًا في العالم، تشهد بيرو الآثار الخطيرة لتغير المناخ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، لا سيما في منطقة الأمازون. ولهذا السبب قررت، بصفتي رئيس بيرو، مع رئيس كولومبيا عقد مؤتمر قمة في ٦ أيلول/سبتمبر مع ستة بلدان في المنطقة للتصدي لتحديات الحرائق التي أثرت في منطقة الأمازون. وتمخض ذلك الاجتماع عن ميثاق ليتيشا بشأن الأمازون، الذي نؤكد مجدداً من خلاله التزامنا بالمحافظة على غابات الأمازون وتنميتها المستدامة، مع

لقد عززت بيرو، بصفتها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، مختلف الجهود المبذولة للتصدي لآفة الإرهاب. وقد شجعت أيضاً على تعميق فهم طبيعة ونطاق الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، بغية تحديدها وتفكيكها، ولا سيما من خلال قرار مجلس الأمن ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، الذي اتخذ بالإجماع خلال رئاستنا في شهر تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.8582).

وأخيراً، بالنيابة عن شعب وحكومة بيرو، أؤكد مجدداً التزامنا الراسخ بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واقتناعنا بأن تعددية الأطراف هي وسيلة كفيلة بمعالجة المشاكل العالمية مثل تغير المناخ والإرهاب وانتشار الأسلحة والفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات، من بين أمور أخرى.

وأؤكد للجمعية العامة أن بيرو ستواصل مشاركتها البناءة وتنسيق جهودها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تحقيق الأهداف التي دفعت إلى إنشاء المنظمة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بيرو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مارتن فيسكارا كورنيخو، رئيس جمهورية بيرو، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السنغال.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

حالياً أصحاب الخوذ الزرق في ستة من عمليات السلام ومنتقل إلى زيادة تلك المشاركة لمواصلة توفير مصدر للأمل والدعم الإنساني للآلاف من الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً.

ولذلك فإننا نرحب بالإصلاحات التي ما يرح الأمين العام أنطونيو غوتيريش يشجع عليها لتعزيز عمل المنظمة في مجال السلام والأمن من أجل زيادة فعالية عمليات السلام وقيمتها المضافة. ولطالما شجعت بيرو، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، على منح ولايات واقعية ومرنة لعمليات السلام، ونؤكد من جديد التزامنا بتوفير القوات المدربة على النحو الواجب والتي تتحلى بالانضباط وتحترم السكان المضيفين، مع زيادة تدريجية في مشاركة المرأة البيروفية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرجال والنساء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام على مدى العام الماضي. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بذكرى ضابط الصف إدوين أوغوستو تشيرا ريس من بيرو، الذي توفي أثناء الخدمة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وقد سعت بيرو باستمرار في مجلس الأمن إلى وحدة أعضائه من أجل الإسهام في حل النزاعات الخطيرة التي تجري حالياً في مختلف المناطق والتي تهدد، في بعض الحالات مثل الشرق الأوسط، بتصعيد الوضع وتعريض السلام العالمي للخطر. وقد أعطينا أيضاً الأولوية للمبادرات التي تسعى إلى الحد من العواقب الوخيمة لتلك النزاعات على أضعف فئات السكان، وبخاصة النساء والأطفال، مع كفالة احترام القانون الدولي الإنساني ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات. استكمل ذلك بإعطاء الأولوية لمشاركة النساء والشباب في العمليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وحلّها وبناء السلام.

إن الإرهاب هو الإنكار المطلق للإنسانية، ويجب مكافحته بكل أشكاله ومظاهره. ولهذا السبب، انضم بلدنا إلى المبادرة التي أطلقتها فرنسا ونيوزيلندا في باريس في أيار/مايو - "نداء كرايستشيرش إلى العمل للقضاء على المضمون الذي ينشره الإرهابيون والمتطرفون العنيفون على الإنترنت" - في أعقاب الهجوم الذي وقع في ١٥ آذار/مارس على الجالية المسلمة في كرايستشيرش. ويجب أن نرفض رفضاً قاطعاً الخطاب الشعبي الذي يتلاعب بالعقول ويعزز الكراهية ويؤدي في نهاية المطاف إلى التهوين من خطر العنصرية وكراهية الأجانب والتطرف العنيف.

وفي المقابل، فإن الحكمة الأفريقية تمجد التعايش السلمي واحترام التنوع من خلال بذل جهود توفيقية تنشئ نظاماً قائماً على الانفتاح والسلام، يمكن في ظله أن يعيش كل إنسان في سلام مع نفسه ومع جيرانه. واستناداً إلى هذه الحكمة، فإن الفضل في جمال قوس قزح مرده إلى تعدد ألوانه. كما أن هذا يعني أن السلام كذلك هو شكل من أشكال التنوع وأنه لا يمكن أن يكون هناك مركز أعلى للحضارة يملئ على الآخرين كيف يكونون وكيف يتصرفون وأن جميع الثقافات والحضارات متساوية في الكرامة. ولذلك، قررت السنغال إقامة النصب التذكاري في غوريه لإحياء ذكرى الأيام المظلمة للرق وللاحتفاء بالتعايش السلمي بين الشعوب في ظل احترام تنوعها.

وبالتأكيد، فإن حالة السلم التي تلهم المثل العليا للأمم المتحدة أكثر توافقاً مع واقع الإنسان من حالة الحرب. ولكن السلام ليس مجرد غياب الحرب. بل إنه أيضاً الحالة الذهنية التي تجعل الإنسان يشعر بالسكينة والراحة. ومن هذا المنطلق، تدعو السنغال بقوة إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإلى أعمال حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة تملك مقومات الحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

**الرئيس سال** (تكلم بالفرنسية): أتقدم بأحر التهاني للرئيس على انتخابه وأتمنى له كل النجاح في توجيه أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. كما أود أن أشكر سلفه على إسهاماتها في جهودنا المشتركة. وأشجع الأمين العام مرة أخرى على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته في خدمة الدول الأعضاء.

إننا مطالبون في هذه الدورة للجمعية العامة بتنشيط الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى القضاء على الفقر والتهوض بالتعليم العالمي الجودة واتخاذ إجراءات لمكافحة تغير المناخ وتعزيز الإدماج. وهذه تحديات رئيسية وآنية. ولكن بالنسبة للملايين من ضحايا الحرب والإرهاب، فإن التحدي الرئيسي وجودي وهو يتمثل في العيش في سلام وأمن.

ففي منطقة الساحل، لا تزال الجماعات الإرهابية تنشر الموت يومياً، مما يتسبب في تحول الآلاف من الأشخاص إلى لاجئين أو نازحين وفي تدمير الخدمات الاجتماعية الأساسية. والسنغال، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، تعرب عن تضامنها مع أعضاء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركاء التحالف من أجل منطقة الساحل.

ونظراً لأن التهديدات تتجاوز الحدود، ينبغي ألا تُعالج بطريقة مجزأة. فتحقيق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل يشكل جزءاً لا يتجزأ من السلام والأمن والاستقرار في العالم. ووفقاً للنتائج التي خلص إليها مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن مسألة مكافحة الإرهاب، الذي عُقد في ١٤ أيلول/سبتمبر، لا تزال السنغال ملتزمة باحترام سيادة بلدان مثل مالي وسلامتها الإقليمية ضد أي نية انفصالية. وندعو مجلس الأمن إلى تزويد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بولاية قوية ومعدات ملائمة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل.

التدفقات المالية غير المشروعة، التي تكلف أفريقيا أكثر من ١٠٠ بليون دولار سنويا.

وندعو إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، بما في ذلك غاية تقديم ١٠٠ بليون دولار سنويا دعماً لعملية الانتقال في مجال الطاقة والتكيف مع تغير المناخ. وندعو إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الشراكة العالمية الثالث من أجل تمويل التعليم، الذي عقد في داكار في شباط/فبراير ٢٠١٨، لتعبئة ٣ بلايين دولار على مدى ثلاث سنوات من أجل التعليم والتدريب.

وترى أفريقيا أن إرساء حوكمة علمية أكثر شمولا، وتجارة أكثر توازنا، وإصلاح نظام الضرائب الدولي والوفاء بالالتزامات، هي التحديات الحقيقية التي تواجه تعددية الأطراف اليوم. فهي التحديات الحقيقية التي علينا أن نعالجها معاً إذا ما أردنا تنشيط الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى القضاء على الفقر، وتعزيز التعليم الجيد، والتصدي لتغير المناخ وتعزيز الإدماج.

وبذلك، يكون مصير الشعب في المقام الأول بين يديه، ولهذا تسعى السنغال بعزم إلى تحقيق هدفها الإنمائي لعام ٢٠٣٥ من خلال خطة "السنغال الناشئة". وخلال المرحلة الأولى من الخطة، في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، اضطلعنا بعدة مشاريع إنمائية تخص الهياكل الأساسية من خلال الاستثمار العام. أما المرحلة الثانية، التي تغطي الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣، فقد استُهلّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وتتضمن خطة عمل ذات أولوية تركز تركيزاً أشد على الاستثمار الخاص في هذه القطاعات الاستراتيجية من قبيل الزراعة وتربية المواشي، ومصائد الأسماك، والهياكل الأساسية للنقل والخدمات، والطاقة، والتعليم، والتدريب، والاقتصاد الرقمي، والصحة، والهياكل الأساسية الفندقية والسياحية، والإسكان، بما في ذلك برنامج مدته خمس سنوات لبناء ١٠٠ ٠٠٠ مسكن. وقد واكب تلك الجهود تبسيط الإدارة العامة والإنفاق، مع تحسين تعبئة الموارد الداخلية.

إن الحوار هو جوهر الأمم المتحدة - دارنا المشتركة. وقد تم بناء هذه الدار على رماد الحرب من أجل تحسين تعددية الأطراف التي تفضي إلى تحقيق التعاون والتعايش السلمي بين الشعوب. وفي مواجهة التهديدات والتحديات العالمية التي تتجاوز الدولة القومية، فإن هذه المنظمة هي المكان الذي نعرب فيه عن شواغلنا وتلاقى فيه أفكارنا ومقترحاتنا لحل مشاكلنا المشتركة. فهنا تتلاقى آمالنا في التوصل إلى حل وسط من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة، على النحو الذي دعا إليه ميثاق الأمم المتحدة.

إن الإيمان بتعددية الأطراف لا يزدهر إلا وفقا للقواعد والالتزامات المتفق عليها. وعندما يجري الطعن في هذه القواعد والالتزامات، يهتز هذا الإيمان وتُقوض المثل العليا للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، تؤكد السنغال من جديد التزامها بتعددية الأطراف وبإصلاح الحوكمة العالمية وجعلها شاملة للجميع من خلال تمثيل أفريقيا بشكل أكثر إنصافاً في مجلس الأمن.

وبصفتي رئيس اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنني أرحب بدينامية الشراكات - القديمة والجديدة منها على السواء - مع أفريقيا. ونؤيد وجود رؤية أخرى للعلاقات مع القارة، تخلو من التحيز وتقوم على أساس تجديد الشراكات المفيدة للطرفين. إن أفريقيا ليست بحاجة إلى وصاية.

إن أفريقيا بحاجة إلى الشراكات

فحن نريد تجارة أكثر عدلا لا تبالغ في الخطر المتصور الذي ينطوي عليه الاستثمار في القارة، تؤمن أسعاراً منصفة للمواد الخام، وتحمي حقوق البلدان المضيفة ومصالح المستثمرين على حدّ سواء وتشجع إنشاء سلاسل إمداد محلية. وندعو إلى إصلاح النظام الضريبي الدولي، بحيث تُدفع الضرائب مقابل الأنشطة المدرة للثروة والأرباح، وإلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد التهرب من الضرائب وتجنبها، وغسل الأموال، وغيرها من

اصطحب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد كونتي (إيطاليا)** (تكلم بالإيطالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): إننا نواجه في هذا الأسبوع الرفيع المستوى تحدياً كبيراً، ألا وهو الإيمان بتعددية الأطراف وبدور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه، والاستثمار فيهما. وقبل بضعة أشهر، استخدم الأمين العام عبارة "عالم تشويه المتاعب" لوصف سعة نطاق التحديات التي نحن مدعوون إلى مواجهتها ومدى تعقيدها - أي تغير المناخ، والنزاعات المسلحة، وحقوق الإنسان، وعدم المساواة والمنازعات التجارية. وتركز مناقشتنا على موضوعات واسعة النطاق، وهي مكافحة الفقر، والتعليم الجيد باعتباره مصدراً للفرص الشخصية والاجتماعية والعمل على حماية البيئة. ويمثل الإدماج وجعل الإنسان في صميم العمل السياسي للأمم المتحدة ولكل دولة من الدول الأعضاء القاسم المشترك بين هذه الموضوعات. وتعترف النزعة الإنسانية القائمة على الإدماج، والتي أحب أن أشير إليها، بالمساواة في الكرامة بين كل الأفراد وهي دليل على تبلور الحداثة حقاً.

وتستند إيطاليا إلى تعددية الأطراف الفعالة وتأييدها علناً لأن العمل الجماعي والمنسق وحده بوسعه إرساء أسس الحلول المناسبة للتحديات العديدة التي تواجهنا. ويجب أن تقوم تعددية الأطراف الفعالة على ما بوسع المجتمع الدولي أن يسهم به استناداً إلى التعاون، والشفافية ومبدأ المساواة بين الدول من أجل تصحيح جوانب الاختلال التي تشوب العولمة. غير أن ما يجب أن يُلهم تعددية الأطراف ويكون البوصلة التي تهتدي بها، هو احترام الإنسان بدءاً بالاعتراف بالكرامة الشخصية والاجتماعية.

وفي الوقت نفسه، ما فتئنا نترجم رؤية "السنغال للجميع" في شكل سياسات عامة متعلقة بالإدماج الاجتماعي والمساواة بين الأقاليم، بما في ذلك برنامج التنمية المجتمعية في حالات الطوارئ، وما يتضمنه من عناصر بشأن المياه، والكهرباء، وطرق فك العزلة والمعدات اللازمة للمرأة الريفية؛ والتغطية الصحية للجميع؛ وبرنامج منح الضمان الأسري الوطني لأضعف الفئات؛ ووفد تسريع مباشرة الأعمال الحرة للمرأة والشباب.

وفي ضوء المثل الأعلى للسلام والأخوة الإنسانية التي تجتمعنا في هذه القاعة، يسرّ السنغال أن تستضيف المنتدى العالمي التاسع للمياه، المقرر عقده في عام ٢٠٢١، والألعاب الأولمبية للشباب في دورتها الرابعة، المزمع تنظيمها في عام ٢٠٢٢ وهي الأولى في تاريخ الألعاب الأولمبية التي ستجري في القارة الأفريقية. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذان الحدثان في تعزيز السلام والأخوة بين الشعوب وفي بناء عالم أفضل وأكثر ترحاباً للجميع. وندعو أسرة الأمم المتحدة برمتها إلى الحضور.

وأتمنى كل التوفيق للجمعية العامة في هذه الدورة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، من قاعة الجمعية العامة.

**البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)**

**مناقشة عامة**

**خطاب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا.

المشكلة حديثاً استنهاض صفقة خضراء جديدة، وإعادة توجيه نظام الإنتاج بأكمله من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع السلوك المسؤول اجتماعياً من جانب جميع الجهات المعنية. وفيما يتعلق بظاهرة تغير المناخ، فإننا نتفق تماماً مع الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي للتصدي لهذا التحدي، على نحو ما تم الإعراب عنه بالأمر في قمة العمل المناخي.

ولم نعلم إلا في الآونة الأخيرة من خلال التقارير الصحفية أن كتلة جليدية على الجانب الإيطالي من قمة جبل مون بلان - وهي أعلى قمة في جبال الألب وأكثرها هيبه - تواجه خطر الانهيار. ولا يمكن أن نظل غير مباليين إزاء تلك الأنباء المفزعة أو أن نتوهم أنها لا تعنيها أو أن الخطر بعيد عنا في الزمن أو المكان. بل ينبغي لهذه الأنباء، عوضاً عن ذلك، أن تسبب جزعنا الشديد وتدفعنا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. ولهذا السبب سنواصل تشجيع المواطنين، ولا سيما منهم الشباب، على التصرف على نحو ما فعلت عندما التقيت مع بعضهم في روما في آذار/مارس. إننا ندرك الأثر غير المتناسب لتغير المناخ على الأجيال المقبلة.

ويشكل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ نقطة انطلاق هامة، ولكن يجب علينا أن نبقي واجبنا الأخلاقي والسياسي نصب أعيننا، وهو تسليم الكوكب لأطفالنا في أفضل حال ممكن. وعلاوة على ذلك فإن إيطاليا، نظراً لدورها القيادي في مجال الطاقة المتجددة، تقف في طليعة مكافحة تغير المناخ. وقد حققت إيطاليا بالفعل الأهداف المتعلقة بخفض الانبعاثات لعام ٢٠٢٠ التي حددها الاتحاد الأوروبي، ونحن ملتزمون، بحلول نهاية العام المقبل، بوضع استراتيجية ترمي إلى تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٥٠.

ولن نتردد في دعمنا للرئاسة الشيلية للمؤتمر الخامس والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونحن راضون بصفة خاصة عن شراكتنا مع المملكة

وبدون مثل هذا الأساس، تصبح تعددية الأطراف مجرد أداة، لا شك في أنها قد تكون مفيدة، ولكن لا يمكن أن يُتوقع منها إنارة الطريق للتوصل إلى خيارات رصينة تستند إلى القيم. فالنزعة الإنسانية هي السمة المميزة للحكومة التي أترأسها.

ويتمثل هدفنا في تعزيز الديمقراطية الإنسان الحقيقية. ففي بعض الأحيان، نعتبر مؤسساتنا الديمقراطية قائمة فقط على التفاعل بين الأغليات والأقليات. وننسى أن وراء تلك الأرقام علاقات إنسانية، ولكن إذا تمكنا من إبقاء تلك الحقيقة حاضرة في الأذهان، فإن نظم حكومتنا ستظهر وجهها إنسانياً ولن تتحول إلى السلطوية. هذه هي المبادئ التي نؤيدها في تصورنا لمجتمع الغد، جنباً إلى جنب مع المبادئ الأساسية المنصوص عليها في دستور إيطاليا.

ونحن في إيطاليا قد بدأنا مرحلة جديدة من الإصلاحات، التي تهدف إلى بناء مستقبل مستدام لجميع أولئك الذين سيأتون بعدنا. وهو مشروع يركز على الحلول التي من شأنها أن تحسن حياة المواطنين والاستجابة للاحتياجات العاجلة في مجتمعنا. وهو طريق تعززه تدابير الإدماج الاجتماعي والمساواة التي قد اعتمدناها بالفعل والتي سنستمر فيها وننفذها بأقصى درجة من التصميم.

وبالانتقال إلى الساحة الدولية، فإن استراتيجيتنا للتصدي للأسباب الجذرية لزراعة الاستقرار يجب أن تكون طموحة. فبعد انقضاء أربع سنوات على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نحن الآن بحاجة إلى تسريع عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتكثيفها، مع التركيز على أجمع السياسات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. وإيطاليا ملتزمة تماماً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونعرب عن التزامنا في القطاع الخاص من خلال شركاتنا الكبرى، وفي مجتمعنا المدني الذي يسوده شعور قوي بالتقاليد والوعي، والقدرة على اتخاذ إجراءات وموقف استباقي بشأن هذه المسائل. ومن ضمن أولويات الحكومة

الإنسانية، وعمليات الإجلاء في حالات الطوارئ، غير أن إيطاليا لم تعد وحدها. فقد اغتنمت أوروبا الفرصة أخيرا للقيام بدورها من دون مواصلة حثها على القيام بذلك.

وتتخذ إيطاليا إجراءات حازمة وحاسمة على الصعيد الدولي من أجل تعزيز حقوق الإنسان، استنادا إلى مبادئ العالمية وعدم التحزبة وترابط الحقوق والحريات الأساسية، التي يجب الاعتراف بها وكفالتها لجميع الأفراد دون تمييز أو تفریط. وأعرب عن تقديرني البالغ للمبادرة التي روح لها بالأمس الرئيس ترامب بشأن الحرية الدينية، وهي مسألة تلتزم بها إيطاليا التزاما عميقا على الدوام (انظر A/74/PV.3). وستعمل إيطاليا من أجل مجلس حقوق الإنسان، بصفتها عضوا فيه لفترة السنوات الثلاث من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١، مستوحية من شعار "حقوق الإنسان من أجل السلام".

ونفخر بإسهامنا في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام عن طريق توفير أفضل ما لدينا من قوات وتكنولوجيا. ونبغي أن يكون منع نشوب النزاعات ووقوع الأزمات هو الأولوية السياسية لنا جميعا، ولا سيما الأمم المتحدة، التي أنشئت خصيصا لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وعند ظهور أولى علامات نشوب أزمة، يجب أن نزيد من الاستخدام المنهجي لأدوات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية المتاحة لنا، بدءا بالوساطة، وإشراك جميع قطاعات المجتمع، بمن في ذلك النساء والشباب. كما نشجع مبادرات الوساطة من خلال دعمنا لشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقناها في عام ٢٠١٧.

ويسرني أن أذكر مبادرة إيطالية خالصة صيغت في قرية صغيرة في توسكانيا تسمى رونديني. ولكن على مدار أكثر من ٣٠ عاما، ظل المئات من الشباب القادمين من البلدان التي تشهد نزاعات يُدعون إلى العيش معا وإلى الانخراط بصورة يومية في حوار مبني على الحقائق يحمل رسالة سلام يوما بعد

المتحدة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر السادس والعشرين، والاجتماع التحضيري الذي ستستضيفه إيطاليا، وغير ذلك من الأحداث الهامة، بما في ذلك حدث مكرس للشباب.

غير أننا ندرك أن كل ما ذكرته غير كاف ولا يمكن أن يكون كافيا. ويجب السعي إلى إحداث تغيير جذري في العقلية الثقافية. وهذا هو السبب في رغبتنا في إدراج حماية البيئة والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة ضمن المبادئ الأساسية للدستور الإيطالي. والقيام بذلك يعني التوصل إلى طريقة جديدة للتفكير في العلاقة بيننا وبين الكوكب، وبيننا وبين الأجيال المقبلة باعتبار ذلك أساس ميثاقنا الاجتماعي. ويعني التخلي عن منطق الملكية الذي يدفعنا إلى التوهم بأننا نسيطر على كوكب الأرض بصورة حصرية، في حين أننا ورثنا حق رعاية هذا الكوكب، الذي يجب أن نقله إلى الأجيال المقبلة.

ويشكل المستوى الحالي غير المسبوق من الهجرة تحديا كبيرا آخر فيما يتعلق باختبار قدرة المجتمع الدولي على المواجهة ومدى تضامنه. وفيما يتعلق بالسيادة الوطنية، فإن هذه الظاهرة تقتضي تقاسم الأعباء والمسؤوليات بين جميع البلدان، سواء كانت بلدان المنشأ أو العبور أو المقصد. ونحن نقرب اليوم من تحقيق هذا الهدف من خلال تشغيل آلية تلقائية لإعادة توزيع المهاجرين بين مختلف البلدان الأوروبية. ونحن على وشك بلوغ مفترق طرق، والانتقال من مرحلة الطوارئ في إدارة ظاهرة الهجرة إلى مرحلة هيكلية تقوم على الشراكة بين الدول.

وكما نعلم جميعا، فإن الهجرة تأتي نتيجة لأسباب عميقة الجذور تتطلب اتخاذ إجراءات فورية، إلى جانب المنظورات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ويجب علينا جميعا العمل من أجل القضاء على هذه الأسباب الجذرية. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا التنازل عن ضمان وجود نظام صارم وفعال لإعادة المهاجرين غير الشرعيين. ولم تتوقف إيطاليا قط عن القيام بدورها. ونواصل المشاركة في برامج إعادة التوطين، والممرات

وتدرك إيطاليا التحديات الأخرى في القارة الأفريقية. ونود أن نضطلع بدور بارز على الصعيد الثنائي. ولذلك أيضا، تؤكد الزيارات العديدة التي قمت بها إلى أفريقيا في الأشهر الأخيرة اهتمامنا بذلك الجزء من العالم، الذي نعتزم أن نعزز تعاون الاتحاد الأوروبي معه. وإذ ندرك أهمية العمل المنسق بين أوروبا وأفريقيا، نود أن نقيم شراكة جديدة مبنية على المساواة. ونشارك في مشروع تجربي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ستشارك فيه العديد من البلدان الأوروبية ووكالة إيطالية ممتازة تعمل في قطاع الطاقة. ومن الواضح أن تركيز إيطاليا على منطقة البحر الأبيض المتوسط يستلزم التزاما قويا بالتصدي للأزمة في منطقة الساحل.

ولا يمكننا أن ننسى، في الوقت نفسه، الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي، حيث تشهد المنطقة عملية تغيير جديدة يجب أن ندعمها. ومن المهم للغاية أن نشير إلى المصالحة بين إثيوبيا وإريتريا والتشكيل الواعد لحكومة انتقالية بقيادة مدنية في السودان.

تتابع إيطاليا بقلق، بصفتها عضوا مؤسسا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، التفجيت التدريجي لأدوات ظلت لعقود تسهم في الاستقرار الاستراتيجي في أوروبا والعالم. وقد أحرزنا العديد من النجاحات، ولكن يجب علينا أيضا مواصلة مكافحة الإرهاب. وسنعمل على نشر ثقافة احترام المؤسسات والآراء الأخرى باعتماد جميع الصكوك اللازمة لمنع انتشار الكراهية ومن خلال كلمات، لا تضيع في خضم فتنة عامة. ولكنها ذات ثقل، بل وثقل كبير.

كما نعتزم إيطاليا استئناف العمل على الصعيدين الوطني والأوروبي في منطقة غرب البلقان، اتساقا مع دورها التقليدي الهادف إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة. فهناك تهديدات جديدة متزايدة للأمن الدولي، تتطلب التزاما متعدد الأطراف بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتدعو إيطاليا إلى الانضمام العالمي

يوم - رسالة مفادها أننا ندعم ضرورة العمل على إيجاد حلول سياسية في البحر المتوسط الكبير في المقام الأول. وتتمثل إحدى أولويات إيطاليا الاستراتيجية في إسهامها الكبير في جهود الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار لكفالة الظروف المواتية لتحقيق التنمية في منطقة يرتبط بها أمننا وازدهارنا ارتباطا وثيقا.

بعد انقضاء ما يقرب من تسع سنوات على سقوط معمر القذافي، لم يتمكن شعب ليبيا بعد من العيش في سلام ورخاء. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فإن الوقت قد حان لتجديد التزامه بجعل ليبيا دولة مستقلة وديمقراطية تنعم بالسلام. ويجب علينا جميعا العمل لدعم بعثة الأمم المتحدة للدعم وجهود الممثل الخاص للأمين العام لليبيا غسان سلامة. والتوصل إلى وقف موثوق لإطلاق النار ليس سوى خطوة أولى عاجلة وضرورية لاستئناف حوار سياسي جامع بين كل الأطراف الليبية، وهو الأداة الوحيدة للتوصل إلى حل دائم. ولذلك، من المهم للغاية أن تمثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للالتزام باحترام وتنفيذ حظر توريد الأسلحة المفروض على ليبيا، وبالتالي الحيلولة دون تصعيد النزاع في المستقبل. كما إن الحل الدائم يستتبع إيجاد تسوية معقولة يمكن أن تضمن التوزيع العادل لثروات ليبيا واستخدامها لصالح كامل الشعب الليبي.

وتواصل إيطاليا الضغط، في أعقاب مؤتمر باليرمو، من أجل اتخاذ المجتمع الدولي لإجراءات متسقة. وذلك هو اتجاه المبادرات التي نعكف على وضعها، بالتعاون مع فرنسا وألمانيا وشركاء آخرين، في إطار التحضير لمؤتمر دولي سنستضيفه بشأن ليبيا. وأود أن أعرب عن تقدير إيطاليا للعمل الذي قامت به جميع فروع الأمم المتحدة بشأن ليبيا، وبصفة خاصة المنظمات التي تعمل لمساعدة المهاجرين واللاجئين المستضعفين. غير أنني آمل، استنادا إلى معلوماتنا من الميدان، أن يكون للمنظمة وجود أكبر وأكثر وضوحا.

إذا عملنا بعزم وشجاعة ورؤية وإذا لم نرتكب خطأ السعي إلى تحقيق توافق في الآراء على المدى القصير. ويجب علينا أن نعرف كيف نتصور مستقبلا وأن نعرف كيف نبنيه لنخلفه لأبنائنا وأحفادنا. فصوتهم يزداد علوا كل يوم؛ ويتمثل واجب القادة في الاستماع إلى صوتهم وترجمته إلى إجراءات ملموسة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جوزيبي كونتي، رئيس مجلس وزراء جمهورية إيطاليا، من المنصة.

**خطاب السيد بيدرو سانثيث بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا**

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد بيدرو سانثيث بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا.

اصطحب السيد بيدرو سانثيث بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، إلى المنصة.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد بيدرو سانثيث بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانثيث بيريث - كاستيخون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في هذه اللحظة عينها، وإذ أستهل خطابي هنا، تركب امرأة شابة حامل من منطقة الساحل قاربا بلاستيكية مكتظا، مخاطرة بحياتها لتعبر البحر بحثا عن مستقبل أفضل. وهي تعرف أن نهاية الرحلة غير مضمونة لأن البحر المتوسط قد أصبح للأسف أكبر مقبرة مائية في العالم. إنها تفر من الجوع والجفاف، غير أنها لا تملك خيارا آخر. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، تحتاز أسرة من أمريكا الوسطى شمال المكسيك

لأنظمة عدم الانتشار النووي والبيولوجي والكيميائي وتنفيذها تنفيذا كاملا.

تظل خطة العمل الشاملة المشتركة المبرمة مع إيران أحد العناصر الرئيسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار. ولذا، فإننا نناشد إيران العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل. ومن مصلحة المجتمع الدولي برمته أن يحدث هذا، وكذلك من خلال الإبقاء على قنوات الحوار اللازمة مفتوحة مع طهران.

وينبغي أن يتمثل هدف مشترك آخر في تخفيض حدة التوتر في منطقة الخليج، حيث ترتفع مخاطر التصعيد. ونعتقد أن ثمة مصلحة جماعية، وليس لإيطاليا وحدها، في كفالة حرية الملاحاة بالنظر إلى أثرها الكبير على الاقتصاد العالمي.

تمثل الأمم المتحدة والمبادئ التي ألهمت الميثاق النقطة المرجعية الوحيدة التي يمكن أن تقود البشرية اليوم في التصدي للتحديات الجديدة والأكثر تعقيدا التي يواجهها المجتمع الدولي. ويجب علينا جميعا أن نلتزم بكفالة أن تتمكن المنظمة، قدر استطاعتها، من الوفاء بولايتها. ومن بين خطط الإصلاح التي نؤيدها بإيمان خاص التزام الأمين العام بتمكين النساء والفتيات وتحقيق المساواة بين الجنسين بوصفهما أداتين لتعزيز فعالية المنظمة.

ونشدد في برنامج حكومي على الهدف الواضح المتمثل في السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. فلا يمكننا أن نسمح بالظلم الفادح المتمثل في أداء المرأة لنفس العمل وتقاضيها أجرا أقل من الرجل. ويجب علينا أن نبذل جهودا متضافرة في عملية إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وفعالية وتمثيلا لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

في الختام، هناك العديد من التحديات التي يتعين علينا التصدي لها بوصفنا صناعا للقرار السياسي. ويمكننا أن ننجح

مشاكل شعوبنا لا يمكن أن تنتظر. يجب أن نتحرك الآن لأن تحديات هذه الألفية تتجاوز حدود وقدرات دولنا القومية.

يجب أن نتحرك حتى تتمكن الجمعية من إحداث تغيير حقيقي. لقد طلب منا الأمين العام أنطونيو غوتيريش إلقاء عدد أقل من الخطب وطرح المزيد من الخطط. يجب أن نستبدل الخطب العظيمة بالتزامات واضحة. ما يريده مواطنونا منا هو العمل. لم يحدث من قبل في تاريخ البشرية أن كانت الحاجة إلى وضع مشروع عالمي مشترك بهذا القدر من الأهمية والإلحاح. إن مسؤوليتنا تحتم علينا تحديد رؤيتنا للمستقبل.

أود أن أطرح بعض الأسئلة: هل نحن نرى بوضوح المشكلات التي نناقشها هنا اليوم؟ هل توصلنا جميعاً إلى نفس النتيجة؟ هل نعرف أي عالم نريد أن نترك فيه أحفادنا؟ هل قررنا ما سيكون دورنا في هذا التغيير؟ ليتني أصدق أننا نعرف إجابات هذه الأسئلة. ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أجب عليها من وجهة نظر إسبانيا وأن أصف مساهمة البلد الذي أتشرف بقيادته.

أولاً، يتضح لي تماماً، بصفتي رئيس حكومة إسبانيا، أن التحديات الأكثر إلحاحاً هي بالتحديد التحديات التي يواجهها أبطال القصص التي أثيرت الجمعية بها للتو: الجوع، وحالة الطوارئ المناخية، والثورة الرقمية، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وعدم المساواة بين الجنسين، وتيسير حركة المعاقين، وعنف الحروب، وبلا شك التمييز.

ثانياً، تؤيد إسبانيا العمل العالمي المتضافر. ولهذا السبب في كل مرة نأتي فيها إلى هنا نستحضر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولهذا السبب وقعنا على اتفاق باريس المعني بتغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الواردة فيها.

سيراً على الأقدام لأن أفرادها قد فقدوا الأمل إلى درجة لا يمكن معها لأي جدار، مهما علا، أن يقف في طريق سعيهم للعثور على السلام والغذاء والمأوى لأطفالهم.

وفي هذه اللحظة عينها، وبينما أحاطب الجمعية، يُجري روبوت عملية جراحية بمنتهى الدقة لمريض في أحد مستشفيات طوكيو، منقذا إياه مما كان يعني قبل سنوات مضت موتاً محققاً. وفي قاعة الانتظار، على الجانب الآخر من جدار غرفة العمليات، يحدق ذوو المريض في شاشة تلفاز وهم يشاهدون أفراد أسرة من الواياي (إحدى قبائل السكان الأصليين) يولولون بشكل لا ينقطع لأن النيران تأتي على ديارهم وقراهم في قلب غابات الأمازون المطيرة.

في الوقت نفسه، وفي صحب شوارع المدينة، يتلقى واحد من آلاف ناقلي البريد الذين يعملون في مائتاتن أو لندن أو مدريد طلباً أرسله للتو شخص ما من هاتفه المحمول. سوف ينال ناقل البريد هذا رسوماً زهيدة عن كل دقيقة يقضيها في الرحلة، ولكن مع ذلك سيركب دراجته ويقوم بالتسليم وهو يأمل أن يتلقى عاجلاً رسالة أخرى فيواصل بذلك يوم عمله. ليس لديه خيار آخر.

إن ما أصفه للجمعية يمكن بسهولة أن يكون مقتطفاً من سيناريو إحدى المسلسلات البائسة العديدة في التلفزيون هذه الأيام. لكن لا، هذه هي القصص الحقيقية لأشخاص حقيقيين يصرخون حتى نتحرك. هذه أمثلة حية على حجم التحديات العالمية التي نواجهها اليوم: حالة الطوارئ المناخية، الجوع، ضغوط الهجرة، الثورة التكنولوجية والرقمية، عدم المساواة الاجتماعية والجنسانية وخطاب الكراهية، والتي تسود اليوم.

المجتمعون هنا اليوم ممثلون لقرابة ٢٠٠ بلد تتشكل منها الأمم المتحدة. أريد أن أعثم شرف وقوفي هنا على هذه المنصة لأوجه رسالة بسيطة ولكنها مدوية: يجب أن نتحرك. يجب أن نتحرك الآن لأن الأرض تنزف. يجب أن نتحرك الآن لأن

الإسبانية سمحت باستخراج رفات الدكتاتور فرانكو من الضريح العام الذي دُفن فيه بتشريف من الدولة. هذا انتصار كبير للديمقراطية الإسبانية. في هذا اليوم، ٢٤ أيلول/سبتمبر، سنغلق فصلاً مظلماً من تاريخنا، ويبدأ العمل في إزالة رفات الدكتاتور فرانكو من حيث رقد - بشكل لا يمكن تبريره - لفترة طويلة جداً، لأن عدو الديمقراطية لا يستحق أن يرقد في مكان للعبادة أو في مكان مبجل رسمياً.

لقد اختار الشعب الإسباني السلام والحرية والديمقراطية، ومن خلال هذه الأدوات سنستمر في بناء المستقبل. اليوم نريد أن نطلعكم على الإنجازات التي حققناها في السنوات الأربعين الماضية وعلى روح التغيير لدينا.

تختمر في بلدنا ثورة كبيرة من شأنها أن تغير نظرتنا إلى العالم للأبد. أنا أتحدث هنا عن الموجة الرابعة من الحركة النسائية. أستطيع أن أقول بكل فخر إن زخم المساواة في إسبانيا لا يمكن وقفه. هناك تاريخان في التقويم الخاص بنا على سبيل المثال يجسدان ذلك تماماً: ٨ آذار/مارس، وهو اليوم العالمي للمرأة، ويوم تفاخر المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

إن الصوت القوي لنساء إسبانيا يمكن سماعه عالياً وواضحاً في كل ركن من أركان البلد والمعمورة. الثقافة الذكورية ليست مثار قلق الحكومة وحدها بل هي شاغل يومي يشارك فيه الجمهور العام. لقد قدم لنا مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين درساً حقيقياً في مجال حقوق الإنسان، حيث لا توجد راية أفضل من ذلك تحتضن التنوع كمصدر للثروة البشرية.

إسبانيا اليوم هي قوة جغرافية استراتيجية هامة لها رؤية دولية، وديمقراطية ملتزمة ظلت تشارك بنشاط ولعقود في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة وتنفذ على الصعيد الوطني سياسات من

ثالثاً، نحن نعرف بالضبط أي نوع من العالم نريد أن نترك لأحفادنا. نريد عالماً عادلاً ومستداماً ومتكافئاً. نريد مجتمعاً دولياً ملتزماً بعقد اجتماعي عالمي جديد، وهي خطة عام ٢٠٣٠. نريد حكومات تشارك في الشعور بالمسؤولية وتلتزم بالحفاظ على كوكبنا، وبالتمية المستدامة، وبتوسيع نطاق القيم الديمقراطية وإعادة تأكيدها.

أخيراً، نحن واضعون جداً بشأن الدور الذي تريد إسبانيا أن تؤديه، وهو دور المجتمع الملتزم والعطوف والواعي - مجتمع يأخذ زمام المبادرة ويريد أن يكون في الطليعة، مع بلدان أخرى، في إحداث تحولات كبرى.

عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، في عام ٢٠٢٠، والتي لم تكن إسبانيا، وهي كانت واحدة من أوائل الدول الحديثة في العالم، من بين الدول المؤسسة لهذه المنظمة العظيمة، الأمم المتحدة. لم تكن إسبانيا واحدة من الدول المؤسسة لسبب واحد بسيط، وهو دكتاتورية فرانكو، التي احتجزت بلدنا رهينة لمدة ٤٠ عاماً وتعاونت مع النظام النازي خلال الحرب العالمية الثانية - وهي حقيقة لم تكن تتوافق مع انضمامنا إلى منظمة أُنشئت لسبب معاكس، وهو تعزيز السلام والقيم الديمقراطية.

لقد اعتنقت إسبانيا الديمقراطية في وقت لاحق، فخرجت من تلك الديكتاتورية المظلمة الممتدة ٤٠ عاماً، ونجحت في بناء بلد مزدهر وحر، بناء دولة لامركزية ملتزمة بالتنوع. لدى إسبانيا أحد أفضل أنظمة الرعاية الصحية في العالم؛ كما أنها إحدى أكثر دول العالم أماناً؛ وهي على المستوى الدولي إحدى أقوى الديمقراطيات في العالم، وتحميها ضمانات قوية. إنها وجهة السفر المفضلة في العالم وأحد أفضل البلدان للمعيشة.

اليوم، ٢٤ أيلول/سبتمبر، هو يوم بالغ الأهمية بالنسبة لإسبانيا. اليوم تم إصدار إعلان مهم جداً للمجتمع الإسباني. لقد أكملنا بشكل رمزي دائرة الديمقراطية، لأن المحكمة العليا

على العكس من ذلك، يجب أن ندرك أن هذا المستقبل لا يمكن أن نحقق فيه النجاح إلا إذا تعاملنا معه بحماس وشجاعة وتعاون وقيادة، وإلا إذا كنا طموحين ومدركين لأن تعددية الأطراف ليس لها بديل واقعي في عالم اليوم. والمستقبل سيكون المستقبل الذي نريده. إن الأمر في أيدينا وهذه المنظمة، الأمم المتحدة، لديها الكثير لتقوله في هذا الشأن. والأمر ممكن. ومن ثم، علينا أن نتصرف.

ويتضمن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة عام ٢٠٣٠، في جملة أمور، التشخيص والأهداف وخريطة الطريق. وقد عملنا بجد على مر السنين لبلورة الاتفاق والخطة وتحقيق التوافق بشأنهما، ولم يكن الأمر سهلاً. ولكننا قمنا بذلك لأننا بحاجة إلى مستقبل يشمل الجميع ولا يترك أحداً خلف الركب، لا بلد ولا منطقة ولا إنسان.

ومهمتنا الآن ليست مواصلة التفكير أو مواصلة النقاش بل تحويل أهداف التنمية المستدامة إلى حقيقة واقعة. وستؤثر القرارات التي نتخذها الآن على مستقبل الأجيال القادمة. وبالتالي فإن عدم اتخاذ إجراءات لم يعد مسألة اختيار بل هو في الواقع استهتار هائل.

لقد أشرت للتو إلى خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وأود أن أشدد على كلمة المنطوق التي أرى أنها ضرورية للعالم الذي نعيش فيه وهي كلمة "مستدامة". فلا شيئاً غير مستدام مقبول بعد الآن. وهذا، كما تعلم الجمعية، ليس رأياً أيديولوجياً - حتى وإن وجد البعض صعوبة في الاعتراف بذلك - ولكنه حقيقة علمية قوية وواضحة. فنحن بحاجة إلى إنقاذ كوكبنا ولا أحداً معفي من هذه المسؤولية. وقد قيل من فوق هذا المنبر تحديداً إننا نواجه حالة طوارئ مناخية لا يجدي معها أي نوع من الأعذار. وتتطلب منا هذه الحالة الطارئة أن نغير الطريقة التي نفكر بها ونتج بها ونستهلك بها، وباختصار الطريقة التي نعيش بها.

أجل تعزيز الديمقراطية وتوسيع نطاق الحقوق والحريات التي تتم مناصرتها هنا في الأمم المتحدة.

بوصف إسبانيا عضواً كاملاً في هذه المنظمة فإنها تدعو أيضاً إلى التغيير. إن الإسهامات التاريخية للأمم المتحدة عديدة ولا يمكن إنكارها، لكن شعوبنا تتوقع منا المزيد. فيبدو أن ردود فعلنا بطيئة وأن قدرتنا على الاستجابة بطيئة في بعض الأحيان، ولن نكون قادرين على التصدي للتحديات التي تواجهنا إن لم نتمكن من تقديم أفضل ما عندنا. الآن هو وقت العمل.

إننا نعيش في زمن التنافر، زمن التناقضات الكبيرة، وزمن يتعايش فيه الفقر والمعاناة والإقصاء الاجتماعي مع التحول التكنولوجي والثورة الرقمية - زمن ندرك فيه بشكل متزايد ما ينتظرنا وكيف أن ما يحدث في الجانب الآخر من العالم يمكن أن تكون له عواقب على بيئتنا. ومع ذلك، لا يبدو أننا قادرون على استجماع الشجاعة المطلوبة للجلوس معاً وصياغة الاتفاقات اللازمة لمعالجة مشكلاتنا.

من الواضح أن التحديات العالمية تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد الدولي. هذه التحديات تجسد تغييراً حقيقياً في العصر ومرحلة جديدة في تاريخ البشرية. التحولات الرئيسية دون شك تشكل تهديدات، لكنها يمكن أن تتيح أيضاً فرصاً كبيرة. وهذا هو السبب في أن جميع الاستجابات القائمة على الحفاظ على الوضع الراهن أو العودة إلى الماضي المثالي، إذا نظرنا إليها بموضوعية، محكوم عليها بالفشل. أولئك الذين يعزلون أنفسهم خلف الحمائية أو القومية المتطرفة، أي خلف خطاب الخوف، هم مخطئون بشدة. إن النظر إلى الماضي لن يجعل المستقبل يختفي؛ فلن ننجح بذلك إلا في محو أنفسنا من المستقبل. إن التغيرات التي ذكرتها لن تتوقف ولن تحترم أي حدود أو أي نوع من الجدران بغض النظر عن ارتفاع هذا الجدران.

وأعتقد أننا رأينا جميعاً في هذه القاعة الصورة الأخيرة للكلاب وهي تبحر زلاجة فوق مياه غرينلاند التي لم تعد متجمدة. ولم تكن صورة مركبة. فقد ارتفعت درجة حرارة المياه في تلك المنطقة بمقدار خمس درجات في عام واحد فقط. وهذا إنذار حقيقي مثل مشاهدة غابات الأمازون تحترق ونظرة العجز في أعين السكان الأصليين وهم يشاهدون الحرائق.

لماذا لم نتصرف بما يكفي من القوة؟ إن لدينا بالفعل أمثلة على الممارسات الجيدة التي أود أن أروج لها: على سبيل المثال، تؤتي الجهود المشتركة المستمرة منذ عقود بموجب بروتوكول مونتريال ثمارها، وهي جهود فعالة، ونحن نجد طبقة الأوزون لدينا. ولدينا أيضاً أفكار جيدة. فلنطبق الاتفاق البيئي الجديد. وتمثل حالة الطوارئ المناخية التهديد الأخطر في عصرنا ولكن لدينا بدائل، والمهم أن نتخذ إجراءات.

وبالإضافة إلى الاستدامة، فإننا بحاجة إلى تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية. إن احتمالات أن يكون أبناء ما يسمى بجيل الألفية (الجيل Y) والجيل الرقمي (الجيل Z) اليوم ضمن الطبقة الوسطى أقل بنسبة ٢٠ في المائة مقارنة بأبائهم. ولديهم أيضاً فرص أقل للعمل تتفق مع مؤهلاتهم. وعلى سبيل المثال، فإن الشركات التي تقدم خدماتها عبر الإنترنت اليوم مليئة بخرابي الجامعات.

وفجوة اللامساواة في اتساع، حيث تشير بعض التقارير الأخيرة إلى أن واحداً في المائة من سكان العالم سيملكون ثلثي الثروة الإجمالية لكوكبنا في عام ٢٠٣٠. ورغم كونه رقماً مأساوياً، فإنه ليس أسوأ رقم على الإطلاق: فوفقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يعاني أكثر من ٨٠٠ مليون شخص على كوكبنا من الجوع.

ولا يمكن فهم مفاهيم الاستدامة والعدالة والكرامة الإنسانية دون التصدي اللازم والدؤوب للجوع والفقر والهشاشة. وقد أُدرجت كل هذه المفاهيم في خطة عام ٢٠٣٠ وتتطلب منا أن

فلنعمل الآن على التصدي لحالة الطوارئ المناخية ولنعمل ذلك من خلال تعددية الأطراف. وأقول هذا لأن إعصار دوريان في الولايات المتحدة والمنخفض الجوي البارد في إسبانيا قبل بضعة أسابيع تصحر السنغال هي أعراض لذات الشر. ولا تكفي الحلول المحلية والحلول الوطنية التي توجد حاجة ماسة لها. إذن، فلنتصرف ولنعمل على سبيل المثال على الاعتراف بأن بعض الأنظمة الإيكولوجية هي بمثابة منفعة عامة عالمية ذات وضع خاص.

وتبدل إسبانيا جهداً كبيراً لتكون جزءاً من مجموعة الدول التي تقود جدول الأعمال المتعلق بالمناخ. وهو يشكل أحد المحاور المركزية لبرنامج حكومي ونريد أن نظهر التزامنا الثابت بالأفعال. وقد شرعنا في جهود لإزالة الكربون من اقتصادنا بحلول عام ٢٠٥٠ بطريقة داعمة وفعالة وعادلة اجتماعياً ومن دون التحلي عن أحد. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدنا وقدمنا إطاراً استراتيجياً طموحاً للطاقة والمناخ.

وحددنا لأنفسنا التحدي المتمثل في تغيير المناخ باعتباره فرصة عظيمة، وليس تهديداً خطيراً، لتحويل نموذجنا الاقتصادي وتحديث سوق العمل لدينا وخلق فرص عمل جيدة وتحقيق أمن الطاقة والابتكار في هذا المجال وتحسين صحة المواطنين ووضع بلدنا، إسبانيا، في طليعة التكنولوجيات التي ستهيمن على القرن القادم.

وتتطلب حالة الطوارئ المناخية حشد الموارد المالية على جميع المستويات. ولهذا السبب، أعلنت في قمة العمل المناخي يوم الإثنين أن إسبانيا ستسهم بمبلغ ١٥٠ مليون يورو في الصندوق الأخضر للمناخ خلال السنوات الأربع القادمة. وسنصدق أيضاً على تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وسنساهم بمبلغ مليوني يورو في صندوق التكيف.

جديدة لم تكن لتخطر على بالنا سابقاً وهي يمكن أن تقوض الدول: إن الهجمات الإلكترونية والأخبار المزيفة هي مظاهر مختلفة لاستخدام التكنولوجيا كسلاح استنزاف عابر للحدود الوطنية.

ومع ذلك، فإن البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء هي مفاهيم أو مصطلحات لا يستطيع سوى جزء من العالم تجربتها. ولا يمكن لكل شخص استخدام روبوت. ويشمل عدم المساواة عدم المساواة التكنولوجية. ومكافحة عدم المساواة التكنولوجية تمثل أيضاً هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

وفي مواجهة الطابع المخل بالنظام لهذه الثورة، يجب علينا في المجال العام ضمان أن يكون التقدم في خدمة البشر. فوظائف المستقبل ستكون مختلفة. وكما يقال كثيراً، فإننا لا نعرف بالضبط ما سيكون عليه عمل أطفالنا وأحفادنا. ولكن ما يجب أن نكون واضحين جداً بشأنه هو أنه وبينما قد تكون هذه الوظائف مختلفة، فإنها يجب أن تكون كريمة.

وسيكون النقل في المستقبل أسرع ولكن يجب أن يكون مستداماً وبأسعار معقولة ومتاحاً أيضاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن ينطوي المستقبل الذي نصبو إليه أيضاً على إمكانية توليد الثروة وتوزيعها بشكل عادل. ولكن التوترات التجارية تمثل تهديداً رئيسياً للازدهار. واستقرار الاقتصاد العالمي على المحك في نهاية المطاف.

وفي مواجهة انعدام الثقة والحروب القذرة، يجب بناء الجسور. ومن بين الأمثلة على ذلك الاتفاقات التجارية الجديدة التي توصلت إليها مؤخراً السوق الجنوبية المشتركة والاتحاد الأوروبي والتي تستهدف فتح الاقتصاد أمام التجارة مع حماية حقوق العمال وضمان الحقوق الاجتماعية والبيئية.

نحول مجتمعاتنا بعمق وبطريقة هيكلية. ولكننا لن نكون قادرين على تحقيق تقدم ما لم نضع الإنسان في صميم سياساتنا. وأنا أقول ذلك لأن مسألة التقدم يجب أن تقابل برد تدريجي.

ويجب أن تستند العولمة إلى الحقوق والحريات والإجراءات الرامية إلى كبح عدم المساواة والتدهور البيئي. وكل شيء مترابط في نهاية المطاف: فنقل المصانع يولد البطالة في المنطقة التي نُقلت منها ولكنه يسبب أيضاً تأثيرات بيئية في منطقة المقصد. ويؤثر الاحتراز العالمي على سبل عيش بلدان الجنوب كما يتسبب في موجات هجرة إلى الشمال. والبلدان الغنية في الشمال يغويها خطاب العنصرية والكراهية وتلقي باللوم على المهاجرين في ما تسميه مشاكل العالم الأول. وتوفر التفاوتات في دولة الرفاه أرضاً خصبة للأمية والأوبئة في البلدان النامية.

تولى الرئيس رئاسة الجلسة

فلنعمل. وتؤكد إسبانيا للجمعية العامة أنها تقوم بذلك. وتبعاً لذلك، أود أن أقدم إعلانين مهمين. أولهما أن إسبانيا ستساهم بمبلغ ١٠٠ مليون يورو على مدى خمس سنوات في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ويتمثل الإعلان الثاني في عودة إسبانيا إلى مجتمع المانحين للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا عن طريق تقديم مساهمة قيمتها ١٠٠ مليون يورو على مدار السنوات الثلاث المقبلة.

فلنتحدث أيضاً عن التحول التكنولوجي والتغيرات في النظام الاقتصادي العالمي. كما تعلم الجمعية العامة، فإن الثورة التكنولوجية قد غيرت بالفعل مجتمعاتنا بعمق وستواصل القيام بذلك دون أن نكون قادرين على رؤية حدودها وإمكاناتها وكذلك المخاطر الناجمة عنها. إن نظمنا الخاصة بالإنتاج والاستهلاك والصحة والنقل وحتى التنشئة الاجتماعية والأمن تتغير بشكل جذري، وذلك كمثال واحد فقط على أن تكنولوجيا أجهزة الاتصالات المحمولة التي نحملها جميعاً في جيوبنا تفوق تلك التي استخدمت لإرسالنا إلى القمر لأول مرة. ونرى أيضاً ظواهر

النساء وتنقلهن في قوارب صغيرة. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح بالزواج القسري وبتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما يستمر انتهاك حقوق نصف الجنس البشري في كل ركن من أركان الكوكب. يجب أن نتصرف.

إن المهجرة جزء من أحوال البشر وهي ظاهرة معقدة بشكل غير عادي في مجتمعات اليوم. ولذلك من واجبنا أن ننظمها. وعندما تكون المهجرة آمنة ومنظمة وتتم معالجتها بشكل شامل، فإنها تثري كل الجهات المعنية. وتؤيد إسبانيا بقوة التعاون الوثيق بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

ويجب أن نقول لا للسياسات الفظة والتبسيطية الناتجة عن الكراهية والإقصاء. ويجب علينا أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى استجابة مشتركة ومنسقة للتحدي الإنساني المتمثل في المهجرة. ويجب علينا الوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني واتفاق مراكش بشأن المهجرة والارتقاء إلى مستوى مسؤوليتنا كبلدان لجوء. ويجب أن نتغلب على دينامية الحلول القصيرة الأجل الحالية. ويجب علينا أن نثوب إلى رشدنا ونسعى إلى إيجاد استجابة عالمية.

ويساورني القلق إزاء النزاعات على الساحة الدولية وعواقب الحروب والتوترات الجيوسياسية التي يصل بها الأمر إلى التأثير، كما هو الحال دائما، على أضعف الفئات وأكثرها هشاشة، ولا سيما النساء والفتيات. ولا يزال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يقدم إحصاءات مفزعة: ٧٠ مليون شخص شردوا قسرا، حوالي ٢٦ مليون منهم لاجئين. إن ذلك أمر غير مقبول.

ويساورني القلق إزاء الأثر الإقليمي للأزمة في ليبيا. ومنطقة الساحل كذلك تشكل مصدرا لعدم الاستقرار. غير أن أفريقيا تشكل مرادفا للأمل والفرصة، أولا وقبل كل شيء، لبلد مثل أسبانيا. وعلى الرغم من التحديات الرئيسية التي تواجه أفريقيا،

إن بالإمكان منع نشوب حرب تجارية لا يمكن التنبؤ بعواقبها ويجب القيام بذلك. ومن مسؤوليتنا التخلي عن الإجراءات الانفرادية وحل خلافاتنا في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، المرتكز على منظمة التجارة العالمية التي ينبغي، بالطبع، إصلاحها.

وأود أن أعيد التأكيد على أن رؤيتي لعالم عادل لا يمكن فهمها من دون مبدأ من المبادئ الأساسية - وهو المساواة بين الجنسين، المساواة بين الرجال والنساء. لقد قتلها في أكثر من مناسبة وأعيد تأكيدها اليوم. إنني رئيس نصير لحقوق المرأة ويشرفني أن أكون جزءا من حكومة نصيرة لحقوق المرأة. والتزامي في ذلك الصدد التزام مطلق.

ولذلك ستعزز إسبانيا مكافحة العنف الذي يمارسه الذكور ضد النساء هنا في الأمم المتحدة وفي الاتحاد الأوروبي، بتضمين توصيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعزيز الاستراتيجية الأوروبية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تكون تلك الاستراتيجية ملزمة لكل بلد في الاتحاد الأوروبي. وسنعمل على تعريف مشترك للجريمة قتل الإناث وتشريعات متجانسة بشأن هذا الموضوع.

وسنواصل قيادة برنامج المرأة والسلام والأمن. لقد شجعنا، إلى جانب فنلندا، مبادرة التزام ٢٠٢٥ بشأن إشراك المرأة في عمليات السلام، بما في ذلك الخطة الطموحة المتمثلة في كفالة أن يكون إشراك المرأة في عمليات السلام القاعدة لا الاستثناء في غضون خمس سنوات.

وسنحتفل، خلال الدورة الحالية، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وستتقيد بقوة بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه لأكثر من عقدين من الزمن. فلا يمكننا الرجوع عن التقدم المحرز في مجالات مثل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ولا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي ونسمح بأن تُخدع مافيا الاستغلال الجنسي

والإنسانية. فيجب بذل أقصى قدر من الضغط وإسبانيا تتعهد بدعمها الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام.

إن الخطر العالمي للإرهاب لا يزال يلوح في الأفق. ويشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدون مصدرا للقلق بالنسبة للحكومات. ومن الضروري تعزيز التعاون القضائي الدولي والتحكم في تحركاتهم والحصول على الأدلة وكفالة المعاملة الملائمة للسجناء - كل ذلك من دون أن ننسى التضامن مع ضحايا الإرهاب.

ولا بد لي كذلك من أن أشير إلى الحالة في البلد الشقيق فنزويلا. وتأمل إسبانيا في أن يقرر الفنزويليون أنفسهم مستقبل بلدهم بحرية. فنحن نعتقد أنه من الضروري إجراء انتخابات رئاسية، ويجب أن تكون حرة وديمقراطية وشفافة، مع كل الضمانات اللازمة. فذلك هو السبيل الوحيد للعودة إلى الحياة الطبيعية والمؤسسات الديمقراطية في ذلك البلد.

وثمة مناسبة دولية أخرى تقلقني، على الرغم من أن طابعها غير عنيف. فقد قررت المملكة المتحدة الانسحاب من الاتحاد الأوروبي. إنني احترم ذلك القرار، على الرغم من أنه، كما قلت في مناسبات عديدة، يؤسفني أسفا عميقا. ويحدوني الأمل في أن تنسحب المملكة المتحدة على نحو منظم يعود بالنفع على المواطنين البريطانيين والأوروبيين، فضلا عن أصحاب المصلحة الاقتصاديين الذين يرغبون في تطمينات قانونية. إن الموعد النهائي يلوح كبيرا في الأفق ويجب علينا ألا ندخر جهدا في محاولة انسحاب منظم.

وبطبيعة الحال، سيكون لمغادرة المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي عواقب على جبل طارق. ويحدوني الأمل في أن تتمكن، فيما يتعلق بموقف الأمم المتحدة الذي تؤيده إسبانيا تأييدا كاملا، من تطوير منطقة ازدهار تشمل جبل طارق وشعب جبل طارق المجاور وتحقيق تقارب اجتماعي واقتصادي في المنطقة بأسرها.

فإن ستة من البلدان الـ ١٠ الأسرع نموا في العالم تقع في تلك القارة. وذلك ما يجعلنا ننحرف بشكل مباشر في الإسهام في التنمية الكاملة لقدراتها وتحولها إلى قارة فرص ديمقراطية وسلمية.

ويظل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني عملا غير منجز للمجتمع الدولي. إن إسبانيا تدعم حل الدولتين دعما قويا. وندعو إلى احترام وتطبيق المكاسب التي حققتها الأمم المتحدة. فللإسرائيليين والفلسطينيين الحق في أن يعيشوا في سلام وأمن في دولتهم ويجب على المجتمع الدولي أن يدعمهما في عملية التوصل إلى اتفاق.

كما إن الحالة في الصحراء الغربية كذلك على جدول الأعمال. إن حكومة إسبانيا تدافع عن الدور المركزي للأمم المتحدة، وتود أن تسهم في جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق التوصل، عملا بقرارات مجلس الأمن، إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويساورني القلق إزاء تصاعد التوترات في منطقة الخليج وإمكانية أن يؤدي الرد الخاطئ إلى نزاع بعواقب خطيرة للغاية في الشرق الأدنى. وندعو الأطراف وأصحاب المصلحة في المنطقة إلى ضبط النفس ونثني على جهود الوساطة.

ومن شأن اختيار الاتفاق النووي مع إيران أن يشكل فشلا دوليا رئيسيا. فهو عنصر أساسي في مكافحة الانتشار النووي ومعلم أساسي لأمن المنطقة.

والحالة في سورية هي إحدى الحالات الأكثر مأساوية وحكومة إسبانيا قلقة جدا. وقد أدت ثماني سنوات من النزاع إلى إحصاءات مروعة - أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة و ٥,٦ مليون لاجئ سوري و ٨٠ في المائة من سكان سوريا دون خط الفقر و ١١,٧ مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية. ويمكن للأمم المتحدة أن توفر طريقة للخروج من النزاعات المدنية

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة مملكة إسبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد بيدرو سانثيس بيريث - كاستيخون، رئيس حكومة مملكة إسبانيا، من المنصة.

**خطاب السيدة جاسيندا آردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا.

اصطُحِبَت السيدة جاسيندا آردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيدة جاسيندا آردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

**السيدة آردن (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أحيي الجمعية بلغة "تي ريو ماوري"، لغة السكان الأصليين، tangata whenua، في أوتياروا، نيوزيلندا. وأفعل ذلك، ليس فقط لأنها الطريقة نفسها أبدأ فيها الخطاب لو كنت في الوطن، ولكن لأن هناك تحديات نواجهها كعالم ولا أعرف طريقة أفضل للإعراب عنها. وتمثل المفاهيم الماورية، من قبيل "Kaitiakitanga"، فكرة أننا جميعاً، هنا اليوم، أوصياء - أوصياء على الأرض وبيئتنا وشعبنا. وهناك تبسيط لمفهوم الوصاية ذات السيادة. ومنذ عقود اجتمعنا هنا مفترضين أننا نتعاون بشق الأنفس على المسائل التي تؤثر أحدها على الأخرى جهاراً، مثل مسائل قواعد التجارة الدولية أو قانون البحار أو

سأحتتم بياني بإعادة تأكيد ما قلته في بدايته. إننا بحاجة إلى طريقة عمل لنحقق العالم الذي نريد. فنحن بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف. فهي الأداة الوحيدة التي توفر حلاً للتحديات التي عددها - الجوع وحالة الطوارئ المناخية والثورة الرقمية والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي وعدم المساواة بين الجنسين وعنف الحروب والتمييز.

ويقلقنا أن نرى بعض الأطراف تشكك في نقاط توافق الآراء الأكثر أهمية في تلك المجالات. ومن شأن التواري خلف الحمائية والتعصب القومي أن يهدد القواعد التي تسهم في التعايش السلمي والتقدم والازدهار العالمي. ولذلك يجب علينا أن نجهز تعددية الأطراف بالقدرات اللازمة لنكفل أن تكون نشطة وشاملة وفعالة. وفي ذلك الصدد، ندعم الأمين العام في جهوده الرامية إلى إصلاح المنظمة.

وإذ أتكلم الآن، سيكون بعض المهاجرين الذين فروا من الفقر قد حققوا حلمهم بتحقيق مستقبل أفضل. ويحدوني الأمل في أن يصبح تراب بلدانهم الأصلية، بفضل الاستجابة التي نقرها اليوم في التصدي لحالة الطوارئ المناخية، مرة أخرى خصباً بحيث لا يجبر أحد على المغادرة على الإطلاق. في الدقائق القليلة الماضية، شفي مريض بفضل الذكاء الاصطناعي. ويحدوني الأمل في أن تستمر التكنولوجيا في تحسين حياة ورفاه جميع الناس - ليس بعض الناس فقط بل جميع الناس. وفي الدقائق القليلة الماضية، وصل العديد من السعاة بدرجاتهم إلى مقصدهم وأوصلوا رسائلهم. ويحدوني الأمل في أن تتاح لهم جميعاً ظروف عمل لائقة في المستقبل.

ويجب أن نكفل أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في العالم الذي نصبو إليه. فيجب علينا نحن، ممثلو 200 بلد، أن نكفل أن تتصرف الأمم المتحدة الآن.

- هؤلاء هم الناس الذين قرروا جماعيا أن نيوزيلندا لن تُعرف بعمل من أعمال الوحشية والعنف، بل بالتراحم والتعاطف.

ولا يخطئ أحد، نحن لا ندعي إننا أمة تتصف بالكمال. ولكن كنا نضم أكثر من ٢٠٠ عرق، فهذا لا يعني أنه ليس لدينا عنصرية أو تمييز. فلدينا جروح يشهد عليها تاريخنا لا تزال نعالجها حتى بعد مرور ٢٥٠ عاما على أول مواجهة بين الماوريين والأوروبيين. ولكن منذ وقوع الهجوم الإرهابي في نيوزيلندا، تعين علينا أن نسأل أنفسنا العديد من الأسئلة العديدة والصعبة.

وأحد الأمثلة على تلك الأسئلة يلازمي. زرت مسجدا في عاصمتنا ولم يكن قد مرّ على إطلاق النار سوى بضعة أيام. وبعد أن قضيت بعض الوقت مع قادة الطائفة، خرجت ومشيت عبر موقف السيارات، حيث كان أفراد الطائفة المسلمة مجتمعين. ولحّت بطرف عيني إشارة لي من صبي. كان خجولا، وتراجع نحو الحائط تقريبا، ولكن من الواضح أنه كان لديه أيضا شيء يود قوله. وسارعت إلى الجثوم بجانبه. ولم يذكر اسمه أو حتى "مرحبا"، بيد أنه ببساطة سأل هامسا، "هل سأكون في مأمن الآن؟"

ما الذي يجعل الطفل يشعر بالأمان؟ نسارع، نحن البالغون، إلى إجراء تغييرات عملية تمكنا من القول أن فعل من قبيل ذلك الفعل المروّع لن يتكرر أبدا - ونحن قمنا بذلك. فخلال ١٠ أيام بعد الهجوم، اتخذنا قرارا بتغيير قوانين الأسلحة لدينا، وحظرنا الأسلحة شبه الأوتوماتيكية والبنادق الهجومية من الطراز العسكري في نيوزيلندا. وبدأنا بالشريحة الثانية من الإصلاحات الرامية إلى تسجيل الأسلحة وتغيير نظام الترخيص في البلد. وستساعد هذه التغييرات على جعلنا أكثر أمانا. ولكن عندما تكون طفلا، فإن الخوف ليس مُتمَيِّزا ولا يمكن التخلص منه بإجراءات تشريعية أو مراسيم من البرلمان. فالإحساس بالأمان يعني غياب الخوف؛ والعيش بدون عنصرية وترهيب وتمييز؛ والشعور بالحبّة وعدم الإقصاء وأن تكون من أنت. ولكي تشعر

وصول المساعدات الإنسانية إلى مناطق الحرب. أما الحيز فيما بين هذه المسائل فقد تُرك أمره لنا.

نحن، القادة السياسيين في العالم، من نضع السياسات المحلية ونرسم سياساتنا. والقرارات كانت قراراتنا ونحن من عشنا مع نتائجها في نهاية المطاف - ولكن العالم تغير. وتمرور الوقت، أصبحنا أكثر ترابطا. ونرى في كثير من الأحيان قرارات محلية لها تداعيات عالمية. وقد علمتنا الأحداث المادية ذلك بسبل واضحة - الانسكابات النفطية التي لم تبيّن أي احترام الحدود البحرية؛ والحوادث والتجارب النووية التي لا تقتصر آثارها على الموقع المحدد التي وقعت فيه؛ وما إلى ذلك. بيد أن ترابطنا وصلتنا هما أعمق من ذلك. وينبغي للخبرات المكتسبة في السنوات الأخيرة أن تدفعنا إلى التساؤل عما إذا كان بوسع أي منا أن يعمل حقا بمعزل عن الآخرين بعد الآن. وهذه مسألة ما برحنا، نحن في نيوزيلندا، النائبة ولكن المرتبطة بالعالم، نتناولها هذه السنة. وهناك أمور نحن معروفون بها في نيوزيلندا - التلال الخضراء المتموجة، ويمكنكم القول إنه أمر مثالي لتختبئ فيه المخلوقات الخيالية وتجول فيه الأغنام. نحن معروفون بفخرنا بالعبادة بالضيف، manaakitanga، لدرجة أنها تمتد لتصل إلى أعنى خصومنا الرياضيين.

أما الآن، فإننا معروفون بشيء آخر. ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، نفذ إرهابي مزعوم أشنع هجوم على مكان للعبادة، وقتل ٥١ شخصا بريئا، مما ترك أثرا مدمرا لدى الطائفة المسلمة في بلدنا، وطرح تحديا لهويتنا وشعورنا كبلد. ولا يوجد أي تغيير في تاريخ البلد، ولكن بوسعنا أن نختار الكيفية التي تحدّد بها هويتنا. في آوتياروا، نيوزيلندا، فإن الأشخاص الذين اصطفوا خارج المساجد حاملين الزهور، والشباب الذين تجمعوا بصورة تلقائية في الحدائق العامة والأماكن المفتوحة إعرابا عن التضامن، والآلاف الذين توقفوا والتزموا الصمت احتراما لأذان الصلاة بعد سبعة أيام، والجلالية المسلمة التي لم تبد سوى مشاعر الحبة

في الضرر. فلقد كانت أحداث ١٥ آذار/مارس مثلاً مذهلاً على هذا الضرر وعلى جهد متعمد لبث الرعب على نطاق واسع وفيروسي عبر الإنترنت. لم يُزهق الإرهابي المزعوم أرواح ٥١ شخصاً فحسب بل قام بذلك على الهواء مباشرة عبر الفيسبوك. وفي أول ٢٤ ساعة بعد الهجوم، أزال الفيسبوك ١,٥ مليون نسخة من مقطع الفيديو المباشر. ورأى موقع يوتيوب أنه يتم خلال نفس الفترة تحميل نسخة من الفيديو، في بعض الأحيان، بمعدل أكثر من مرة كل ثانية.

لقد استخدم الإرهابي المزعوم وسائل التواصل الاجتماعي كسلاح. وأظهر الهجوم كيف يمكن الانحراف بالإنترنت - وهو مشاع عالمي يتمتع بقدرة استثنائية على فعل الخير - فيتم استخدامه كأداة للإرهابيين. ما حدث في كرايست تشيرش، بالإضافة إلى كونه مأساة كبيرة، هو أيضاً مشكلة معقدة ومستمرة بالنسبة للعالم. إنها مشكلة شعرنا بحس المسؤولية أنه يجب القيام بشيء ما لإزاءها، ولذلك سعينا للتعاون مع شركات التكنولوجيا التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الحل.

بعد شهرين من الهجمات، اجتمع القادة في باريس لتلبية دعوة مؤتمر قمة كرايست تشيرش من أجل العمل، والذي جمع بين الشركات والبلدان والمجتمع المدني، والتزموا بحزمة إجراءات للحد من الضرر الذي يمكن أن يسببه مثل هذا المحتوى. ومن خلال قيامنا بذلك أبقينا تركيزنا على الهدف الأكبر الذي نتطلع إليه جميعاً - وهو التكنولوجيا التي تطلق العنان للإمكانيات البشرية، وليس لأسوأ ما فينا.

بالأمس قابلت مؤيدي الدعوة للتحقق من أن أننا نحرز تقدماً جماعياً. وأعلنا أنه ستم إعادة تشكيل مؤسسة رئيسية في صناعة التكنولوجيا لتفعيل تلك الالتزامات وأطلقنا بروتوكولاً لمواجهة الأزمات حتى نتأكد من أننا قادرون على التعامل مع مثل هذه الأحداث، في حالة حدوثها في المستقبل. لا يمكن لنيوزيلندا أو أية دولة أخرى إجراء تلك التغييرات بمفردها،

حقاً بالأمان، يتعين أن تكون هذه الظروف عالمية، أيًا كنت، وبغض النظر عن أصلك، وأينما كنت تعيش.

لقد أرد الطفل المسلم من كلبيريني في نيوزيلندا أن يعرف إن كان لي أن أوفر له جميع هذه الأشياء. وينبع خوفي، بصفتي زعيمة دولة مستقلة بفخر، من أنه أحد الأشياء التي لا يمكنني أن أحققها لوحدي بعد الآن. وفي عالمنا المتسم بكونه بلا حدود، ومتربطاً تكنولوجياً، فإن التعليق على العرق وأفعال التمييز القائم على أساس الدين أو الجنس أو السمات الجنسية أو الأصل الإثني ليست محصورة تماماً وراء الحدود، بل تُرى على الصعيد العالمي. وحقيقة أنني تلقيت رسائل من العديد من الأطفال المسلمين من جميع أنحاء العالم في الأسابيع التي تلت ١٥ آذار/مارس تدل على قوة الترابط.

فهؤلاء الأطفال ليس لديهم الشعور ببعد المسافة. وربما لم يسمعوا قط بنيوزيلندا قبل ١٥ آذار/مارس. لكنهم رأوا فعلاً ينم عن الكراهية لطائفتهم وشعروا بأنها قريبة منهم. وسواء كانت تلك الأفعال أعمال عنف أو لغة ترمي إلى زرع الخوف في نفوس المجموعات الدينية أو افتراضات عن الأعراق بأنها تغذي الريبة والعنصرية - فإنها تنسم بالعمولة شأنها في ذلك شأن حركة السلع والخدمات. إذ يسمعها الأطفال، وتسمعها النساء، ويسمعها مجتمع مثليو ومثليات الجنس ومزدوجو التوجه الجنسي والمتحولون جنسياً والمتحيرون بشأن هويتهم الجنسية. والآن، حان دورنا لتتوقف ونصغي - ونقبل بأن لكلماتنا وأفعالنا آثاراً لا سبيل لوقفها، ونتكلم ليس وكأن العالم بأسر يستمع ولكن مع التحلي بمسؤولية الشخص الذي يعرف أنه قد يكون هناك طفل صغير في مكان ما يستمع أيضاً.

إن المنابر التي نتواصل فيها هي جزء من التحدي أيضاً. في عالم يتزايد وجوده على الإنترنت يجب علينا توفير المنابر لتبادل الأفكار ومشاركة التكنولوجيا وممارسة حرية التعبير، مع الاعتراف أيضاً بإمكانية استخدام تلك التكنولوجيا للتسبب

لدينا في نيوزيلندا الكثير من العمل الذي يتعين علينا القيام به. قد نكون مصدرًا لنسبة ١٧,٠ في المائة فقط من الانبعاثات العالمية، لكن شأننا شأن آخرين تزداد انبعاثاتنا الإجمالية بشكل مستمر منذ التسعينات. وهذا هو السبب في أننا أقرنا الطموح بالعمل. خلال العامين الماضيين ومنذ بدأت حكومتي ولايتها، أصدرت نيوزيلندا تشريعاتنا الخاصة بعدم استخدام الكربون، والتي تجعل تحولنا الاقتصادي المحلي منسجمًا مع هدف الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية عند ١,٥ درجة مئوية.

لقد واصلنا تحقيق هدفنا المتمثل في زراعة بليون شجرة. أنشأنا صندوق استثمار أخضر بقيمة ١٠٠ مليون دولار. وتوقفنا عن إصدار تصاريح جديدة للتنقيب البحري عن النفط والغاز. نحن بصدد وضع خطة لتحقيق توليد الكهرباء المتجددة بنسبة ١٠٠ في المائة وتحفيز خيارات النقل المنخفضة الانبعاثات. كما ندعم جيراننا في المحيط الهادئ بمشروعات لزيادة الطاقة الشمسية وتقليل استخدام مولدات الديزل وحماية السواحل ومنع مياه البحر من الدخول في إمدادات المياه.

إن بعض إجراءات الرد على تحدي المناخ أسهل من غيرها. الغالبية العظمى من انبعاثات غازات الدفيئة لدينا، على سبيل المثال، لا تأتي من النقل أو توليد الطاقة أو النفايات ولكن من أحد الأشياء التي نفخر بها - إنتاجنا الغذائي للعالم. نحن نعلم أن هذا يتطلب منا التكيف. في الواقع، تعهدت قيادات قطاعنا الزراعي بالالتزام بخفض الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الأغذية. وخلال السنوات الخمس المقبلة سنتعاون مع المزارعين لبناء أنظمة في نيوزيلندا بحيث يتمكن كل مزارع من استخدامها لقياس وإدارة وخفض انبعاثات المزارع الخاصة بهم.

نحن نفعل ذلك لأننا فريدون. فالزراعة تشكل قرابة نصف انبعاثات غازات الدفيئة لدينا، مما يميزنا عن نظرائنا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكننا لن نبقي هناك وحدنا لفترة طويلة. فعندما تخفض بلدان أخرى التلوث من القطاعات

ولا يمكن كذلك لشركات التكنولوجيا أن تفعل ذلك. إننا نحقق نجاحاً لأننا نعمل معاً ومن أجل هذا العمل الموحد غير المسبوق والقوي، تقول نيوزيلندا "شكراً لكم".

إن محورية التكنولوجيا في حياتنا ليست هي المثال الوحيد على ترابطنا المتزايد واعتمادنا على بعضنا البعض إذا أردنا أن نتصدى للتحديات التي نواجهها. ربما لا يوجد مثال أفضل على ترابطنا المطلق من قضية تغير المناخ. عندما زار الأمين العام منطقة المحيط الهادئ هذا العام رأى بشكل مباشر كيف أن البلدان التي كانت مصدر أقل كمية من انبعاثات غازات الدفيئة هي الآن تواجه أكثر الآثار كارثية. وحسب قوله: "إنقاذ المحيط الهادئ هو إنقاذ للكوكب بأسره."

في الحقيقة، تقع سبع دول من بين أكثر ١٥ دولة متأثرة بالمناخ في العالم داخل منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك أماكن مثل توفالو التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١١٠٠٠ شخص، والتي بالكاد تساهم في الانبعاثات العالمية ولكنها تدفع ثمن تقاعسنا الجماعي؛ فالجزر المرجانية منخفضة لدرجة أن المياه على جانبيها عند اضطرابات الطقس يمكن أن تتدفق معاً وتلتقي في أضيق النقاط فتغمرها مياه البحر؛ أو جزيرة توكيلاو، وهي مجموعة جميلة من ثلاث جزر مرجانية لا يمكن الوصول إليها إلا بالقوارب، يتحدث فيها الأطفال عن معرفة حول تغير المناخ، مع علمهم بأنه على عكس جميع التحديات التي واجهها على الإطلاق أسلافهم الذين كانوا يعتمدون على أنفسهم، فإن هذا التحدي هو بأيدي أناس آخرين تماماً وبشكل كامل.

إنهم لم يلتقوا أبداً بقيادة العالم الممثلين هنا، كما لم يلتق بهم هؤلاء القادة، لكن يمكنني أن أخبر الجميع أنهم يتوقعون الكثير منا جميعاً. إن تلبية هذه التوقعات سيتطلب منا استخدام كل رافعة سياسية متاحة، واهتداءً بنداء كرايست تشيرش يجب أن نعمل مع شركاء من داخل الحكومة وخارجها لإحداث التغيير.

الذي يجب فعله. وسؤاله هو - هل ينضم إلينا زملاؤنا أعضاء الجمعية العامة؟

يعيدنا هذا إلى المفهوم الذي يتحدى مناخنا السياسي الحديث. نحن مطالبون باتخاذ قرارات محلية ولكنها ذات عواقب عالمية. إلا أن ذلك هو ما يتطلبه منا تغير المناخ، وهو ما يطلب منا تاريخياً التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن نفعله.

وهذا هو ما يتطلبه منا الوقوف في وجه أعمال العنف والتمييز. إن عالمنا الذي تسوده العولمة والذي لا حدود له يتطلب منا، لا أن نكون حراس شعبنا فقط، بل وجميع الناس.

وربما قد مر وقت كانت فيه الوحدة في مواجهة التحديات المشتركة أسهل مما هي عليه اليوم، ولكن مما لا شك فيه أننا نعيش في وقت تصادفت فيه زيادة الاعتماد على الآخر مع فترة القلبية الكبرى. وسيكون من الخطأ أن نفترض أن هذه ظاهرة جديدة. ففي الواقع أظهرت البحوث أن البشر يميلون كثيراً إلى تكوين قبائل بشكل طبيعي، فإذا ما جمعنا مجموعة متنوعة من الأشخاص لا صلة لبعضهم ببعض على الإطلاق في غرفة وقسمناهم إلى فئتين بالقرعة، فإن كلا من الفئتين ستبدأ تتابها الشبهات عن الأخرى، لا لشيء سوى هذا التقسيم الاعتباري.

وقد ذكرنا مؤخرًا العالم والكاتب روبرت سابلوسكي أن البشر ينظمون أنفسهم. سواء على أساس الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو البلد، أو بالصدفة، فثمة دائماً ميل إلى تكوين "نحن" مقابل "الآخرين". ولكنه أيضاً تساءل: ماذا لو غيرنا معنى "نحن"؟ ماذا لو سعينا لتشكيل قبائلنا على أساس المفاهيم التي يمكن، بل يجب، أن تكون عالمية، بدلا من تشكيلها على أسس قومية ضارية أو مصالح ذاتية؟ ماذا لو أقلعنا عن النظر إلى أنفسنا من خلال المظهر الخارجي، أو الديانة التي نعتنقها، أو المكان الذي نعيش فيه، ونظرنا لأنفسنا بدلا من ذلك وفقا

التقليدية، مثل الطاقة والنقل، ستبدأ صورتها تشبه صورتنا اليوم أكثر فأكثر.

لن تنتج نيوزيلندا أبداً كل المواد الغذائية التي يحتاجها العالم، بغض النظر عن عدد الأغنام التي يعتقد العالم أنها لدينا، ولكن يمكننا إنتاج الأفكار والتكنولوجيا التي يحتاجها العالم حتى يتمكن الجميع من الزراعة والنمو بأكثر الطرق المستدامة الممكنة. إن نيوزيلندا مصممة على أن تفعل الخير وما فيه الخير للعالم.

ولهذا السبب نركز أيضاً على معالجة مسألة إنفاق الدول لبلايين الدولارات سنوياً على دعم الوقود الأحفوري - وهي بلايين يمكن بدلاً من ذلك صرفها على الانتقال إلى أشكال جديدة من توليد الطاقة النظيفة. رغم الالتزامات بالتخلص التدريجي من هذا الدعم من قبل مجموعات مثل مجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإننا ما زلنا نناضل لاتخاذ إجراءات ملموسة. لقد حان الوقت لفعل الأشياء بطريقة مختلفة.

ستدعو نيوزيلندا مرة أخرى البلدان إلى تأييد إنهاء دعم الوقود الأحفوري في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٠. وستعلن هذا الأسبوع نيوزيلندا ومجموعة من البلدان المتشابهة في التفكير إطلاق مبادرة جديدة لتطبيق أدوات التجارة على السلع والخدمات والتكنولوجيات المتعلقة بالمناخ.

لقد حان الوقت لأن تصبح الصفقات التجارية قوة للخير في العمل المناخي. يجب أن نتوقف عن السماح بدعم ضار يشجع التلوث وأن تتم أخيراً إزالة التعريفات على التكنولوجيا الخضراء. ينبغي لشركات الوقود الأحفوري أن لا تجني بعد الآن ثمار الدعم الذي طلب من كثيرين، مثل مزارعينا وغيرهم، التخلي عنه. بدون الدعم ببلايين الدولارات التي تدخل في قطاع الوقود الأحفوري يمكن للطاقة الخضراء أن تنافس على قدم المساواة. فهذا هو الشيء الأكثر إنصافاً واتساقاً من الناحية الاقتصادية

لقد أصبح الإصلاح الهيكلي ضرورة لا مفر منها للأمم المتحدة، التي شهدت الآن مرور ثلاثة أرباع قرن منذ إنشائها، ولا سيما مجلس الأمن. ونحن نسعى إلى التبكير بتحقيق هذا الإصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اليابان في انتخابات عام ٢٠٢٢ لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. ونأمل، بفضل دعم العديد من البلدان مرة أخرى، أن نصبح عضوا غير دائم في مجلس الأمن وأن نبذل قصارى جهدها من أجل مواصلة أعمال مبادئ الأمم المتحدة. وألتمس من الدول الأعضاء تقديم دعمها بحماسة لتحقيق هذا الغرض.

لقد اعتلى إمبراطور جديد العرش الإمبراطوري في اليابان، وسيقام قريبا الاحتفال الذي يعلن فيه جلالته هذا الخبر على المستويين المحلي والدولي، وذلك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وسيحضر الاحتفال رؤساء دول وحكومات وكبار قادة من حوالي ٢٠٠ دولة ومنظمة دولية، وقد أسعدنا بالتهانئ التي تلقيناها في بداية عهد الإمبراطور الجديد سعادة لا تضاهي. ويرى الشعب الياباني في ذلك فرصة لا مثيل لها، وسيحول اهتمامه مرة أخرى إلى الدور الذي تضطلع به اليابان في العالم.

إن الفترة التي تسبب خلالها الركود الاقتصادي الطويل الأمد في بلدي في أن ينتاب الناس شعور بالعزلة أصبحت الآن شيئا من الماضي. والتواريخ التي تستلهم منها اليابان الوعي بما لدينا من روابط قوية مع العالم الخارجي، والتي تحول أنظار شعبنا نحو الخارج ونحو المستقبل - كأس العالم للرغبي، التي تستمر حولها المنافسات الشرسة في هذه اللحظة؛ والألعاب الأولمبية، والألعاب الأولمبية للمعوقين التي ستقام العام المقبل في طوكيو؛ والمعرض العالمي لعام ٢٠٢٥ الذي ستستضيفه أوساكا والمنطقة المحيطة بها - هي جميع مناسبات تحتل مكان الصدارة في تقويم اليابان باعتبارها مناسبات تاريخية. وفي هذا السياق، يمكننا أن نقول بثقة إن ثمة جيلا جديدا من اليابانيين، وهو جيل يُعول عليه ومستعد للمضي قدما بالمثل العليا للأمم المتحدة.

للقيم التي نتمسك بها كالإنسانية، والعطف، والشعور الفطري بارتباط بعضنا ببعض، والإيمان بأننا مسؤولون، ليس عن بيتنا وكوكبنا فحسب، بل وعن بعضنا البعض؟

نحن عبارة عن كيان لا حدود له، ولكنه مترابط. إننا مختلفون بطبيعتنا، ولكن لدينا الكثير مما نتشاطر. قد نشعر بالخوف، ولكننا كقادة لدينا المفاتيح لخلق الشعور بالأمن وبالأمل. وكل ما علينا هو أن نختار.

نحن جميعا شخص واحد. تحياتي لكم جميعا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا على البيان الذي أدلت به من فورها. اصطحبت السيدة جاسيندا آردن، رئيسة الوزراء ووزيرة الفنون والثقافة والتراث والأمن الوطني والاستخبارات في نيوزيلندا، من المنصة.

**خطاب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء اليابان.

اصطحب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد آبي (اليابان) (تكلم باليابانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية):** ستحتفل الأمم المتحدة تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها. وفي هذه المناسبة، أطلب من الجميع أن يتذكروا أن بلدي، اليابان، سيدي الرئيس، قد سارت بخطى ثابتة، وهي متمسكة بمبادئ الأمم المتحدة، وواضحة نُصب عينها تحقيق أهداف المنظمة.

سنوات التعليم البالغة ١٢ عاما. وأضافت أنه إذا أكملت جميع الفتيات مرحلة الدراسة الثانوية، فيمكن أن يساهم بضخ مبلغ يصل إلى ٣٠ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي. وقد دعوت ملالا لزيارة اليابان قبل مؤتمر قمة مجموعة العشرين في أوساكا، الذي سأتولى رئاسته في حزيران/يونيه، على أمل إبراز سياسات تمكين النساء والفتيات.

فإذا كانت المرأة قادرة على إظهار ما لديها من طاقات كامنة فإن العالم سيتألق أكثر من ذلك، غير أن تلك حقيقة غنية عن البيان، أليس كذلك؟ ففي اليابان، حيث شهد معدل مشاركة المرأة في العمل زيادة ملحوظة، نرى هذا الواقع البديهي على أساس يومي. ويسرني أننا تمكنا من إدراج ما تنادي به ملالا في إعلان قادة مجموعة العشرين ووثيقة ختامية أخرى في مرفقه. وقد تعهدنا بالنهوض بتعليم عالي الجودة يشمل جميع الفتيات والنساء. وتأمل اليابان في أن تظل سبّاقة دوما في هذه الجهود.

وأود الآن أن أشاطركم مثالا من تنزانيا. في الوقت الذي كنت أبلغ فيه من العمر ٣٠ عاما، كان ثمة عداء ماراثون تنزاني، جوما إيكانغا، وكان كثيرا ما يتصدر ماراثون طوكيو. وبعد عودته إلى تنزانيا، أصبح السيد إيكانغا الذي يعتبر اليابان بلده الثاني، سفيرا للنوايا الحسنة لدى اليابان في مجال العلاقات العامة عن طريق المكتب المحلي للوكالة اليابانية للتعاون الدولي. كما عُيّنت في هذا المكتب مواطنة يابانية مفعمة بالنشاط تدعى ميو إيتو.

وضافت السيدة إيتو والسيد إيكانغا جهودهما. فحصلت هي على ١٣ تمويلا من شركات يابانية راعية، فيما قام هو بالبحث عن فتيات من شأنهن أن يصبحن أولمبيات في المستقبل. وقد توجت جهودهما بعقد أول اجتماع يعنى بمسار المرأة في تنزانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد دعى ألف من فتيات المدارس الابتدائية والإعدادية اللاتي يعشن في الجوار

كما أود أن أذكر الجمعية العامة بالاجتماع الذي سيعقد في اليابان في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وسيعقد في كيوتو مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المعروف باسم مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة. ويعقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هذا الاجتماع مرة كل خمس سنوات. أي أنه سيكون قد مر خمسون عاما منذ أن استضافت اليابان الاجتماع نفسه، والذي كان أول مؤتمر للأمم المتحدة لمنع الجريمة يعقد خارج أوروبا. وخلال ذروة موسم تفتح أزهار الكرز، سوف تستقبل كيوتو الخبراء الزائرين في مجال إنفاذ القانون.

إن خطابي يوضح أن القيمة التي تسعى اليابان إلى التمسك بها في تعاملها مع العالم هي التعليم، حيث إن الهدف الرئيسي للبلد هو التمكين لكل فرد. ومواصلة ذلك العمل كانت ولا تزال جوهر ما يمكن أن تسهم به اليابان في بقية أنحاء العالم.

وفيما يتعلق باجتماع الخبراء في مجال إنفاذ القانون في كيوتو في الربيع القادم، فلطالما سعت اليابان إلى القيام بدور في متابعة الاجتماعات المواضيعية. ومنذ عام ١٩٦٢، مع توسيع نطاق المعارف في مجال منع الجريمة باعتباره الهدف الأساسي لدى اليابان، أنشأت اليابان أول معهد للأمم المتحدة متخصص في هذا المجال في طوكيو، وهو معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في آسيا والشرق الأقصى. وقد تأسس هذا المعهد على يد الراحل نورفال موريس، وهو أخصائي شهير في علم الإجرام، وكان أول مدير له. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، سيكون قد كوّن عددا كبيرا من الخريجين يبلغ مجموعهم أكثر من ٩٠٠ شخص، منهم ٢٩٤٩ شخصا من آسيا و ٦٧٨ من أفريقيا.

وفي آذار/مارس، زارت مالالا يوسفزاي طوكيو. ونظرت مباشرة في عيني وقالت لي إن ما يصل إلى ١٠٠ مليون فتاة يفترقن إلى المهارات التي يحتجن إليها لإتقان استخدام التكنولوجيا الحديثة، حيث لا يحصلن على الحد الأدنى من

رواندا. ومع ذلك، لا بد لي من القول إن هذه المساعي مستوحاة إلى حد كبير من الجهود التي بذلها أفراد من القطاع الخاص.

إنه سبع عام على التوالي أدلي فيه ببيان إبان المناقشة العامة في الجمعية العامة. وعلى مدى هذه السنوات، لطالما شددت على أهمية تمكين المرأة والفتاة وقيمة جعل الرعاية الصحية متاحة للجميع. وقد تناولت في هذا العام أيضا هاتين المسألتين في جلسات منفصلة على هامش المناقشة. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن جوهر المشاركة الدولية لليابان يكمن في حقيقة أننا نقدر التعليم بصدق، كما يتضح من إسهامات اليابان المذكورة آنفا. وتتطلع اليابان إلى أن تكون قوة مُعززة، أي قوة تعزز القدرات البشرية.

وإذ أوشك على اختتام ملاحظاتي، أود أن أتناول بإيجاز ثلاث نقاط.

أولا، فيما يتعلق بكوريا الشمالية، تؤيد اليابان النهج الذي اتبعه الرئيس ترامب، والذي أتاح للزعيمين التحدث بصراحة مع بعضها البعض والسعي إلى حل المسائل المطروحة، مع التطلع إلى مستقبل مشرق. وقد غير هذا النهج الديناميات فيما يتعلق بكوريا الشمالية. وأنا شخصيا مصمم على مقابلة الرئيس كيم جونج - أون وجها لوجه، من دون أي شروط. وتسعى اليابان بثبات إلى تطبيع العلاقات مع كوريا الشمالية من خلال حل المسائل المثيرة للقلق والمعلقة مع البلد حلاً شاملاً، بما في ذلك عمليات الاختطاف، والمسائل النووية والمتعلقة بالقذائف، وتسوية الماضي المؤسف.

ثانيا، تتشاطر اليابان الشواغل بشأن الحالة في الشرق الأوسط. إذ كان الهجوم على مرافق النفط الخام في المملكة العربية السعودية جريمة مخزية تحتجز النظام الاقتصادي الدولي رهينة. وأتمن ما أفادني به مباشرة المرشد الأعلى لإيران، خامنئي، عن كونه قد أصدر فتوى تتضمن ثلاثة جوانب من التبذ فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وهي نبذ حيازتها وإنتاجها

للحضور كمتفرجات. لكن دورهن هناك لم يقتصر على ذلك؛ فقد وُزعت خلال التظاهرة مواد تعليمية متعلقة بتجنب حمل المراهقات حتى يتسنى للفتيات الاطلاع عليها.

وفي أروشا، بتنزانيا، وهي المنطقة التي يعتبرها الماساي وغيرهم أرضهم، وحيث يمكننا رؤية ذروة جبل كيلمينجارو ناحية الشرق والشمال الشرقي، فتحت ثانوية "ساكورا" للفتيات أبوابها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بفضل جهود مجموعة من اليابانيين. وتوفر المدرسة إقامة كاملة للطالبات حتى تكفل لهن الأمن التام والسلامة. وقد ارتفع عدد الطالبات من ٢٤ في البداية إلى ١٦٢ الربيع الماضي. وتدعم الحكومة اليابانية تمويل المدرسة، ولكن تتولى إدارتها منظمات غير حكومية يابانية ومحلية على السواء. وتُعلم المدرسة العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة والرياضيات، فضلا عن كيفية تجنب الحمل غير المرغوب فيه.

وفي كمبوديا، ما انفك رائد أعمال ياباني يعمل على تحسين التعليم هناك - وهو مشروع من بنات أفكاره كليا. وتمثل مبادرته في إرسال مدرسين يابانيين - متمرسين وذوي باع في الرياضيات والعلوم - إلى كمبوديا حيث يقومون بتدريب الشبان والشابات المقبلين على مهنة التعليم. وتسمى المبادرة "معلمون بلا حدود". وإنه لأمر يثلج الصدر أن أرى أناساً من القطاع الخاص في اليابان يكرسون أنفسهم طوعا على هذا النحو لتعليم الشباب، ولا سيما الفتيات في تنزانيا وكمبوديا، من تلقاء أنفسهم، ومن دون السعي إلى الحصول على أي اعتراف خارجي.

وخلال السنوات الثلاث القادمة، ستوفر حكومة اليابان برنامجا تعليميا ثريا لـ ٩ ملايين طفل وشاب كحد أدنى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان الآسيوية. وندعزم توسيع نطاق التعليم الإلكتروني ليشمل أطفال المدارس الابتدائية في سري لانكا، وكذلك تعليم الرياضيات والعلوم على شبكة الإنترنت في

فالتغيرات الجارية في أفريقيا تشجعنا. والعالم يتغير بالفعل. ويمكننا تغييره من خلال الجهود التي نبذلها. وسُجِّدَ هذه الثقة هنا في هذه القاعة العظيمة. وبهذا أختتم بياني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء اليابان على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، من المنصة.

**خطاب دولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.**

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى المنصة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد جونسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** من المعتاد أن يأتي رئيس الوزراء البريطاني إلى الأمم المتحدة ويتعهد بالنهوض بقيمتنا والدفاع عن مبادئنا، مبادئ عالم ينعم بالسلام، من حماية حرية الملاحة في الخليج إلى المثابرة في المهمة الحيوية المتمثلة في تحقيق حل الدولتين للنزاع في الشرق الأوسط. وبطبيعة الحال، فإنني فخور بأن أفعل كل هذه الأمور.

ولكن لا يمكن لأحد أن يتجاهل القوة التي تتجمع وتعيد تشكيل مستقبل كل دولة عضو في الجمعية العامة. وهذا شيء لم يحدث مثله في التاريخ. وعندما أفكر في الثورات العلمية العظيمة في الماضي - كالطباعة والمحرك البخاري والطيران

واستخدامها، وكفل التنفيذ الشامل لتلك الفتوى. وفي صباح هذا اليوم أيضاً، عقدت اجتماع قمة مع الرئيس روحاني، وهو تاسع اجتماعاتنا. ويتمثل دوري الثابت في دعوة إيران إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة بوصفها دولة كبرى تستند إلى الحكمة المستمدة من تاريخها الثري.

ثالثاً وأخيراً، ستستعين اليابان بالأطراف المتعددة الأطراف وبالعملة للحد من أوجه التفاوت، وغير ذلك من الأمور. وفي أعقاب اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ واتفاق الشراكة الاقتصادية بين اليابان والاتحاد الأوروبي، فإن الشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة الآن على استعداد للتوصل إلى اتفاق، متخذةً إسهام اليابان قوةً دافعةً لها. وسيصبح العالم أكثر ترابطاً، مما سيؤدي إلى انتشار مزيد من الناس من براثن الفقر.

وقد ترأست، في السنوات الأخيرة، مؤتمرات قمة مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وقمت بقيادة مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا ثلاث مرات، مما يثبت مراراً وتكراراً أن الأطراف المتعددة الأطراف تضطلع بالفعل بدور التوجيه. ونتيجة لذلك، فقد ولجت مصطلحات "الهياكل الأساسية الجيدة" و "منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة" معجم المجتمع الدولي، وأود من الجمعية أن تحيط علماً بها.

أما مؤتمر طوكيو الدولي السابع المعني بالتنمية في أفريقيا، والمعقود في وقت سابق من هذا العام، فقد وُلد مجدداً بوصفه مؤتمر طوكيو الدولي الجديد، لأن الكلمات المستخدمة للحديث عن أفريقيا ينبغي من الآن فصاعداً، أن تروي بالتأكيد قصة استثمار ونمو. وفي الواقع، كان منتدى الأعمال التجارية الذي عقد بالتزامن مع مؤتمر طوكيو الدولي يعجّ بالنساء والرجال من رواد الأعمال من أفريقيا واليابان وكان يفيض نشاطاً وحماساً. وكان إحساسي عند مغادرة المنتدى أن ثمة مقترحات استثمار جديدة ومشاريع جديدة بصدد التحقق بسرعة.

وفي كل يوم نقرر فيه على هواتفنا أو نعمل على أجهزة الآيباد لدينا - كما أرى بعض الحاضرين هنا يفعلون الآن - فإننا لا نترك فقط أثرا لا يمحي في الأثير، لكننا نصبح أنفسنا مصدرا للمعلومات مع كل نقرة ومع كل ضغطة. ومثلما ولد العصر الكربوني، مع كل ورقه متحللة، ثروة لا توصف من المواد الهيدروكربونية، فإن البيانات هي بمثابة النفط الخام للاقتصاد الحديث.

نحن الآن نعيش في بيئة لا نعرف فيها من الذي يجب أن يمتلك هذه الحقول النفطية الجديدة، ولا نعرف من الذي يجب أن يمتلك حقوق هذه التدفقات النقدية أو سنداتهما، ولا نعرف من يقرر كيفية استخدام هذه البيانات. هل يمكن أن نأتمن هذه الخوارزميات على حياتنا وآمالنا؟ وهل ينبغي للآلات، والآلات وحدها، أن تقرر ما إذا كنا مؤهلين للحصول على قرض عقاري أو تأمين، أو نوع الجراحة أو الأدوية التي يجب أن نتلقاها؟ هل محكوم علينا بمستقبل بارد متبلد المشاعر حيث تعود فيه القرارات للحاسوب، مع النهاية القائمة لحياة إمبراطور في حلبة القتال؟

كيف يمكن للمرء أن يجادل طريقة حسابية؟ كيف يمكن للمرء أن يجعلها تدرك وجود ظروف مخففة؟ كيف لنا أن نعرف أن الآلات لم تتم برمجتها بدهاء من أجل أن تحتال علينا أو تخدعنا؟ نحن نستخدم بالفعل جميع أنواع خدمات الرسائل التي توفر اتصالا فوريا بأقل تكلفة. كما يمكن تصميم هذه البرامج والمنصات نفسها للرقابة الآنية على كل محادثة، مع حذف العبارات المسيئة بشكل تلقائي؛ في الواقع، فإن ذلك يحدث حاليا في بعض البلدان.

والاستبداد الرقمي، للأسف، ليس مادة من مواد الخيال البائس، بل هو حقيقة ناشئة. إن السبب في إلقاء هذا الخطاب اليوم بهذه المقدمة القائمة قليلا هو أن المملكة المتحدة هي واحدة من قادة التكنولوجيا في العالم، وأعتقد أن الحكومات قد أخذت على حين غرة بسبب الآثار غير المقصودة الناجمة عن الإنترنت،

والعصر الذري - أفكر في الأدوات الجديدة التي حصلنا عليها ولكننا نملك، نحن الجنس البشري، ميزة السيطرة عليها. والأمر ليس كذلك بالضرورة بالنسبة للعصر الرقمي.

فقد تستطيع حفظ الأسرار عن أصدقائك ووالديك وأطفالك وطبيبك، وحتى مدريك الشخصي، لكن الأمر يتطلب جهداً حقيقياً لإخفاء أفكارك عن غوغل. وإذا كان هذا هو الحال اليوم، فقد لا يكون هناك مكان يمكن الاختباء فيه في المستقبل، إذ ستمتلئ المدن الذكية بأجهزة الاستشعار، التي ستربطها جميعا إنترنت الأشياء، مع الأعمدة التي تتداخل بشكل خفي مع أعمدة الإنارة، حيث يتوفر دائما مكان لوقوف سيارتك الكهربائية، كي لا تترك أي حاوية نفايات بدون إفراغها أو أي شارع بدون تكنيس، وتبدو البيئة الحضرية معقمة كأنها صيدلية في زيورخ.

غير أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تستخدم أيضا لإبقاء جميع المواطنين تحت المراقبة على مدار الساعة. وسيظهر الجهاز الآلي أليكسافي المستقبل بأنه يتلقى الأوامر، لكنه سوف يراقبك ويرفض الأوامر ويصرّ على ذلك. وفي المستقبل، سيكون الاتصال الصوتي متاحا في كل غرفة، بل ومع كل شيء تقريبا؛ وسيقوم فراشك برصد كوابيسك؛ وستنبهك ثلاثتك لطلب المزيد من الجبن؛ وسوف يفتح باب بيتك الأمامي واسعا لحظة اقترابك منه كأنه خادم علمم الكلام؛ وسيسارع عدادك الذكي - من تلقاء نفسه - للحصول على الكهرباء الأقل تكلفة، وسيقوم كل جهاز من هذه الأجهزة، وبكل دقة، بتسجيل كل عاداتك على شكل اختراعات إلكترونية دقيقة، لا يتم تخزينها في شريحتها أو أجزاءها الداخلية - ولا في أي مكان يمكنك العثور فيه عليها، بل داخل سحابة كبيرة من البيانات التي تدنو، بشكل أكثر استبدادا من ذي قبل، لتسيطر على الجنس البشري. ونحن بانتظار هبوب عاصفة رعديّة قائمة عملاقة، وليس لدينا أي سيطرة على كيفية هطول الأمطار أو وقت حدوثها.

أو تقنية. ولو أنه لم يتم اختراع السفينة قط، فما كان ليبحر جاسون مطلقاً إلى كولخيس، وما كانت قد حدثت كل أنواع الكوارث على الإطلاق.

ومن الغرائز الإنسانية الشديدة أن نكون حذرين من أي نوع من التقدم التقني. لقد اعتقدوا في عام ١٨٢٩ أن هيكل الجسم البشري لن يصمد أمام السرعات التي وصل إليها صاروخ ستيفنسن. وهناك اليوم أشخاص من الزمن الحالي مناهضون للعلم فعلاً - هناك حركة بأكملها تسمى المناهضين للقاحات، وهم يرفضون الاعتراف بالأدلة التي تفيد بأن اللقاحات قد قضت على مرض الجدري، وبسبب تحيزهم، فإنهم يعرضون الأطفال الذين يريدون حمايتهم للخطر بالفعل. وأنا أرفض تماماً هذا التشاؤم المعادي للعلم.

إنني أشعر بالتفاؤل الشديد إزاء قدرة التكنولوجيا الجديدة على العمل بمثابة محرر يعيد تشكيل العالم بشكل رائع وبصورة خيرة؛ في الواقع، فإن التكنولوجيا تفعل ذلك من جوانب كثيرة جداً. وكما ذكرت آنفاً، فإن التكنولوجيا النانوية، تُحدث اليوم ثورة في الأدوية من خلال تصميم روبوتات بحجم جزء ضئيل من خلايا الدم الحمراء، وهي قادرة على السباحة داخل أجسامنا، وتوزيع الأدوية ومهاجمة الخلايا الخبيثة، كأنها بعض من أساطيل حرب النجوم. وتعمل تقنية الواجهة العصبية على إنتاج جيل جديد من أجهزة زراعة القوقعة، مما يعيد نعمة السمع إلى الأشخاص الذين لن يتمكنوا لولا ذلك من سماع أصوات أطفالهم.

وقد توصلت إحدى شركات التكنولوجيا في لندن إلى كيفية مساعدة المكفوفين على التنقل بحرية أكبر، فقط باستخدام تطبيق على هواتفهم الذكية - إنها تقنيات جديدة تم إنتاجها في بريطانيا، تساعد الصم على السمع والمكفوفين على الرؤية. كنا نعتقد أن الطباعة كانت شيئاً نقوم به للحصول على نسخة من بطاقة الصعود إلى الطائرة؛ لكن الآن تستخدم شركة بريطانية

ذلك الإنجاز العلمي الأبعد مدى في آثاره النفسية اليومية أكثر من أي اختراع آخر منذ اختراع غوتنبرغ. وعندما يفكر المرء في الوقت الذي استغرقته الكتب حتى يتم تداولها على نطاق واسع، يرى أن ظهور الإنترنت هو أكبر بكثير من اختراع الطباعة. فهي أكبر من العصر الذري، لكنها تشبه الطاقة النووية من حيث القدرة على التسبب بالخير والشر. ولكن، بطبيعة الحال، فإنها ليست وحدها. وبينما يبدو أن التكنولوجيات الجديدة تتسابق نحونا من الأفق البعيد، فإننا نجهد أعيننا لنعرف ما إذا كانت تعود بالخير أو الشر - وهل هي صديقة أم عدوة؟

وماذا سيعني الذكاء الاصطناعي؟ أن تقوم الروبوتات المفيدة بغسل الغسيل للمسنين ورعايتهم؟ أم استعادة القتلة الآليين ذوي العيون الوردية من المستقبل للقضاء على الجنس البشري؟ ماذا ستمثل البيولوجيا التركيبية - استعادة كبدنا وأعيننا من خلال معجزة تجديد الأنسجة، وكأنها علاج رائع لصداع الخمر؟ أم أنها ستقدم على موائد دجاجات مرعبة بلا أطراف؟ هل ستساعدنا التكنولوجيا النانوية في التغلب على الأمراض، أم أنها ستمكن الروبوتات الدقيقة من الاستنساخ داخل شقوق خلايانا؟

وهناك تعبير قديم قدم الأدب بأن الآلهة تقوم بمعاقبة أي تقدم علمي. فعندما جلب بروميثيوس النار للجنس البشري في أنبوب من نباتات الشمر، لعلكم تتذكرون، بمساعدة أخيه إبيميثيوس، عاقبه زيوس بربطه بالسلاسل إلى صخرة في الجحيم، بينما كان هناك نسر ينهش كبده - لقد تحدثت عن علاج صداع الخمر. وفي كل مرة كان ينمو فيها كبده مجدداً، يعود النسر وينهشه مرة أخرى. واستمر ذلك إلى الأبد، وهو أمر يشبه قليلاً تجربة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في المملكة المتحدة، لو سارت الأمور كما يريد بعض البرلمانيين.

في الواقع، أصبح من الممارسات الشعرية المعتادة لعن المخترع الأول، وهو الشخص المسؤول عن أي انطلاقة علمية

يصبح صالحاً على الإطلاق. ولذلك، يجب أن تتمثل مهمة المملكة المتحدة وجميع من يشاطروننا قيمنا في كفالة أن تُصمَّم التكنولوجيات الناشئة، منذ البداية، من أجل الحرية والانفتاح والتعددية، مع إرساء الضمانات المناسبة لحماية شعوبنا.

وتقوم اللجان الأكاديمية، ومجالس إدارات الشركات والمجموعات المعنية بوضع المعايير الصناعية، شهراً بعد شهر، باتخاذ قرارات حيوية. فهي تخطّ دليل قواعد المستقبل، من خلال بحثها في المسائل الأخلاقية واختيارها ما سيكون ممكناً وما لن يكون. ولا بد أن نكفل، معاً، أن التطورات الجديدة تعكس وقت تصميمها قيمنا.

ويضطلع الاتحاد الأوروبي، والكمونولث بعمل ممتاز، وبطبيعة الحال، الأمم المتحدة التي تؤدي دوراً حيوياً في ضمان ألا يحرم أي بلد من الانتفاع بالفوائد الرائعة لهذه التكنولوجيات والثورة الصناعية التي تُحدثها. ومع ذلك، علينا أن نظل أكثر طموحاً، وأن نجد التوازن الصحيح بين الحرية والرقابة، وبين الابتكار والقواعد التنظيمية، والمؤسسات الخاصة والإشراف الحكومي. ويجب أن نصر على أن يتمّ البتّ في المسائل الأخلاقية المتأصل في تصميم التكنولوجيات الجديدة على أساس عملية شفافة للجميع، وأن نعمل على جعل أصواتنا مسموعة أكثر في الهيئات المعنية بالمعايير التي تضع القواعد. وقبل كل شيء، لا بد أن نتفق على مجموعة موحدة من المبادئ العالمية لصياغة القواعد والمعايير التي سيُسترشد بها في استحداث التكنولوجيات الناشئة.

وها هي الأخبار السارة. فإني أدعو جميع الحاضرين إلى مؤتمر قمة في العام المقبل في لندن - وهي مدينة رائعة حيث لا يكون الجو، بالمناسبة، ممطراً بنسبة ٩٤ في المائة من الوقت. وفي مرحلة من المراحل، عندما كنت عمدة لندن، اكتشفنا أن لدينا مطاعم حائزة على "نجمة ميشلان" أكثر من باريس. إلا أن الفرنسيين بطريقة ما عادوا إلى الواجهة بسرعة بفضل عملية لست متأكداً تماماً من كونها منصفة. ولكن في المملكة المتحدة،

الطباعة ثلاثية الأبعاد لصنع محرك قادر على إرسال صاروخ إلى الفضاء.

وفي البلدان الأفريقية يمكن الآن لملايين الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية تحويل الأموال باستخدام تطبيقات بسيطة؛ وبإمكانهم شراء الطاقة الشمسية والقفز في معاملة واحدة من حياة بلا كهرباء إلى الطاقة الخضراء. والتطورات الجديدة تجعل الطاقة المتجددة أرخص من أي وقت مضى، وتساعد في كفاحنا المشترك ضد تغير المناخ. ويجري تحويل فهمنا للعالم الطبيعي من جانب تسلسل طاقم الموروثات - اكتشاف جوهر الحياة نفسها، وسر الشفرة الجينية التي تنشط حركة كل كائن حي، والتي تتيح تحقيق إنجازات طبية لم يسبق لها نظير. ويتم تصميم العلاج حسب التركيب الجيني الدقيق للفرد.

وحتى الآن، لم نكشف سوى أقل من ٠,٣ في المائة من أسرار الحياة المعقدة على كوكب الأرض. فكروا فيما سنحققه عندما - لأنها مسألة وقت - سنستوعب ١ أو ٢ في المائة منها، ناهيك عن ٥ أو ١٠ في المائة. غير أن ما سيحدد مستقبل البشرية هي الكيفية التي نصمم بها التكنولوجيات الناشئة التي حققت هذه الإنجازات والقيم التي نسترشد بها في تصميمها. هي ذي النقطة التي أود أن أثيرها الليلة.

والرهان هو ما إذا كنا سنخلف وراءنا عالماً على صورة روايات أوروبيل، قائماً على الرقابة، والقمع والسيطرة أو عالماً سمته التحرر، والتناقش والتعلم حيث تهدد التكنولوجيات المجاعة والمرض، ولا تهدد حرياتنا. وقبل سبعة عقود، اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من دون أصوات معارضة، وهو ما وحد صفوف البشرية للمرة الأولى، وربما للمرة الوحيدة، وراء مجموعة واحدة من المبادئ. ويدعم إعلاننا المشترك حرية الرأي والتعبير، وخصوصية المنزل والمراسلات، والحق في التماس المعلومات والأفكار ونقلها. وما لم نكفل أن التكنولوجيات الجديدة تعكس هذه الروح، أخشى أن يفقد إعلاننا دلالته وألاً

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

**السيد العثماني (المغرب):** تمثل المملكة المغربية صلة وصل وفضاء للتلاقي والتعاون بين أفريقيا، ودول العالم الإسلامي وأوروبا ومن خلالها باقي دول العالم. وخصوصاً بسبب ما تتمتع به من استقرار وأمن في محيط يغلي سياسياً، واجتماعياً وأمنياً، وكذلك، بسبب تبنيتها للانفتاح الاقتصادي، والقيم الديمقراطية وانخراطها العملي في مواجهة التحديات الدولية.

إننا واعدون بأن هذه الدورة تنعقد في سياق دولي تطبعه تحديات كبيرة، على وقع تدافع مصالح وتدافع استراتيجيات ضاغطة تفرض إيقاعاً مربكاً يدفع لردات فعل بدل اتخاذ مواقف استباقية. غير أن هذا الوضع، بقدر ما يحمل من صعوبات ومن تحديات فهو أيضاً يحمل فرصاً للتعاون والتنسيق.

ومن هنا، فإننا نؤمن بنجاحة العمل المتعدد الأطراف، فالتحديات الحالية التي يواجهها العالم تتجاوز قدرة أي دولة من الدول لوحدها. فالتغيرات المناخية، والتنمية المستدامة، وتدفعات الهجرة، والتحديات الأمنية، وبالخصوص الإرهاب، والتطرف العنيف والاتجار بالبشر، كلها تحديات تحتاج إلى عمل تشاركي في إطار مقاربات متعددة الأطراف. ومن هنا، فإننا نطمح إلى نظام متجدد ومدعم لآليات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يكون مضبوطاً وناجحاً من أجل تنسيق أكثر شمولية وأدق تناغماً مع عصرنا وتحدياته من أجل ضمان مستقبل أفضل للبشرية.

إن العمل المتعدد الأطراف الذي نتطلع إليه ينبغي أن يضمن أيضاً للقارة الأفريقية المكانة التي تستحقها، كفاعل على المستوى الدولي. ولذلك، ما فتئ جلالة الملك محمد السادس ينادي من هذا المنبر أن تولي منظمنا أهمية قصوى للقارة الأفريقية، ولنهضة أفريقيا، بما تحمله هذه القارة من طموحات

وفي لندن، لا يزال مجوزتنا إلى حد كبير أكبر قطاع تكنولوجيا في أوروبا. فلدينا كل أنواع التكنولوجيا - أي التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا البيولوجية، والتكنولوجيا الطبية، والتكنولوجيا النانوية والتكنولوجيا الخضراء - وثمة ربما نصف مليون شخص يعملون في قطاع التكنولوجيا وحده. ويحدوني الأمل في أن أرى الجميع هناك لأننا نسعى إلى إنشاء ائتلاف يضم أكبر عدد ممكن من الأعضاء للمضي قدماً بهذه المهمة الحيوية، استناداً إلى كل ما بوسع المملكة المتحدة أن تسهم به في هذه المهمة بوصفها رائداً عالمياً في مجال التكنولوجيا الأخلاقية والمسؤولة.

وإذا ما وُفقنا في التغلب على هذا التحدي - ولا أشك في أن نتمكن من ذلك - فلن نصون حينها مثلنا العليا فحسب، بل سنتمكن من كسر القيود التي عاقت حركة البشرية ومن التغلب على الأخطار التي أودت بالكثير من الأرواح. فسنتمكن معاً من الانتصار على الأمراض الفتاكة، والقضاء على الجوع، وحماية البيئة وتحويل مدننا. وسيرتغن النجاح، كعهده دائماً، بالحرية، والانفتاح والتعددية، وهي الصيغة التي لا تحرر روح الإنسان فحسب، بل تطلق العنان لإبداع وابتكار البشرية الذي لا يعرف حدوداً، وهو ما ستسعى المملكة المتحدة جاهدة، في المقام الأول، إلى الحفاظ عليه والنهوض به.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بوريس جونسون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

**خطاب السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية**

اصطحب السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية، إلى المنصة.

الذين أبدوا رغبتهم في الاستفادة من التجربة المغربية ومن الخبرة المغربية الفضلى من أجل تأمين تكوين الأئمة تكويناً دينياً مفعماً بمبادئ التعايش المشترك والانفتاح والوسطية والاعتدال.

أما المستوى الثاني فيتعلق بمشاكل الهجرة التي تعرف تفاعلاً وتنسيقاً بين مختلف الدول، من منطلق أنه ليس بإمكان أي بلد - أياً كان - أن يتصدى بمفرده لتحدياتها ولا أن يقدم إجابات شافية لإشكالاتها. والمغرب كان سباقاً على المستوى الإقليمي في تبني سياسة وطنية للهجرة، إنسانية في فلسفتها، شاملة في مضمونها، واقعية في طريقتها، ومسؤولة في منهجيتها.

وعلى أرض المغرب - بمدينة مراكش - تمت المصادقة ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة على الاتفاق العالمي للهجرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كوثيقة مؤسسة للحكامة في مجال الهجرة. لم يكن الهدف منها إعطاء دروس أو توجيه اتهامات بقدر ما هو استحداث نظام تعددي يقوم على رؤية مشتركة يجد فيه كل طرف مصالحه، دون وصم عنصري، ودون صور نمطية، ودون مصالح ضيقة. رؤية ترسي حكامه أكثر اجتماعية وأكثر إنسانية وأكثر عدلاً، أساسها الشعور بالمسؤولية المشتركة. وبهذا أضحت ميثاق مراكش مرجعية دولية للعمل متعدد الأطراف في مجال الهجرة يستوجب علينا جميعاً العمل جاهدين على تفعيل مقتضياته.

وقد تكرر التزام المغرب بقضايا الهجرة باختيار جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، قائداً أفريقياً في قضايا الهجرة. وبنفس الالتزام تم الاتفاق بين المملكة المغربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي على إنشاء مرصد أفريقي للهجرة بمدينة الرباط، عاصمة المملكة المغربية، لمتابعة الظاهرة بالتحليل الموضوعي واستقصاء منظوراتها المستقبلية بطرق علمية.

وعلى المستوى الثالث المتعلق بالتغيرات المناخية، يشكل احتضان المغرب مؤتمراً الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٦ مثلاً آخر على انخراط المغرب في

وبما تتوفر عليه من فرص. وإن عودة المغرب لأسرته المؤسساتية، الاتحاد الأفريقي، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إنما هو تنويع منطقي لهذه القناعة وللشراكات الثنائية والإقليمية التي نسجها المغرب عبر عقود من الزمان مع محيطه الأفريقي في إطار تعاون مثمر وفاعل ومتضامن فيما بين بلدان الجنوب، وهي الشراكات التي شملت مختلف الميادين الاقتصادية والتنموية والثقافية والدينية والبيئية ومحاربة التهديدات الأمنية.

كما خصصت المملكة المغربية ثلثي استثماراتها الأجنبية المباشرة لأفريقيا، كثاني أكبر مستثمر أفريقي في أفريقيا، وشجعت المملكة المغربية القطاع الخاص على إنشاء مشاريع في أفريقيا وعلى نقل التكنولوجيا ومواكبة الاقتصادات الأفريقية. وباعتباره عضواً موقعاً على اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية، يبقى المغرب مقتنعاً بأن هذه الاتفاقية ستفتح آفاقاً واعدة للاقتصادات الأفريقية، جاعلةً من القارة أكبر أسواق التجارة الحرة في العالم.

تكمن قوة العمل المتعدد الأطراف في قدرته على التأقلم مع المستجدات وتسريع معالجة التحديات. المستوى الأول من تلك التحديات يتعلق بمواجهة التهديدات الأمنية، بما فيها الإرهاب، من خلال إرساء تعاون فعلي عملياً في متعدد الأوجه.

وفي هذا السياق، يندرج عمل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، الذي يتشرف بلدي بمشاركة رئاسته مع هولندا منذ سنة ٢٠١٦. وإن إسناد هذه الرئاسة المشتركة لبلدي يشكل اعترافاً بالمجهودات التي يبذلها في هذا المجال، حيث طور استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد تستنبط روحها من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتدمج الجوانب الثقافية والجوانب الدينية والجوانب الاجتماعية والجوانب الحقوقية مع الجوانب الأمنية. تلكم الاستراتيجية الوطنية التي وسع امتدادها على المستوى القاري حيث وضع المغرب تجربته بتوجيهات سامية من جلالة الملك رهن إشارة أشقائه من الدول الصديقة

أجل إرساء تعاون فيما بين بلدان الجنوب فعالٍ ومتضامنٍ لفائدة التنمية المشتركة لقارتنا أفريقيا.

إن النظام المتعدد الأطراف الذي نتوق إليه يتمثل كذلك في تعزيز حفظ السلم والأمن الدوليين، المهمة الرئيسية للأمم المتحدة التي ترمز لالتزام المجموعة الدولية بواجب الأمن الجماعي. ويُعدّ الحفاظ على السلم والاستقرار بُعداً راسخاً في الرؤية الملكية يتجسد من خلال دعم تدابير عملية. فقد التزم المغرب منذ استقلاله بدعم جهود الأمم المتحدة في حفظ السلام من خلال المشاركة في ١٥ عملية حفظ سلام عبر العالم في أربع قارات وفي ظروف صعبة. وتعززت هذه المشاركات خلال العقد الأخيرين بإرسال عدة وحدات من القوات المسلحة الملكية للمساهمة في عمليات حفظ السلام، خصوصاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وبنفس العزيمة، يدعم المغرب الانتقال الذي طال انتظاره من مقارنة ”رد الفعل“ إلى مقارنة ”العمل الوقائي“، مما يستوجب بذل جهود إضافية لبناء قدرات المنظمة في مجالي تقييم المخاطر والوقاية من النزاعات. ويتطلب هذا التوجه إصلاحاً بنيوياً شاملاً لاستراتيجية وهيكل الأمم المتحدة الخاصة بالأمن والسلم الدوليين، وهو الخيار الذي يحظى بدعم المغرب في شقيه التنظيمي والمالي، وبصفته رئيساً لمجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي خلال الشهر الجاري، لن يدخر المغرب جهداً لجعل الاهتمامات والانتظارات الأفريقية في صدارة برنامج الأمم المتحدة.

إن غياب أفق لإعادة إطلاق مسلسل السلام الفلسطيني - الإسرائيلي أضحى مصدر انشغال بالغ للمملكة المغربية، وسبباً إضافياً لعدم الاستقرار والتوتر في الشرق الأوسط.

إن المملكة المغربية تتشرف بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأن جلالة الملك محمد السادس يرأس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وترفض المملكة

التصدي لانعكاسات هذه الظاهرة المهددة لمستقبل البشرية. إن هذا الالتزام يروم إعادة تركيز وتعبئة جهود المجتمع الدولي لكسب رهاناته الكبرى وخاصة في قارتنا الأفريقية.

وفي هذا الصدد، أسفرت القمة الأفريقية الأولى المنعقدة على هامش المؤتمر، تحت الرئاسة الملكية الفعلية، إلى تأسيس وتفعيل ثلاث مبادرات متخصصة في المناخ لتمكين الدول الأفريقية من التنسيق في أحسن الظروف لمواجهة التحديات المناخية بوصفها تحديات جادة وحقيقية تواجه العالم.

ومن هذه المبادرات، مبادرة ”الاستدامة والأمن والاستقرار“، المختصرة في ”مبادرة 3S“، التي يرأسها المغرب بصفة مشتركة مع السنغال، وهي مبادرة تهم ١٤ دولة أفريقية وتروم تقديم إجابات عملية مندمجة لثلاثة تحديات كبرى من خلال استصلاح مساحات واسعة من الأراضي - عشرة ملايين هكتار - وتوفير حوالي مليوني فرصة شغل تضمن لسكان هذه المناطق الاستقرار والعيش الكريم.

وعلى المستوى الرابع، المتعلق بالتنمية البشرية والمستدامة، فإن النظام متعدد الأطراف المفتوح على الخصوصيات الذي يراعي اختلافات الدول والجهات، ينسجم كلياً مع أهداف التنمية المستدامة. فخطة عام ٢٠٣٠ للأمم المتحدة تعتبر مقارنة مندمجة تمنح الفرص أمام الدول لتطوير خططها الخاصة بإنجاز أهدافها التنموية بما يعزز التعاون الفعال والملائم فيما بينها.

ووعياً بأهمية تحقيق تلك الأهداف على المستوى الوطني، أطلق جلالة الملك محمد السادس دينامية إعداد نموذج تنموي جديد في المغرب يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمزيد من تقليص الفوارق بين الفئات والمناطق، وبناء اقتصاد أكثر تطوراً يُدخل المغرب نادي الدول الصاعدة. وعلى المستوى القاري، توجه المملكة نداءً لثمنين مؤهلات أفريقية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجدد المغرب العزم على مضاعفة الجهود من

المفتعل حول الصحراء المغربية، علما أن هذه القضية تندرج في إطار استكمال الوحدة الترابية للمملكة، التي تعد سيادتها الكاملة على أقاليمها الجنوبية مسألة غير قابلة للمساومة على الإطلاق. فكل دولة من حقها ومن واجبها أن تدافع عن مواطنيها وسيادتها وعن وحدة وسلامة أراضيها وهو مبدأ يلتزم به المغرب في سياسته الخارجية.

وتجدد المملكة المغربية التأكيد من هذا المنبر على أن مبادرة الحكم الذاتي التي اعتبرها مجلس الأمن منذ ٢٠٠٧ في مختلف قراراته مبادرة جادة وذات مصداقية هي الحل لوضع حد نهائي لهذا النزاع المفتعل ونتمن في هذا الصدد الجهود المبذولة من طرف الأمين العام للأمم المتحدة للدفع قدما بالحل السياسي الواقعي والعملي والدائم المبني على أساس التوافق كما أكد على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٦٨ (٢٠١٩) الذي اعتمد في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٩.

إن الوضع المؤلم لسكان مخيمات تندوف يظل مصدر انشغال بالغ لدينا، وإننا نناشد المنتظم الدولي مجددا العمل على حث البلد المضيف انطلاقا من مسؤولياته القانونية والإنسانية لتسجيل وإحصاء سكان هذه المخيمات، وضمان احترام حقوقهم الأساسية التي تتعرض لانتهاكات منهجية يوميا.

على مدى سبعة عقود حققت الأمم المتحدة مكاسب في خدمة السلم والتنمية وحقوق الإنسان ومع ذلك، فهناك تحديات جسيمة لا تزال قائمة. إن من مسؤوليتنا جميعا إمداد منظمنا بالآليات اللازمة لضمان تكيفها المستمر مع واقع دولي معقد، وتعبئة طاقاتها وقدراتنا لإصلاحها وتعزيزها فلا يمكننا الحفاظ على نظام قديم في ظل حقائق عالم جديد، وبالمقابل بدل مهاجمة أسس النظام المتعدد الأطراف بهدف إضعافه من الضروري تقويته بالمزيد من التطوير تمهيدا للانتقال إلى نظام عالمي أكثر عدلا وإنصافا وإنسانية وتضامنا، عالم لا يمكن تصوره انطلاقا من فهم سطحي للواقع أو عبر تصور

أي تغيير في طبيعة ووضعية المدينة المقدسة، كما ترفض سياسة الاستيطان. ونحن مقتنعون أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم، بدون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إنشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن العمل المتعدد الأطراف ليس فقط بنية تنظيمية للعلاقات الدولية بل هو أيضا حالة ذهنية وهو ما يحفز بلدي على الوقوف ضد خطاب الكراهية والعنصرية ورفض الآخر الذي يتعارض بشكل خطير مع القيم المتعارف عليها وفي صدارتها العيش المشترك واحترام الكرامة الإنسانية والتعددية.

إن المغرب المعترف بهويته العريقة متعددة الروافد لم يتردد في التصدي لخطاب الكراهية والإسلاموفوبيا التي تعد نواة لانتشار التطرف العنيف بكل أنواعه، وبتأييد ٩٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة، بادر المغرب باقتراح قرار صادق عليه الدورة الـ ٧٣ للجمعية العامة بالإجماع تحت عنوان: "النهوض بالحوار بين الديانات والثقافات وتعزيز التسامح من أجل مناهضة خطاب الكراهية" (القرار ٣٢٨/٧٣) وقد جسدت هذه المبادرة دور التعاون متعدد الأطراف في مد جسور التسامح والحوار بين الأديان والثقافات.

ولا يفوتني في هذا المقام التذكير بالزيارة التاريخية لقداسة البابا فرانسيس الأول للمغرب، في شهر آذار/مارس من هذه السنة، وما شكلته من رمزية قوية بشأن الإسهامات المهمة للمغرب في مجال تعزيز الحوار الديني والحضاري. وبمناسبة هذه الزيارة، قام أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس، بصفته رئيسا للجنة القدس، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وقداسة البابا بالتوقيع على نداء مشترك حول القدس يؤكد المكانة الروحية الخاصة للمدينة كملتقى للديانات التوحيدية ورمزا للتعايش والسلام والوئام.

ومن منطلق إيمان المغرب الراسخ بحقوقه التاريخية والقانونية والسيادية، فإنه يسعى بجدية إلى إيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس حكومة المملكة المغربية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد سعد الدين العثماني، رئيس حكومة المملكة المغربية، من المنصة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٣٠.

تقني للمخاطر أو بفرض تصور أحادي لسلطة معيارية بل يمر عبر عمل متعدد الأطراف يتميز بكونه متجددا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأطراف الفاعلة وتعدد التحديات، ويكون متوازنا يمنح أفريقيا مكانتها المناسبة على الساحة الدولية، وعمليا يتبنى تجارب الإندماج الجهوي الناجحة، وواقعا يولي الأهمية للدبلوماسية الوقائية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

هذا هو طموحنا وهدفنا وستواصل المملكة المغربية كما كانت دائما منذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة بعيد استقلالها ستواصل بذل جهودها لتحقيق هذا المسعى النبيل.